
191
دراسات
استراتيجية
شحاتة محمد ناصر
السياسة الخارجية الإيرانية في
عهد الرئيس حسن روحاني
حدود التأثير وأهم الملامح
ات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
A
320.9
D597d/191
c.1

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أصبحت إصدارات مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، علامة مسجلة للجودة والدقة العلمية في كل أنحاء العالم العربي، ومراجع لا غنى عنها للأكاديميين والباحثين والمختصين في شتى فروع العلم. وفي الذكرى العشرين لإنشائه، في مارس/ آذار 2014، كان مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية قد أضاف إلى المكتبة العربية ألف إصدار، غطت طيفاً واسعاً من التخصصات والموضوعات الواقعة ضمن نطاق اهتمامه، من السياسة والاقتصاد والإعلام إلى مجالات الاستراتيجية والمعلوماتية والعلوم العسكرية.

ويضمن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، من خلال عملية مُحكمة يقوم بها فريق عمل متميز القدرات والمهارات، خروج إصداراته شكلاً ومحتوى وفق أرقى المعايير المطبقة عالمياً، وبما منحه ريادة تمثلت حصيلتها في عدد كبير من الجوائز المتخصصة التي فازت بها إصداراته.

وتضاف هذه الإصدارات إلى سجل طويل من الأنشطة العلمية والبحثية التي يضطلع بها المركز ودوره المؤثر في صناعة القرار في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وفي إطار رسالة المركز تصدر **"دراسات استراتيجية"** وهي سلسلة علمية محكمة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

دراسات استراتيجية

السياسة الخارجية الإيرانية في عهد الرئيس حسن روحاني
حدود التأثير وأهم الملامح

شحاتة محمد ناصر

العدد 191

تصدر عن

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

محتوىٰ الدراسة لا يعبِّر بالضـرورة عن وجهة نظر المركز

الطبعة الأولى 2014

ISSN 1682-1203

النسخة العـــــاديـة: ISBN 978-9948-14-871-5

النسخة الإلكترونيـة: ISBN 978-9948-14-872-2

توجه جميع المراسلات إلى مدير التحرير على العنوان التالي:

دراسات استراتيجية - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب: 4567

أبوظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044541-9712+

فاكس: 4044542-9712+

E-mail: pubdis@ecssr.ae

Website: http://www.ecssr.ae

المحتويات

مقدمة 7

معطيات البيئتين الداخلية والخارجية التي جرت في ظلها انتخابات الرئاسة 10

موقع رئيس الجمهورية في دائرة صنع السياسة الخارجية الإيرانية 17

انتخابات الرئاسة وحدود التأثير في السياسة الخارجية 27

أهم ملامح السياسة الخارجية في عهد الرئيس روحاني 54

الخاتمة 67

الهوامش 71

المراجع 95

نبذة عن المؤلف 105

مقدمة

مثّلت انتخابات الرئاسة الإيرانية التي أجريت يوم الرابع عشر من يونيو 2013، لاختيار الرئيس السابع في تاريخ إيران منذ الثورة في عام 1979،[1] محطة مهمة عكست طبيعة علاقات القوى وتوازناتها على المستوى الداخلي في إيران، وقدمت كثيراً من المؤشرات والمعطيات التي يمكن أن تساعد على التعرف إلى بعض ملامح السياسة الخارجية الإيرانية خلال الفترة المقبلة، ولذا فقد حظيت باهتمام كبير على المستويين الإقليمي والدولي.

وأدى فوز حسن روحاني في الجولة الأولى من الانتخابات، في مفاجأة أعادت إلى الأذهان المفاجأة التي حققها محمد خاتمي في عام1997 – متفوقاً على العديد من المرشحين المحافظين، مثل علي أكبر ولايتي، وزير الخارجية الأسبق ومستشار المرشد الأعلى للشؤون الخارجية، وسعيد جليلي، مسؤول الملف النووي والأمين العام السابق للمجلس الأعلى للأمن القومي، ومحمد باقر قاليباف، عمدة طهران – إلى ردات فعل واسعة على المستويين الإقليمي والدولي، خصوصاً في ما يتعلق بتأثير وصول روحاني إلى سدة الرئاسة في السياسة الخارجية الإيرانية؛ إذ انقسمت الآراء إلى ثلاثة: ذهب **الرأي الأول** إلى أنه بإمكان روحاني بتوجهاته الذاتية، وفي سياق الأوضاع الداخلية والخارجية التي جاء فيها إلى سدّة السلطة، أن يُحدث تغيراً ملموساً ومُهماً في سياسة بلاده على الساحة الدولية، فيما ذهب **الرأي الثاني** إلى أن هذا الفوز لا يعني أي شيء على الإطلاق؛ لأن المرشد الأعلى هو المتحكّم

الحقيقي والمطلق في القرار الإيراني، سواء أكان ذلك على المستوى الداخلي أم على المستوى الخارجي، ومن ثمّ فقد حذّر القائلون بهذا الرأي من الإفراط في التفاؤل ومن الشعور بخيبة الأمل،[2] بعد الخيبة الماضية في كلٍّ من هاشمي رفسنجاني ومحمد خاتمي اللّذيْن جاءا بتوجهات انفتاحية، لكن من دون تغيير حقيقي في جوهر السياسة الإيرانية، ودعا أصحاب هذا الرأي إلى انتظار الأفعال وليس الأقوال. أمّا **الرأي الثالث** فقد كان وسطاً بين الرأيين؛ إذ ذهب القائلون به إلى أن روحاني سوف يُحدث بعض التغيير في أدوات السياسة الخارجية وخطابها السياسي، ويمكن أن يحقق قدراً من التهدئة في علاقات إيران الإقليمية والعالمية، لكن من دون أن يكون في مقدوره إحداث تحول استراتيجي أو جذري في هذه السياسة.

تنطلق هذه الدراسة من أربع فرضيات أساسية: **الأولى،** هي أن تغيير شخص رئيس الجمهورية في إيران لا يعني الكثير بالنسبة إلى السياسة الخارجية بشكل عام؛ إذ يمتلك المرشد الأعلى والدائرة المحيطة به مفاصل هذه السياسة ويتحكّم في ملفاتها الكبرى وتحولاتها الجوهرية، سواء بحكم الدستور الذي يمنحه سلطات مطلقة، أو بالنظر إلى النظرية الفقهية الشيعية التي يقوم عليها النظام الإيراني، وهي نظرية "ولاية الفقيه"[3] التي تجعل من المرشد الأعلى نائباً عن الإمام الغائب وحاكماً باسمه. لكن هذا لا ينفي امتلاك الرئيس هامشاً للتأثير والحركة في مجال السياسة الخارجية يستمدّه من سلطاته الدستورية ودوره في تنفيذ توجهات هذه السياسة، هذا بالإضافة إلى أن المرشد الأعلى لا يمارس سلطته في هذا المجال في فراغ، وإنما في سياق

سياسي تمارس فيه قوى مختلفة الضغط والتدافع، ومنها الرئاسة والمؤسسات المرتبطة بها، من أجل طرح وجهات نظرها وإقناع المرشد بها. أما **الفرضية الثانية** فهي أن هامش التأثير الذي يمتلكه رئيس الجمهورية في السياسة الخارجية الإيرانية ليس ثابتاً وإنما يختلف من رئيس إلى آخر، ومن مرحلة تاريخية إلى أخرى، ومن قضية إلى أخرى أيضاً، وذلك وفقاً لاعتبارات عدة تتعلق بشخصيته وعلاقاته بمراكز القوى المختلفة، إضافة إلى مدى قربه من المرشد الأعلى أو بعده عنه. **والفرضية الثالثة،** هي أن عوامل ومعطيات البيئة الخارجية، الإقليمية والدولية، لها تأثيرها الأكبر في توجيه السياسة الخارجية مقارنة بعوامل ومعطيات البيئة الداخلية، ومنها التغيرات التي تلحق برؤوس مؤسسات السلطة، وهذا ما تؤكّده شواهد كثيرة منذ الثورة في عام 1979، وعبر المراحل التاريخية المختلفة التي مرت بها الجمهورية الإسلامية الإيرانية منذ هذا التاريخ. أما **الفرضية الرابعة،** فهي أن الحفاظ على النظام وبقاءه، هو المحور الأساسي للسياسة الإيرانية، الداخلية والخارجية، ومن ثمّ فإن القرارات الجوهرية في هذه السياسة ارتبطت في معظمها منذ عام 1979 بوجود تهديد جدّي للنظام الحاكم نفسه، واقتناع صنّاع القرار الإيرانيين بوجود هذا التهديد وخطورته.[4]

تحاول الدراسة الإجابة عن سؤال أساسي هو: ما تأثير مجيء حسن روحاني، الذي يقف في الوسط بين المحافظين والإصلاحيين، في السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية؟ وتنبثق عن هذا السؤال الأساسي أسئلة فرعية عدّة، منها: ما حدود موقع الرئيس الإيراني ضمن دائرة صنع قرار

السياسة الخارجية وتأثيره في السياسة الخارجية؟ وما الذي يمكن أن تقدمه التجربة التاريخية الإيرانية من دروس في ما يتعلق بدور الرئيس في السياسة الخارجية، ولاسيما خلال تولي كل من هاشمي رفسنجاني ومحمد خاتمي ذلك المنصب؟ وما تأثير معطيات البيئتين الداخلية والخارجية في سياسة إيران الخارجية في عهد الرئيس روحاني؟ وما طبيعة تأثير روحاني في ملفات السياسة الخارجية الإيرانية الرئيسة، وفي مقدمتها الملف النووي، والعلاقة بدول الخليج العربية والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها؟

معطيات البيئتين الداخلية والخارجية التي جرت في ظلها انتخابات الرئاسة

على الرغم من أهمية الانتخابات بشكل عام، سواء أكانت برلمانية أم رئاسية، بالنسبة إلى حاضر السياستين الداخلية والخارجية ومستقبلها في إيران، فإن انتخابات الرئاسة في يونيو 2013 انطوت على أهمية خاصة بالنسبة إلى السياسة الخارجية الإيرانية؛ لأنها جرت في سياق محلي وإقليمي ودولي متغير وضاغط على السياسة والحكم في إيران، ولذلك فقد كان للسياسة الخارجية موقعها الأساسي والجوهري في البرامج في البرامج التي خاض بها المرشحون غمار الانتخابات الرئاسية؛ إذ برز الاهتمام بهذه السياسة واضحاً، إلى جانب القضية الاقتصادية،[5] وهو ما يشير إلى أمرين مهمّين: **الأول**، هو إدراك النخبة السياسية الإيرانية خطورة المعطيات الإقليمية والدولية المحيطة بإيران وتأثيرها السلبي في موقعها وحضورها في المنطقة

وأهمية أن تكون هناك رؤى واضحة ومحددة في التعامل مع هذه المعطيات في مرحلة ما بعد الانتخابات. **الأمر الثاني**، هو إدراك النخبة السياسية أيضاً الارتباط الوثيق بين الوضع الاقتصادي الداخلي المتدهور والسياسة الخارجية؛ من منطلق أن العقوبات الدولية تعدّ أحد المصادر الرئيسة المسؤولة عن المشكلات التي يواجهها الاقتصاد الإيراني، ولذلك فقد كانت قضية العقوبات الدولية المفروضة بسبب الملف النووي من "القضايا الساخنة" خلال الحملة الانتخابية لمختلف المرشحين،[6] حتى إنه يمكن القول أنه لم يحدث أن كانت هناك هذه العلاقة الوثيقة بين السياستين الداخلية والخارجية في انتخابات إيرانية مثلما كان الأمر في انتخابات الرئاسة عام 2013.[7]

وازدادت أهمية الانتخابات بالنسبة إلى السياسة الخارجية جرّاء التفاعلات الداخلية والإقليمية والدولية المتغيرة والمضطربة التي جرت في ظلها.

فعلى المستوى الداخلي، جرت الانتخابات في ظل بيئة داخلية اتسمت بالانقسام الشديد، ليس بين المحافظين والإصلاحيين فحسب، وإنما داخل التيار المحافظ نفسه، وكان استبعاد مجلس صيانة الدستور لأسفنديار رحيم مشّائي، صهر أحمدي نجاد، من الترشح لخوض العملية الانتخابية مؤشراً مهمّاً إلى هذا الصراع داخل تيار المحافظين نفسه.[8] هذا بالإضافة إلى الوضع الاقتصادي المتردي متمثلاً في انهيار قيمة العملة، وارتفاع معدل التضخم، وتراجع صادرات النفط، وغيرها من المؤشرات الأخرى.[9] وتنبع أهمية الانقسام الداخلي بالنسبة إلى مستقبل السياسة الخارجية الإيرانية من

اعتبـارين: **أولهـا**، أنـه أدى إلى اضـطراب وانقـسام وأحيانـاً إلى تنـاقض في الخطاب السياسـي الإيراني الخارجي قبل الانتخابات، ومن ثمّ فإن التـساؤل الذي طرحته جهات مختلفة في ضوء فوز روحاني بمنصب الرئاسة هـو: هـل ينتهي هذا الاضطراب والانقسام بعد انتهـاء العمليـة الانتخابيـة، ومـن ثـم يمكن التعامل مع دائرة محددة لصنع القـرار؟ **والاعتبـار الثـاني**، هـو أن هـذا الوضع الداخلي المضطرب، سياسياً واقتـصادياً، قـد أنـتج أزمـة في شـرعية النظام الحاكم والأيديولوجيا التي يعتمد عليها،[10] هذه الأزمة يمكن أن يعمل النظام على التعامل معها خلال الفترة المقبلـة مـن خـلال أطـر مختلفـة، منهـا الإطار الخارجي، ومن ثمّ سيكون لها تأثيرها في سياسة إيران الخارجية بشكل مباشـر. وقد كـان الـربط بـين هـذه الأزمـة الداخليـة والخـارج واضـحاً في الخطاب السياسـي الإيراني قبل الانتخابات وفي أثنائهـا، وهـذا مـا بـدا مـن دعوة المرشد الأعلى علي خامنئي الناخبين الإيرانيين إلى التـصويت بكثافـة في العملية الانتخابية للرد على الغـرب،[11] وإشـارة إحـدى الـصحف الإيرانيـة القريبة من المحـافظين، قبـل يـوم مـن الانتخابـات، إلى أن الإيـرانين سـوف «يصفعون أعداءهم» عبر المشاركة الكبيرة في التصويت.[12]

وعلى المستوى الإقليمي، فقد جرت الانتخابات في ظل وضع إقليمـي ضاغط على القرار الإيراني الخارجي، أهم عناصـره: الـصراع في سـوريا (الحليـف الإقليمـي الـرئيس لإيـران)، والتـوتر في العلاقـات الإيرانيـة - التركية وصعود التيار الإسلامي الديني عـلى الـساحة الـسياسية في منطقـة الشـرق الأوسط، بالإضافة إلى وجود جانب كبير من هذا التيار غير متوافق

مع إيران أو مُعادٍ لها مثل التيار السلفي،[13] وزيادة حدّة الاحتقـان المـذهبي السُّني– الشيعي في المنطقة، هذا فـضلاً عـن تبـدّل التحالفـات الإقليميـة، وغيرها من التغيرات والمعطيات الأخرى.[14] وتنبع أهمية ذلـك بالنـسبة إلى مستقبل السياسة الخارجية الإيرانية مـن أن إيـران منخرطـة بقـوة في هـذه التغيرات وطرف أساسـي في تفاعلاتها وعملت – وتعمل - على الاستفادة منها واستغلالها لمصلحتها بشكل أو بآخر خلال السنوات الماضـية، فـضلاً عن أن التغيرات التي تعيشها منطقة الشـرق الأوسط منذ نهاية عام 2010، في إطار ما يعرف بـ"الربيع العربي"، مثّلت – وتمثل - تحدياً صعباً ومعقـداً أمام إيران، حتى إن بعض الباحثين ذهب إلى القول إنها، أي إيران، من أكبر الخاسـرين نتيجة لهذه التغيرات،[15] إذ تعرّضت بسببها إلى شبه عزلة إقليمية، وتراجع "النموذج" الإيراني على الساحة العربيـة،[16] ولحـق بـصورة إيـران ضـرر كبير لدى الشعوب العربيـة؛ وذلـك بـسبب النزعـة الطائفيـة التـي غلفّت نظرتها للحراك الشعبي العربي منذ نهاية عام 2010.[17]

أما على المستوى الدولي، فقد جرت الانتخابات في ظل بيئة دوليـة أهـم عناصـرها: الموقف الغـربي، الأوروبي والأمريكـي، المتـشدد تجـاه البرنـامج النووي الإيراني، وتصاعد وتيرة العقوبات الدوليـة عـلى طهـران، والتهديـد باستخدام القوة العسكرية، خصوصاً من قبل إسـرائيل، فضلاً عن التنـافس الدولي في منطقة الشـرق الأوسط بين الولايات المتحدة والغرب من جانـب، وروسيا والصين من جانب آخر، وتقع إيران في قلب هذا التنافس بـالنظر إلى علاقاتها القوية بكل من موسكو وبكين.[18]

اعتبارين: **أولهما**، أنه أدى إلى اضطراب وانقسام وأحياناً إلى تناقض في الخطاب السياسي الإيراني الخارجي قبل الانتخابات، ومن ثمّ فإن التساؤل الذي طرحته جهات مختلفة في ضوء فوز روحاني بمنصب الرئاسة هو: هل ينتهي هذا الاضطراب والانقسام بعد انتهاء العملية الانتخابية، ومن ثم يمكن التعامل مع دائرة محددة لصنع القرار؟ **والاعتبار الثاني**، هو أن هذا الوضع الداخلي المضطرب، سياسياً واقتصادياً، قد أنتج أزمة في شرعية النظام الحاكم والأيديولوجيا التي يعتمد عليها،[10] هذه الأزمة يمكن أن يعمل النظام على التعامل معها خلال الفترة المقبلة من خلال أطر مختلفة، منها الإطار الخارجي، ومن ثمّ سيكون لها تأثيرها في سياسة إيران الخارجية بشكل مباشر. وقد كان الربط بين هذه الأزمة الداخلية والخارج واضحاً في الخطاب السياسي الإيراني قبل الانتخابات وفي أثنائها، وهذا ما بدا من دعوة المرشد الأعلى علي خامنئي الناخبين الإيرانيين إلى التصويت بكثافة في العملية الانتخابية للرد على الغرب،[11] وإشارة إحدى الصحف الإيرانية القريبة من المحافظين، قبل يوم من الانتخابات، إلى أن الإيرانين سوف «يصفعون أعداءهم» عبر المشاركة الكبيرة في التصويت.[12]

وعلى المستوى الإقليمي، فقد جرت الانتخابات في ظل وضع إقليمي ضاغط على القرار الإيراني الخارجي، أهم عناصره: الصراع في سوريا (الحليف الإقليمي الرئيس لإيران)، والتوتر في العلاقات الإيرانية – التركية وصعود التيار الإسلامي الديني على الساحة السياسية في منطقة الشرق الأوسط، بالإضافة إلى وجود جانب كبير من هذا التيار غير متوافق

مع إيران أو مُعادٍ لها مثل التيار السلفي،[13] وزيادة حدّة الاحتقان المذهبي السُّني– الشيعي في المنطقة، هذا فضلاً عن تبدّل التحالفات الإقليمية، وغيرها من التغيرات والمعطيات الأخرى.[14] وتنبع أهمية ذلك بالنسبة إلى مستقبل السياسة الخارجية الإيرانية من أن إيران منخرطة بقوة في هذه التغيرات وطرف أساسي في تفاعلاتها وعملت – وتعمل – على الاستفادة منها واستغلالها لمصلحتها بشكل أو بآخر خلال السنوات الماضية، فضلاً عن أن التغيرات التي تعيشها منطقة الشرق الأوسط منذ نهاية عام 2010، في إطار ما يعرف بـ"الربيع العربي"، مثّلت – وتمثل – تحدياً صعباً ومعقداً أمام إيران، حتى إن بعض الباحثين ذهب إلى القول إنها، أي إيران، من أكبر الخاسرين نتيجة لهذه التغيرات،[15] إذ تعرّضت بسببها إلى شبه عزلة إقليمية، وتراجع "النموذج" الإيراني على الساحة العربية،[16] ولحق بصورة إيران ضرر كبير لدى الشعوب العربية؛ وذلك بسبب النزعة الطائفية التي غلفّت نظرتها للحراك الشعبي العربي منذ نهاية عام 2010.[17]

أما على المستوى الدولي، فقد جرت الانتخابات في ظل بيئة دولية أهم عناصرها: الموقف الغربي، الأوروبي والأمريكي، المتشدد تجاه البرنامج النووي الإيراني، وتصاعد وتيرة العقوبات الدولية على طهران، والتهديد باستخدام القوة العسكرية، خصوصاً من قبل إسرائيل، فضلاً عن التنافس الدولي في منطقة الشرق الأوسط بين الولايات المتحدة والغرب من جانب، وروسيا والصين من جانب آخر، وتقع إيران في قلب هذا التنافس بالنظر إلى علاقاتها القوية بكل من موسكو وبكين.[18]

وفي هذا السياق، فإن الانطباع الذي كان سائداً في الغرب قبل الانتخابات الرئاسية الإيرانية 2013 يتمثل في أن هذه الانتخابات ستكون محطة مهمة في التعامل مع الملف النووي الإيراني، ومن ثمّ كان "الانتظار" لما ستسفر عنه هذه الانتخابات لتقرير الخطوة المقبلة هو العنوان الرئيس للسياسة الغربية تجاه إيران قبل الانتخابات، ومن شأن ذلك أن يُسلّط على روحاني ضغوطاً قوية في ما يتعلق بملف السياسة الخارجية.

وإضافة إلى معطيات السياقين الداخلي والخارجي التي جرت في ظلها انتخابات الرئاسة لعام 2013، والتي انطوت على ضغط شديد على النظام الإيراني، فإن هناك اعتبارات إضافية عدة تعطي انتخابات الرئاسة بشكل عام أهميتها الخاصة بالنسبة إلى سياسة إيران الخارجية؛ **أولها**، أن انتخابات الرئاسة تكشف عن توجهات المرشد الأعلى و"العقل الاستراتيجي الإيراني" بشكل عام، في مجال السياسة الخارجية من خلال التعرف إلى مواقف المرشد من المترشحين إليها. فعلى سبيل المثال، كان تأييد خامنئي لمحمود أحمدي نجاد في انتخابات عامي 2005 و2009، [19] مؤشراً مهماً إلى تبنّيه خطاً متشدداً في السياسة الخارجية، فيما كان عدم اعتراضه على فوز محمد خاتمي في انتخابات عام 1997، على الرغم من أنه كان منافساً لأحد المقربين منه، وهو علي أكبر ولايتي، مؤشراً إلى أنه كان يرغب في إحداث نوع من "التهدئة المحسوبة" مع الخارج، عبر شخصية خاتمي المقبولة دولياً وإقليمياً والتوجهات الانفتاحية التي عبّر عنها، وذلك لتخفيف الضغط الدولي على بلاده؛ ومن ثمّ توفير الظروف التي يمكن العمل فيها على إنجاز

المشروع النووي. في السياق ذاته؛ فإن استبعاد رفسنجاني من خوض انتخابات الرئاسة عام 2013 لم يكن بعيداً عن رغبة المرشد ورؤيته لمستقبل السياستين، الداخلية والخارجية، لبلاده خلال الفترة المقبلة.[20] والأمر نفسه ينطبق على القبول بفوز روحاني.

والاعتبار الثاني، هو أن انتخابات الرئاسة تكشف كذلك عن توازنات القوى وعلاقات السلطة على الساحة السياسية الإيرانية، وما يترتب على ذلك من تأثير في مجال السياسة الخارجية؛ فعلى سبيل المثال كان مجيء محمود أحمدي نجاد إلى السلطة في عام 2005 معبّراً عن تحول كبير في ميزان القوى، بحيث أصبحت السلطة مركّزة بشكل شبه كامل في تيار اليمين المحافظ بأجنحته المختلفة، بعد أن كانت موزعة بين المحافظين والإصلاحيين على الدوام، ومن ثمّ قيل في حينها إن إيران قد أصبحت "طائراً خرافياً بأكثر من جناحين"، أي إنها لم تعد تطير بجناحي اليمين واليسار أو "الإصلاحيين والمحافظين" كما كان في الماضي، وإنما بثلاثة أجنحة كلها يمينية أو محافظة، هي: اليمين التقليدي، واليمين الأصولي، واليمين الجديد،[21] وغدا للحرس الثوري دور أساسي في صياغة السياسة الإيرانية، داخلياً وخارجياً، فيما عرف باسم "عسكرة السلطة".[22] وقد ألقى ذلك بتأثيراته المباشرة في السياسة الخارجية خلال السنوات الماضية. والأمر نفسه حدث، وإن بدرجات مختلفة، عندما جاء محمد خاتمي إلى الرئاسة في 1997 فائزاً بأكثر من 70٪ من الأصوات، إذ عبّر ذلك عن صعود ملحوظ للتيار الإصلاحي في دائرة السلطة واتخاذ القرار.

أما الاعتبار الثالث، فهو الأهمية الكبيرة التي تعطيها إيران منذ الثورة للسياسة الخارجية، بالنظر إلى أنها عدّت نفسها نموذجاً إسلامياً مثالياً في الحكم تريد له أن يتجاوز حدودها الضيقة إلى الإطار الخارجي الأوسع؛ ولذلك فإن الدستور الإيراني يخصّص فصلاً مستقلاً للسياسة الخارجية،[23] على عكس ما هو متّبع في أغلبية الدساتير في العالم، التي تشير إلى السياسة الخارجية إشارات متفرقة، ولا يكتفي الدستور بذلك؛ وإنّما يعالج السياسة الخارجية في العديد من مواده الأخرى،[24] في إشارة إلى موقعها المحوري في التفكير الاستراتيجي الإيراني. **وأخيراً،** أهمية الانتخابات كطريق لتغيير السياسات الداخلية والخارجية في الذهنية الشعبية الإيرانية منذ عام 1979، فعلى الرغم من أن مجلس صيانة الدستور الذي يسيطر عليه المرشد الأعلى (إذ يُعيِّن ستةً من أعضائه الاثني عشر) يتحكم في عملية الترشيح للانتخابات وفق معايير مطّاطة،[25] تتيح له إقرار أي مرشّح أو استبعاده منذ البداية، ومن ثمّ التحكم في طبيعة مخرجات العملية الانتخابية، فإن ذلك لم يُقلّل من إقبال الناخبين على المشاركة في الانتخابات، سواء الرئاسية أو البرلمانية. فقد شهدت إيران عشرة انتخابات رئاسية منذ الثورة وحتى انتخابات يونيو 2013، كانت نسب المشاركة الشعبية فيها كالتالي: 67.86٪ في انتخابات عام 1980 التي فاز فيها أبوالحسن بني صدر، و64.24٪ في انتخابات 1981 وفاز فيها محمد علي رجائي، و74.26٪ في انتخابات 1981 أيضاً (إذ لم يمكث رجائي في السلطة أكثر من شهر) وفاز فيها علي خامنئي، و54.78٪ في

انتخابات 1985 وفاز فيها خامنئي، و54.56٪ في انتخابات 1989 وفاز فيها هاشمي رفسنجاني، و50.66٪ في انتخابات 1993 وفاز فيها رفسنجاني أيضاً، و79.92٪ في انتخابات 1997 وفاز فيها محمد خاتمي، و67.77٪ في انتخابات 2001 وفاز فيها خاتمي كذلك، و59.76٪ في انتخابات 2005 وفاز فيها محمود أحمدي نجاد، و84.83٪ في انتخابات 2009 وفاز فيها نجاد أيضاً،[26] ثم جاءت الانتخابات الأخيرة بنسبة مشاركة 72٪، على الرغم من أن تجربة انتخابات عام 2009 التي وُجهت فيها اتهامات بالتزوير لمصلحة نجاد، كان من المفترض أن تقلّل الإقبال على انتخابات عام 2013. [27]

موقع رئيس الجمهورية في دائرة صنع السياسة الخارجية الإيرانية

النظام السياسي الإيراني نظام معقد وله سمات تختلف عن كل النظم "الجمهورية" في العالم، حيث لا تتركز السلطة في أيدي شخصيات ومؤسسات منتخبة، مثل الرئاسة ومجلس الشورى (البرلمان)، وإنما تتحكم فيها أيضاً شخصيات ومؤسسات غير منتخبة بشكل مباشر من قبل الشعب، في مقدمتها المرشد الأعلى والمؤسسة التابعة له (بيت القائد)، والمؤسسات "الثورية" الأخرى. وفي هذا السياق لا يمكن تناول سلطات الرئيس الإيراني في مجال صنع وتنفيذ السياسة الخارجية الإيرانية إلا في إطار دور المرشد الأعلى والسلطات الممنوحة له، التي تجعل تأثيره طاغياً وقراره

مطلقاً على المستويين الداخلي والخارجي، مع الأخذ في الاعتبار أن هناك أدواراً متفاوتة التأثير تلعبها مؤسسات أخرى في مجال صنع السياسة الخارجية وتنفيذها، مثل: وزارة الخارجية، والحرس الثوري، ومجلس الشورى، والمجلس الأعلى للأمن القومي، وغيرها.

المرشد الأعلى.. صاحب التأثير الأكبر في السياسة الخارجية

المرشد الأعلى، أو الولي الفقيه، هو أعلى سلطة في نظام الجمهورية الإسلامية في إيران من الناحية الدستورية. وتمثل نظرية "ولاية الفقيه"، التي تتيح للفقهاء الحكم نيابة عن الإمام الغائب، الأساس الديني والفلسفي لسلطاته وصفاته ووجوده.

ووفقاً للدستور، فإن المرشد هو المسؤول عن: تعيين السياسات العامة بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام والقيادة العامة للقوات المسلحة، وإعلان الحرب والسلام والنفير العام، وتنصيب وعزل وقبول استقالة كلّ من: فقهاء مجلس صيانة الدستور، وأعلى مسؤول في السلطة القضائية، ورئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون، ورئيس أركان القيادة المشتركة، والقائد العام لقوات حرس الثورة الإسلامية، والقيادات العليا للقوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي؛ وفضّ الاختلافات وتنظيم العلاقات بين السلطات الثلاث؛ والتصديق على تنصيب رئيس الجمهورية وعزله وفق شروط محددة؛ إضافة إلى العفو أو التخفيف من عقوبات

المحكوم عليهم.[28] هذه السلطات الدستورية الطاغية للمرشد تفوق بكثير تلك التي كانت ممنوحة للشاه في دستور عام 1906،[29] ولذلك فإن المرشد الأعلى دستورياً يمثل العمود الفقري للنظام في إيران والموجِّه الأول لقراراته في الداخل والخارج.[30]

لكن دور المرشد في مجال السلطة بشكل عام، والسياسة الخارجية بشكل خاص، لا يستمده مما هو مكتوب في الدستور فحسب، بل يمكن لهذا الدور أن يتجاوز النصوص الدستورية، خصوصاً أن روح الله الخميني اعتبر أن ولاية الفقيه هي ولاية عن النبي (صلى الله عليه وسلم)، وأنها من أصول الدين وليست من فروعه.[31] مثلما يمكن أن يقلّ دور المرشد عما تتضمنّه هذه النصوص من سلطات واختصاصات؛ إذ تضطلع شخصية المرشد الأعلى ومؤهلاته الفقهية، بدور مهم في رسم حدود تأثيره، فهي أمور يمكن أن تجعل سلطاته تفوق ما هو منصوص عليه دستورياً أو تقلّ عنها.[32] ولهذا يقال إن خامنئي قد ورث المنصب والصلاحيات من الخميني، لكنه لم يرث القوة والتأثير ذاتيهما.[33] فقد كانت سلطات الخميني تتجاوز الدستور بسبب الكاريزما التي كان يتمتع بها، ومؤهّلاته الفقهية العالية، ودوره التاريخي في الثورة،[34] لكن شخصية خامنئي ومؤهّلاته أضعفت دوره في مجال صنع القرار السياسة الإيرانية مقارنة بالخميني لسنوات عديدة، فهو يفتقر إلى الكاريزما التي كانت للخميني، ولا يحمل رتبة "آية الله العظمى"، ولذلك لم يحظَ بالإجماع عند تعيينه في منصبه من قِبل مجلس الخبراء، فقد صوت له 60 عضواً في مقابل 14 معارضاً.[35]

وقد حاول خامنئي التغلب على افتقاره إلى الكاريزما والمكانة الدينية والفقهية عبر إحاطة نفسه بشبكة من المستشارين في مكتبه، فضلاً عن شبكة الممثّلين الشخصيين في الحكومة والجيش والحرس الثوري، وغيرها من مؤسسات الدولة والمجتمع الأخرى.[36] إذ ترتبط به بشكل مباشر أو غير مباشر العديد من المؤسسات، منها: مكتب القائد الأعلى للثورة في الحوزة، وممثليّة الولي الفقيه في الحرس الثوري، ومكتب شؤون الحوزات العلمية ورجال الدين في "بيت القائد"، ولواء الإمام الصادق 83 (وهو لواء عسكري استخباراتي مرتبط بالحرس الثوري ومكتب آية الله علي خامنئي، ويضم 10 آلاف رجل دين)، وإدارة الحوزة في وزارة الأمن والمخابرات، والمحكمة الخاصة برجال الدين، ومركز الإحصاء واستطلاع الرأي التابع لإدارة الحوزة، ومركز الدعوة الإسلامية، ومؤسسة الإمام الخميني التعليمية البحثية (ويعيّن رئيسها علي خامنئي).[37]

ومن العوامل التي تؤثّر في سلطة المرشد، طبيعة علاقته بالقوى الأخرى المؤثّرة، خصوصاً رئيس الجمهورية والحرس الثوري. فقد كان دور رفسنجاني المؤثّر في اختيار خامنئي مرشداً أعلى، وشخصيته القوية، وموقعه لدى الخميني وفي الثورة بشكل عام، إضافة إلى علاقته بخامنئي نفسه عبر مرحلة طويلة وفي مواقع مختلفة، قبل الثورة وبعدها، من العوامل التي جعلته منافساً، إن لم يكن موازياً له في بعض الأوقات، خلال فترة تولّيه رئاسة الجمهورية (1989-1997)، وقد قلّص ذلك دور المرشد وتأثيره.[38]

وفي عهد محمد خاتمي (1997-2005)، كان وقوف الحرس الثوري إلى جانب المرشد الأعلى ضدّه، وعدم وجود علاقة خاصة بينه وبين خامنئي، من العوامل المهمة التي زادت من تأثير خامنئي في مجال السياسة الخارجية، واستطاع بالفعل أن يُجهض الكثير من توجهات خاتمي الانفتاحية في هذا الشأن. وكان فوز أحمدي نجاد بالرئاسة في عام 2005 سبباً لمزيد من تعزيز دور المرشد الأعلى، خصوصاً أنه كان مؤيَّداً من قِبله، لكن نجاد نفسه مثّل تحدياً لخامنئي في مرحلة لاحقة، حينما حاول أن يتخذ بعض القرارات على غير رغبته، بشكل أدى إلى الخلاف العلني بينهما في بعض الأحيان، وتدخّل المرشد لإجهاض قرارات كثيرة لنجاد.[39]

إضافة إلى ما سبق، فإن المرشد الأعلى يضطلع بالدور الأهم والأكبر في القضايا الاستراتيجية الكبرى، لاسيما تلك التي تتعلق بمسائل الحرب والسلام، أو إحداث تحولات جوهرية في التوجهات الخارجية؛ فقد كان خامنئي هو صاحب القرار في اتخاذ موقف الحياد في أثناء حرب الخليج الثانية عام 1991، على الرغم من الآراء المختلفة والمتباينة التي طرحت في دائرة صنع القرار حول هذه القضية، مثلما كان صاحب القرار أيضاً في عدم التصعيد مع حركة طالبان الأفغانية في عام 1998، على الرغم من أن قوى إيرانية مؤثّرة كانت تطالب بذلك.[40] وكان الخميني، من قبل، هو صاحب القرار الخاص بقبول وقف إطلاق النار في الحرب مع العراق؛ على الرغم من معارضة الحرس الثوري، إلى جانب قرار اللجوء إلى الولايات المتحدة الأمريكية للحصول على السلاح في أثناء هذه الحرب.[41]

ومن العوامل التي يستمد منها المرشد الأعلى سلطته وتأثيره، مدى قدرته على أن يكون حكَماً بين السلطات؛ إذ يستمد جانباً كبيراً من دوره في الداخل والخارج، من قدرته على أن يكون فوق الخلافات بين القوى المختلفة وحكَماً في ما بينها. وفي هذا السياق، فإن دعم المرشد لنجاد في مواجهة المعارضة التي شكّكت في نتائج انتخابات الرئاسة عام 2009، قد أدى إلى اهتزاز وضعه السياسي بعد أن جرى تحدّيه علناً من قِبل بعض القوى السياسية.[42]

ويحرص المرشد الأعلى على أن يضع مُوالين له أو متفقين معه في التوجهات في المواقع المهمة بالدولة، حتى ولو لم يُوافق ذلك رغبة رئيس الجمهورية؛ فقد رفض خاتمي -على سبيل المثال- استمرار علي أكبر ولايتي، القريب من المرشد، وزيراً للخارجية بعد أن تولى منصب الرئاسة في عام 1997، لكنه اضطُر إلى تعيين كمال خرازي وزيراً للخارجية لأنه كان مؤيَّداً من قِبل المرشد، وبعد انتهاء مهمّتيْهما في الخارجية عَيَّن المرشد كلاً من ولايتي وخرازي مستشارَيْن له للشؤون الدولية.[43] وبالمثل، لم يكن أحمدي نجاد، بعد فوزه بولاية ثانية عام 2009، يريد استمرار منوشهر متقي وزيراً للخارجية وكان يفضل علي أكبر صالحي، لكنه اضطُر إلى استبقائه تحت ضغط المرشد الذي كان يؤيّد متقي.[44]

بشكل عام، فإن المرشد الأعلى، وبصرف النظر عن الشخص الذي يتولى هذا المنصب، هو قلب النظام في إيران الذي يحظى بالاحترام، وتحتكم إليه

الأطراف المختلفة،[45] ولا يمكن لأي سياسة في الداخل أو الخارج أن تحظى بالشرعية من دون موافقته عليها، لكنه في الوقت نفسه لا يمثل سلطة وحيدة تعمل في فراغ، وإنما هناك دوائر أخرى للسلطة لها دورها في عملية صنع القرار، بدرجات مختلفة، وهذا ما عبّر عنه أحد الباحثين في وصفه لوضع المرشد بقوله: «هو ليس ديكتاتورياً ولا ديمقراطياً، هو شيئ وسط بين هذا وذاك. خامنئي هو الشخص الأكثر نفوذاً في هذا النظام الأوتوقراطي المنقسم على نفسه. وعلى الرغم من أنه لا يتخذ القرارات القومية من تلقاء نفسه، فلا يمكن اتخاذ أي قرارات رئيسة من دون موافقته».[46]

رئيس الجمهورية.. يتنافس على المركز الثاني في النظام

يعد رئيس الجمهورية الشخص الثاني في النظام الإيراني بعد المرشد من الناحية الدستورية،[47] وتتمثل أهم صلاحياته في: المسؤولية عن تطبيق الدستور، ورئاسة السلطة التنفيذية إلا في الحالات المرتبطة مباشرة بالقيادة،[48] والتوقيع على المعاهدات والعقود والاتفاقات والمواثيق التي تبرمها الدولة مع الخارج، فضلاً عن المعاهدات المتعلقة بالاتحادات الدولية، وذلك بعد مصادقة مجلس الشورى عليها،[49] بالإضافة إلى المصادقة على تعيين السفراء في الخارج، والتوقيع على أوراق اعتماد السفراء وتسلم أوراق اعتماد سفراء الدول الأخرى،[50] وتعيين الوزراء،[51] وعزلهم،[52] ورئاسة المجلس الأعلى للأمن القومي.[53]

وإذا كانت النصوص الدستورية السابقة تشير إلى دور مؤثر للرئيس في السياسة الداخلية، فإن دوره في مجال السياسة الخارجية ليس على القدر نفسه من التأثير بالمقارنة مع المرشد الأعلى،[54] حتى على الرغم من أن الدستور المعدل في عام 1989 قد زاد من سلطاته في مجال صنع السياسة الخارجية لأنه وضع المجلس الأعلى للأمن القومي تحت رئاسته، وألغى منصب رئيس الحكومة.[55]

وبشكل عام يعتمد دور الرئيس في السياسة الخارجية على العديد من الاعتبارات، كالتالي:

الأول، شخصية الرئيس وعلاقاته بالقوى المختلفة. فقد كانت شخصية رفسنجاني القوية، وتاريخه في مسار الثورة، وعلاقاته المتشابكة مع القوى الإيرانية، السياسية والاقتصادية، خصوصاً البازار ورجال الدين التقليديين، سبباً في النفوذ الكبير الذي تمتع به حينما كان رئيساً للجمهورية، حتى إن شخصيته طغت على شخصية خامنئي في بعض الفترات، مثلما أشرنا إلى ذلك آنفاً.[56] وقد اختلف الأمر في عهد خاتمي الذي لم تكن له علاقة بالباز، ووقف الحرس الثوري ضدّه في كثير من المواقف، ومن ثم تراجع تأثيره في المجال الخارجي بشكل ملحوظ.

الثاني، علاقة الرئيس بالمرشد الأعلى. إذ تعدّ هذه العلاقة محدِّداً رئيساً من محدِّدات سلطة الرئيس وقوّته، ويُعبِّر عن ذلك أحد الباحثين بقوله: إن السلطة الحقيقية التي يمارسها رئيس الجمهورية «تعتمد على علاقاته غير الرسمية بالممسكين الآخرين بالسلطة من حوله، لو أنه وُوجه بقائد قوي

كحالة خامنئي قبالة الخميني، فسيكون نفوذه ضعيفاً، ولكن إذا كان القائد ضعيفاً كما كانت الحال ابتداءً عندما كان رفسنجاني رئيساً وخامنئي قائداً فإنّ نفوذ الرئيس سيزداد».[57]

وفي هذا السياق، فإن علاقة محمد خاتمي، التي لم تتّسم بالتوافق أو الانسجام مع خامنئي، كانت أحد أسباب فشله في وضع توجهاته الخارجية موضع التنفيذ، في حين أن التقارب بين أحمدي نجاد وخامنئي، خصوصاً خلال الفترة الرئاسية الأولى لنجاد، مثّل مصدراً لقوته السياسية ودوره الملحوظ في مجال السياسة الداخلية والخارجية، على الرغم من الانتقادات الواسعة التي وجهتها له عناصر نافذة في النظام الإيراني.[58] وحينما توترت علاقة نجاد بخامنئي في فترته الرئاسية الثانية كان ذلك سبباً في التضييق عليه وتراجع تأثيره داخلياً وخارجياً، فقد اضطُر إلى التراجع أمام المرشد في أكثر من مناسبة، كما سيَلي بيانُه لاحقاً. ولعلّ من الأمور التي يحسُن إيرادُها في هذا المجال الإشارة إلى أن قدرة الرئيس على إقناع المرشد بوجهة نظره تعد عنصراً مهماً في تقرير حدود تأثيره في مجال السياسة الخارجية. وفي هذا السياق، فإن موقف المرشد من رئيس الجمهورية، أو أيّ قوة في دائرة صنع القرار، يقوم على مواءمات دقيقة تعتمد على الظروف المحيطة، والتوقيت، وطبيعة القضية أو القضايا المثارة. فعلى الرغم من أن خامنئي هو الذي رشح منوشهر متقي لمنصب وزير الخارجية (2005-2010)، فإنّه لم يدحض قرار الرئيس نجاد بإقالته في ديسمبر 2010، على الرغم من إدراكه حقيقة أن نجاد هو الذي وضع العراقيل أمامه، وهو السبب في تفجّر الخلافات معه؛ لأنه

«كان يرى في الرئيس، خلال هذه الفترة، حليفاً أهمّ من وزير الخارجية»،[59] ولأنه يحرص دائماً في قراراته على المحافظة على تماسك النظام.

الاعتبار الثالث، علاقة الرئيس بمجلس الشورى. وهي أحد المحدّدات المهمة الأخرى لسلطة الرئيس في مجال السياسة الخارجية، ذلك أنّ وجود أغلبية برلمانية مخالفة لتوجهاته تمثّل قيداً كبيراً على تحركاته في المجال الخارجي، كما حدث في العام الأخير من ولاية خاتمي، حينما اضطُر إلى التعاون مع برلمان يسيطر عليه المحافظون؛ ما حدَّ من قدرته على التصرف، لاسيما في ما يتعلق بالبرنامج النووي. والأمر ذاته حدث مع أحمدي نجاد في ولايته الثانية؛ إذ واجه برلماناً يترأسه أحد خصومه (هو علي لاريجاني)، ويضم اتجاهات تُعارض بعض سياساته في الداخل والخارج.[60]

الاعتبار الرابع، طبيعة القضية المثارة. فثمّة قرارات خارجية يتراجع تأثير الرئيس فيها، لاسيما تلك التي تتعلق بأمور الحرب والسلام؛ لأنه ليس لديه من الناحية الدستورية أي سلطة على القوات المسلحة، وهذا نموذج نادر في العالم؛ إذ إنه من المتعارف عليه في الدول المختلفة أن الرئيس هو القائد الأعلى للقوات المسلحة.

وفي ضوء ما سبق، فإنه من المفيد أن نذكّر بالمقولة السائدة، وهي أن إيران هي «الدولة الوحيدة في العالم التي يتنافس فيها رئيس الجمهورية مع قوى أخرى على المركز الثاني في النظام»،[61] ويؤكّد مسار الرؤساء الإيرانيين منذ الثورة ذلك بوضوح؛ إذ استطاع رفسنجاني، للأسباب التي أشرنا إليها

سابقاً، أن يحافظ على موقعه الذي وضعه في الدستور، بل إنه تفوّق على المرشد في بعض الحالات، لكن سلطة خاتمي الحقيقية كانت أقلّ من أن تضعه في المركز الثاني بالنظام في بعض المراحل، في حين أن نجاد استطاع بسبب علاقاته بالمرشد والحرس الثوري أن يعزّز سلطته ضمن الموقع الذي حدده له الدستور، خلال فترته الرئاسية الأولى بشكل خاص، وإن كان هذا الموقع قد تأثّر سلبياً في ولايته الثانية بسبب خلافاته مع المرشد.[62]

انتخابات الرئاسة وحدود التأثير في السياسة الخارجية

لبيان تأثير انتخاب حسن روحاني رئيساً سابعاً لإيران، لابد من التعرف أولاً إلى خبرته في مجال السياسة الخارجية، خصوصاً في ملفاتها المعقدة، وموقع هذه السياسة في برنامجه الانتخابي، إضافة إلى المواقف التي عبّر عنها قبل الانتخابات وبعدها في هذا الشأن.

توجهات روحاني بشأن أبرز قضايا السياسة الخارجية

في هذا السياق نركّز على قضايا عدة، أهمها: نظرته إلى السياسة الخارجية بشكل عام، والبرنامج النووي المثير للجدل، والصراع في سوريا، والتأزم في علاقات إيران الإقليمية والدولية، ولاسيما العلاقة بدول الجوار الخليجي (دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية) وبالولايات المتحدة الأمريكية.

يمثّل روحاني، بشكل من الأشكال، امتداداً للخط السياسـي لكلٍّ مـن هاشمي رفسنجاني، الذي كـان عنوانـاً لتراجـع الاعتبـارات المثاليـة الثوريـة لصالح اعتبارات الواقعية والعقلانية في سياسـة إيـران الخارجيـة،[63] ومحمـد خاتمي، الذي تبنى اسـتراتيجية "إزالـة التـوتر" وحـاول تطبيقهـا في المجـال الخارجي.[64] وقد أشار روحاني بالفعل خلال حملته الانتخابية إلى أنـه سـوف يكون «مُكمّلاً لسياسات رفسنجاني وخاتمي».[65] وبعـد الانتخابـات قـال إن فوزه يمثّل «انتصاراً للاعتدال على التشدد».[66] ويوصَف بأنـه شخـصية غـير مؤدلجة، أو على الأقل ليس رهينة للأيديولوجيا في مواقفه وتوجهاته.[67]

لقد أكد روحاني في برنامجه الانتخابي ضـرورة فـتح علاقـات بالخـارج أساسها الثقة والشفافية، واعتبر أن التشدد في السياسة الخارجية يسبّب العزلة لإيران على الساحتين الإقليمية والدولية، ورأى أن هذه العزلة هي ما يـسعى "الأعداء" إلى تحقيقها؛ لأن «البلد الذي يعـيش في عزلـة لا يمكـن أن يتقـدم نحو الأمام».[68] كما انتقد، في برنامجه الانتخابي، الذي أطلق عليه اسم "التدبير والأمل" أو "الحكمة والأمل"، سياسة "التركيـز عـلى الـشعارات الخداعـة" والفاقدة للاستراتيجية؛ لأنها أنتجت مجموعة من النتائج الـسلبية بالنـسبة إلى إيران، أهمّها: إعطاء وجه أمني للجمهورية الإسلامية، وتوحيد صف أعـداء إيران، وإضعاف مكانتها واحترامها عـلى الـصعيد الـدولي، وإضـفاء صـبغة قانونية على التهديدات الخارجية، وجعل إيران المهدِّد الأول للأمـن العـالمي، وتقليص الخيارات الاستراتيجية أمـام إيـران، وتعميـق الخلافـات مـع دول الخليج، وتوجيه ضـربة للعلاقات العربية-الإيرانية.[69]

وفي أول مؤتمر صحفي عقده روحاني بعد إعلان فوزه بالرئاسة، قال إن إيران في حاجة إلى الاعتدال من دون إفـراط ولا تفـريط.[70] وفي أول خطـاب متلفز له اعتبر أن «الاعتدال لا يعني في الـسياسة الخارجيـة الاسـتسلام ولا الخلاف، إنه يعني تفاهُماً بنّاءً مع العالم»، ورأى أن الحوار مع الخارج يجـب أن يقوم على أساس المساواة والاحترام المتبادل وصيانة حقوق الأمّة الإيرانية، بما في ذلك حقوقها على الصعيد النووي.[71]

وقد عبّر روحاني في خطابه الذي ألقاه في الرابع مـن أغـسطس 2013 أمام مجلس الشورى، بعد أدائه اليمين الدستورية رئيساً للجمهوريـة، عـن العديد من التوجهات في المجال الخارجي، أهمها: أن السياسة الخارجيـة لا تُصنع بالشعارات «ولا يمكن استخدامها كي يصفِّق لنـا الآخـرون»، وأن «السياسة الخارجية ليست مجالاً لنزاعات حزبية، وانعـدام الخـبرة فيهـا قـد يهدّد الأمن القومي».[72]

وقبل ذهابه إلى نيويورك لحضور اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2013، كتب مقالاً في صحيفة **واشنطن بوست**، أشـار فيـه إلى مـا سـمّاه "المشاركة البنّاءة" في العلاقات الدولية، التي تقـوم – برأيـه- عـلى أن الـسياسة الدولية لم تعد لعبة صفرية، وإنما يمكن أن تؤدي المشاركة في معالجـة الخلافـات على أساس من المساواة والاحترام المتبادل والحوار إلى خروج الجميع رابحـاً، في حين أن منطق الحرب الباردة -برأيه- سيؤدي إلى خسارة الجميع.[73]

فضلاً عما سبق، فإنه من المعروف أن روحاني كان يترأس مركز الأبحاث الاستراتيجية التابع لمجمع تشخيص مصلحة النظام منذ عام 1993، وهو مركز يضم عدداً من الخبراء في مجال السياسة الخارجية الذين أثّروا في توجهات روحاني، أو سيؤثّرون فيها بالمستقبل؛ ومن هؤلاء الخبراء الذين تمّت الإشارة إليهم كثيراً منذ فوز روحاني بالرئاسة، الدكتور محمود فايزي، نائب وزير الخارجية الإيراني الأسبق، الذي يدافع عن تطبيع العلاقات مع أوروبا، ويطالب بعلاقات وثيقة مع دول البريكس (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا)، وتعزيز علاقات إيران الإقليمية ومع المنظمات الدولية، إضافة إلى إعطاء اهتمام أكبر لـ «دبلوماسية القوة الناعمة».[74]

أمّا في ما يتعلق بالعلاقة مع دول الجوار الخليجي، فقد أعطى روحاني أهمية ملحوظة للحديث عن هذه الدول، خصوصاً المملكة العربية السعودية، في برنامجه الانتخابي وتصريحاته ومواقفه التي عبّر عنها قبل الانتخابات الرئاسية وبعدها، إذ أكد أن دول الجوار، بما فيها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية «تشكّل الحزام الذي يطوّق إيران، ويستطيع أن يدعم أمنها القومي، كما يستطيع أن يشكّل تهديداً يخترقها»، ومن ثمّ فقد دعا في برنامجه الانتخابي إلى ضرورة تطوير العلاقات معها، بالتركيز على المصالح الاقتصادية والتجارية والاستثمار.[75] وفي حديث صحفي نُشر قبل إجراء الانتخابات الإيرانية بيوم واحد، قال روحاني إنه سوف يعطي أولوية قصوى لتحسين العلاقات مع دول الجوار على جميع المستويات، وإن إيران والمملكة العربية السعودية يمكن أن تضطلعا بدور إيجابي في التعامل مع القضايا الإقليمية

الرئيسة، مثل الأمن في الخليج، وإنه سوف يحوّل الخصومة التي تفاقمت بين طهران والرياض خلال عهد الرئيس أحمدي نجاد إلى «احترام متبادل وتدابير تصبّ في مصلحة الطرفين والتعاون بين البلدين، لتعزيز الأمن واستعادة الاستقرار في المنطقة»، كما أشار إلى أن «الاستقلال السياسي والوحدة الوطنية والأمن في البحرين تمثل عوامل مهمّة لاستقرار المنطقة وأمنها».[76]

وفي المؤتمر الصحفي الذي عقده بعد إعلان فوزه، كرّر روحاني التوجهات ذاتها تجاه دول مجلس التعاون، ووصفها بـ «الشقيقة»، وركز على المملكة العربية السعودية، مشيراً إلى أنه وقّع «أول مذكرة تفاهم» بين إيران والسعودية خلال فترة رئاسة محمد خاتمي.[77]

وبشكل عام، فإنّه يمكن إيراد ملاحظتين على التوجهات التي أعلنها روحاني تجاه دول مجلس التعاون الخليجي، سواء قبل انتخابه أو بعده؛ **أولاهما**، أنه كرّر النهج ذاته لرفسنجاني وخاتمي، وهو إعطاء أهمية خاصة للسعودية، واعتبار تحسين العلاقات معها مفتاحاً لتحسين العلاقات مع المنطقة كلها.[78] **وثانيتهما**، أنه تجاهل الإشارة إلى الموقف من قضية الجزر الإماراتية الثلاث المحتلة (أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى)، على الرغم من أنها إحدى قضايا الخلاف الرئيسة بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي بشكل عام، ودولة الإمارات العربية المتحدة بشكل خاص. ويعود ذلك إلى أن التمسّك بهذه الجزر وادّعاء ملكيتها يمثّل قاسماً مشتركاً لدى الحكومات الإيرانية، منذ الشاه حتى روحاني.

وبالنسبة إلى البرنامج النووي، فإنه يُعدّ أحد المصادر الرئيسة لتوتر علاقات إيران مع العالم، وتعرضها بسببه إلى عزلة في إطاريها الإقليمي والدولي، وهي العزلة التي قال روحاني إنه سيعمل على فكّها. ويكتسب موقفه من هذا الملف أهمية كبيرة؛ لأن الأمر لا يتعلق بمستقبل العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية أو الغرب فقط، وإنما يتصل أيضاً بالعلاقة مع دول مجلس التعاون الخليجي التي تتوجّس من طموحات طهران النووية.

لقد وعد روحاني بأن حكومة "التدبير والأمل" سوف تجد حلولاً "مشرفة" لقضايا مختلفة في علاقات إيران الخارجية، وفي مقدمتها المواجهة مع الغرب حول الملف النووي.[79] لكنْ ما هي أهم عناصر رؤيته حول القضية النووية؟ يبدو أنها تتمثّل في عنصرين رئيسين؛ **أولهما**، إيمان روحاني بحق إيران الكامل في امتلاك الطاقة النووية للأغراض السلمية لأنه أمر أساسي في تقدمها وتطورها.[80] وقد أكد أن البرنامج النووي الإيراني برنامج سلمي، ولا يشكّل انتهاكاً للقانون الدولي، وأن هناك حملة ذات دوافع سياسية وراء التشكيك في سلميته،[81] واعتبر أن العقوبات المفروضة على بلاده بسبب هذا البرنامج "رجعية"، ومن ثمّ رفض العودة إلى تعليق تخصيب اليورانيوم الذي حدث بين عامي 2003 و2005،[82] وكرر الموقف نفسه لسلفه أحمدي نجاد وبالعبارات نفسها بقوله إن إيران «لن تتخلى قيد أنملة» عن حقوقها النووية.[83] **وثانيهما**، برغم ما سبق، فقد انتقد روحاني أسلوب إدارة المفاوضات خلال فترة أحمدي نجاد، واعتبر أنه تسبّب في العزلة التي تعرضت لها إيران، ومن ثم رأى أن طهران في عهده سوف تتخذ خطوتين لمعالجة الضرر الذي سبّبته سياسة

نجاد: الأولى، توفير المزيد من الشفافية بشأن البرنامج النووي؛ والثانية خلق الثقة المتبادلة مع القوى الدولية والإقليمية.[84]

ومن المعروف أن روحاني كان كبيراً للمفاوضين النوويين الإيرانيين بين عامي 2003 و2005، حين وافق على تعليق تخصيب اليورانيوم وتطبيق البروتوكول الإضافي لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، وهو البروتوكول الذي يسمح بعمليات تفتيش مفاجئة للمنشآت النووية الإيرانية، ولعل هذا كان أحد الأسباب التي وقفت وراء الترحيب الغربي بانتخابه رئيساً لإيران وإعلان الاستعداد للتعاون والتفاوض معه بشأن الأزمة النووية.[85]

مما سبق يتضح أن حسن روحاني لا يتبنى رؤية تنطوي على تغيير جذري لموقف إيران تجاه الملف النووي، بل إنه يتمسك بجوهر رؤية سلفه أحمدي نجاد، ولكن من خلال أسلوب مختلف في إدارة عملية التفاوض مع القوى الغربية.[86] فضلاً عن ذلك فإنه يتبنى نهج العمل دون صخب في البرنامج النووي، ويؤيد سياسة الأمر الواقع النووي، وهذا ما يتّضح من خطابه أمام المجلس الأعلى للثورة الثقافية في خريف 2004 بعنوان «التحديات التي تواجه إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الملف النووي»، إذ قال «إذا جاء اليوم وأكملنا دورة الوقود النووي، ورأى العالم أن ما من خيار آخر أمامه، وأننا نمتلك بالفعل التكنولوجيا، فسيتغيّر الموقف».[87]

وعن العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، فقد دعا روحاني قبل فوزه إلى التقليل من التوتر في علاقات بلاده مع الولايات المتحدة، وإلى فتح صفحة

جديدة معها، مشيراً إلى أن لديه خطة لتحقيق هذا الهدف.[88] ولم يستبعد إجراء مفاوضات مباشرة معها، على الرغم من وصفه ذلك بـ"الصعب" و"المعقد"، لكنه في الوقت نفسه وضع شروطاً للانفتاح على واشنطن، أهمها: أن تكفّ عن التدخل في الشؤون الداخلية الإيرانية، وأن تعترف «بحقوق إيران الشرعية والمعترف بها دولياً، بما في ذلك الحقوق النووية».[89] وتشير هذه الشروط إلى مدى حساسية هذه القضية على الساحة الإيرانية، وإدراكه، أي روحاني، للتعقيدات المحيطة بها، والمعارضة التي تواجه أيّ توجه لإحداث تغيير إيجابي فيها، خصوصاً من قِبل المرشد الأعلى علي خامنئي المعروف بعدائه الشديد لأمريكا، ودوره في التصدي لأي خطوات إيجابية في العلاقة معها خلال السنوات الماضية، ولاسيما في عهد محمد خاتمي.[90]

وبالنسبة إلى الصراع الداخلي في سوريا، أكد روحاني عمق العلاقات معها، وضرورة أن يبقى الرئيس السوري بشار الأسد في السلطة حتى نهاية ولايته عام 2014، مشيراً إلى أن «إجراء انتخابات حقيقية بعيدة عن التدخل الأجنبي والتخريب، وتشكيل حكومة منتخبة يمكن أن يعيد الاستقرار والأمن إلى سوريا»، مشدداً على أن «مشكلات سوريا يحلّها السوريون». وعبّر بوضوح عن الموقع المحوري لسوريا في علاقات إيران الإقليمية بقوله «إن الموضوع السوري يحظى بالأولوية بالنسبة إلينا، لأن سوريا هي الخط الأمامي للمقاومة، وأن دعاة الحرب على سوريا، الساعين لها والمشاركين فيها، سيدفعون الثمن غالياً».[91]

محدِّدات التغيير في السياسة الخارجية في عهد روحاني

لكن القضية في إيران تتمثل في أن صنع السياسة في الداخل أو الخارج لا تحكمه التوجهات المعلنة أو القناعات الذاتية، وإنما هي عملية معقدة تتدخل فيها عوامل عدة، وهذا انعكاس لطبيعة النظام الإيراني نفسه «فتقريباً كل مؤسسة لها ظلّها، وعادة ما يكون الظل أكثر أهمية من المؤسسة نفسها»،[92] ويعود ذلك إلى ازدواجية الديني والمدني والمنتخب والمعيَّن والظاهر والمخفيّ والرسمي وغير الرسمي، وهذا ما يسمّيه أحد الباحثين «متاهة مراكز السلطة في إيران».[93] ولذلك فإنه على الرغم من أهمية التوجهات المعلنة لروحاني حول السياسة الخارجية، سواء في برنامجه الانتخابي أو في تصريحاته الصحافية، فإن قدرته على إحداث تغيير في هذه السياسة يتوقف على العديد من الاعتبارات والعوامل والمحددات التي تتعارض وتتناقض في بعض الأحيان. وفي هذا السياق، فإنه يمكن الإشارة إلى مجموعتين من المحددات: **الأولى**، محددات تدفع في اتجاه التغيير، **والثانية** تدفع في الاتجاه المعاكس، وستتوقف مساحة هذا التغيير في المجال الخارجي على طبيعة تعامل روحاني مع هذه العوامل، ومدى قدرته على استثمار العوامل المؤيدة للتغيير من ناحية وامتلاكه إرادة هذا التغيير من ناحية ثانية، إضافة إلى استعداده لمواجهة بعض مراكز القوى المعارضة لهذا التغيير من ناحية ثالثة.

عوامل تدفع في اتجاه التغيير

يمكن الإشارة إلى أهم العوامل التي تدفع باتجاه التغيير، في التالي:

أولاً، على الرغم من أن تشتّت أصوات التيار المحافظ لوجود مرشحين محافظين عدة في انتخابات الرئاسة، كان أحد الأسباب التي ساعدت حسن روحاني على تحقيق الفوز، فضلاً عن الدعم المباشر والعلني له من طرف شخصيتين لهما ثقلهما السياسي والشعبي على الساحة الإيرانية، هما هاشمي رفسنجاني ومحمد خاتمي، فإن هذا الفوز عكس أمراً مهماً هو أن الشعب الإيراني يريد التغيير، ليس فقط في السياسة الداخلية وإنما أيضاً في السياسة الخارجية. ولعل من المؤشرات المهمة في هذا الصدد أن سعيد جليلي، مسؤول الملف النووي الإيراني، الذي كان ينظر إليه على أنه من صقور المحافظين؛ ووعد بمقاومة الغرب في الملف النووي والإبقاء على سياسة التشدد ذاتها في هذا الملف، حصل على 13٪ فقط من أصوات الناخبين.[94] كما أن المشاركة الكبيرة في العملية الانتخابية، لم تعبّر فقط عن إيمان شعبي بنظام الجمهورية الإسلامية، بحسب رأي المرشد الأعلى، وإنما أيضاً عن رغبة في التغيير عبر صناديق الاقتراع، واستمرار إيمان الإيرانيين بهذه الآلية، وقدرتها على إحداث هذا التغيير؛ بعد أن أغلق النظام طريق التغيير عبر الشارع بقمعه حركة الاحتجاجات الشعبية التي أُطلق عليها "الحركة الخضراء" عقب انتخابات الرئاسة المثيرة للجدل في عام 2009.

إذن الرسالة التي وجّهها الإيرانيون من خلال المشاركة الكبيرة في الانتخابات الرئاسية 2013 واختيارهم حسن روحاني، هي أن الوضع الداخلي والخارجي في البلاد يحتاج إلى سياسات تختلف عن تلك التي تبنّاها التيار المحافظ منذ عام 2005.[95] وإذا أخذنا إدارة الملف النووي كمثال على ذلك، فإنه كان من الواضح خلال الحملة الانتخابية أن جميع المرشحين، بمن فيهم مرشحو التيار المحافظ والمتشدد، يتفقون على أن ثمة فشلاً اعترى هذه الإدارة، ومن ثم فإن الأمر يحتاج إلى مراجعة وإعادة نظر.[96] فضلاً عن ذلك، فإن إجراء الانتخابات الإيرانية في أجواء هادئة، وانتفاء مظاهر التشكيك أو الاتهامات بالتزوير فيها، يعني أن روحاني جاء إلى السلطة بشرعية مكتملة،[97] على خلاف سلفه أحمدي نجاد الذي جاء إلى الحكم في عام 2005 مُؤيَّداً بشكل علنيّ وواضح من قِبل المرشد الأعلى، وفي عام 2009 كان مُحاطاً باتهامات التزوير والتشكيك بشرعية انتخابه. ولا شك في أن الطريقة التي وصل بها روحاني إلى السلطة تُعطيه شرعية قوية في مواجهة القوى المناوئة له، ومن ثم تدعم قراره داخلياً وخارجياً.

ثانياً، على الرغم من أنه يمكن إرجاع قبول المرشد الأعلى علي خامنئي بفوز حسن روحاني في مقابل اثنين من المقربين منه؛ وهما علي أكبر ولايتي، مستشاره للشؤون الخارجية لسنوات طويلة، وسعيد جليلي، مسؤول الملف النووي وأمين عام المجلس الأعلى للأمن القومي، إلى أسباب عدة، منها عدم رغبته في تكرار الاضطرابات والاتهامات بالتزوير التي جرت في أعقاب انتخابات الرئاسة في عام 2009، فإن الأمر له دلالته المهمة بالنسبة إلى رؤيته

للسياسة الخارجية. وفي هذا السياق ذهب بعض المراقبين إلى أن خامنئي رأى في روحاني شخصية معتدلة يمكنها أن تهدّئ التوترات في علاقات طهران الدولية، خصوصاً في ما يتعلق بالملف النووي، ومن ثم يمكن تخفيف العقوبات الدولية التي ألقت بتأثيرات سلبية ضخمة في الوضع الاقتصادي الداخلي.[98] وربما يمكن القول إن هذا الهدف كان يمكن أن يتحقق في حال السماح لرفسنجاني بالترشح والفوز، والرد على ذلك هو أن خامنئي ربما أراد شخصية تتسم بالاعتدال والبراجماتية، وفي الوقت نفسه قريبة منه ولا تهدد نفوذه، مثل شخصية رفسنجاني.[99]

ثالثاً، في حين أن روحاني شخصية معتدلة ولها توجهات انفتاحية في السياسة الخارجية، فإنه قريب من المرشد الأعلى، على خلاف محمد خاتمي مثلاً حينما تولى الرئاسة، كما أنه ليس منافساً له، كما كانت الحال بالنسبة إلى هاشمي رفسنجاني خلال فترتي وجوده في سدة الرئاسة، وهذا يمكن أن يساعده على التفاهم مع المرشد وإقناعه بسياساته وتوجهاته. فقد ارتبط روحاني بالمرشد نحو خمسة عشر عاماً، إذ كان عضواً في مجلس الخبراء المكلف بالإشراف على عمل المرشد، وحين دخل غمار الانتخابات الرئاسية كان ممثلاً للمرشد في المجلس الأعلى للأمن القومي. وعلى الرغم من أن روحاني ذو توجهات إصلاحية، فإنه حرص على الاحتفاظ بمسافة من المرشحَين الإصلاحيين اللذين خسرا انتخابات الرئاسة عام 2009، وهما مير حسين موسوي ومهدي كروبي الموضوعين قيد الإقامة الجبرية. وفي هذا السياق، قال علي زاده، مستشار الرئيس الإيراني الأسبق محمد خاتمي، إن

«الرئيس روحاني ليس إصلاحياً بل براجماتي يحاول رفع شعارات لا تزعج المرشد الأعلى آية الله خامنئي، وفي الوقت نفسه يحافظ على شعرة معاوية مع رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام هاشمي رفسنجاني»، وهذا على عكس خاتمي الذي كان «إصلاحياً حقيقياً».[100]

هذا يمكن أن يساعد روحاني على تجسير الفجوة بين مراكز القوى المتصارعة في إيران، وتقليل الانقسامات داخل النخبة الحاكمة والمؤثّرة،[101] وهذا من شأنه أن يُعينه على تحقيق بعض التوافق الداخلي حول توجهات السياسة الخارجية، على خلاف ما كان عليه الوضع في عهد أحمدي نجاد، خصوصاً الفترة الرئاسية الثانية له (2005-2013) التي كانت مليئة بالانقسامات الداخلية الحادة. وفي هذا السياق، ذهب أحد الخبراء في الشؤون الإيرانية إلى أنه على الرغم من أن فوز روحاني بالرئاسة يمثل دعماً لتيار الوسط المعتدل، فإنه جاء إلى السلطة وأمامه درس أساسي من تجربتَي رفسنجاني وخاتمي، هو أن أيّاً من أجنحة السلطة لا يمكنه القيام بأي تغيير داخلي أو خارجي بمفرده من دون توافق مع الأجنحة الأخرى.[102]

رابعاً، فضلاً عن أن روحاني براجماتي، ويعرف لغات أجنبية عدة، ويحمل شهادة الدكتوراه من إحدى الجامعات الأوروبية (جامعة غلاسكو البريطانية)، فإنه "مُعمَّم"، بل إنه كان رجل الدين الوحيد من بين المرشحين الثمانية الذين خاضوا العملية الانتخابية،[103] وهذا يقلل من تحفظات رجال الدين ومخاوفهم تجاهه، وذلك على خلاف محمود أحمدي نجاد الذي هاجم

رجال الدين، ودخل في خلافات معهم واتهم بعضهم بالفساد؛[104] ما دفعهم إلى الوقوف ضده، خصوصاً في المرات التي خالف فيها المرشد الأعلى علي خامنئي.[105] وهذا يمكن أن يساعد حسن روحاني ويقلّل شكوك رجال الدين تجاهه في صورة إقدامه على إجراء تغييرات مهمة في مجال السياسة الخارجية، مثلما يمكن أن يقلل من معارضة الحرس الثوري له، وقد أعلن الحرس بالفعل أنه مستعد للتعاون الكامل مع إدارة روحاني.[106]

خامساً، لدى روحاني خبرة في مجال التفاوض مع القوى الغربية بشأن الملف النووي، حينما كان مسؤولاً عن هذا الملف خلال الفترة 2003-2005، فاستطاع خلال هذه الفترة تهدئة المخاوف الغربية تجاه هذا الملف ومنع اتجاه الأمور إلى التوتر أو المواجهة. بالإضافة إلى ذلك فإن له كتاباً حول القضية النووية بعنوان **"الأمن القومي والدبلوماسية النووية"** صدر في عام 2011 يشرح فيه فلسفته التفاوضية ورؤيته الشاملة في هذا الشأن.[107]

سادساً، ترحيب الغرب به وإعلانه استعداده للتعاون معه، خصوصاً أن له خبرة إيجابية معه تمثلت في موافقته حينما كان مسؤولاً عن الملف النووي على تعليق تخصيب اليورانيوم، والتوقيع على البروتوكول الإضافي لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، الذي يتيح التفتيش المفاجئ للمواقع النووية الإيرانية. وهذا يمكن أن يدفعه، أي الغرب، إلى إبداء بعض المرونة معه تمكّنه من تقوية موقفه على المستوى الداخلي في مواجهة التيار المتشدد الذي أخذ على خاتمي، على سبيل المثال، أنه انفتح على الولايات المتحدة الأمريكية

وتعاون معها في غزوها لأفغانستان في عام 2001، وكانت النتيجة أن الإدارة الأمريكية وضعت إيران في "محور الشر"، وكان هذا أحد المبررات التي استند إليها أحمدي نجاد حينما جاء وتياره إلى السلطة لتبرير موقفه المتشدد تجاه الغرب والولايات المتحدة، ورفضه تقديم أي تنازل في الملف النووي.[108]

سابعاً، وإذا كانت القوى الدولية والإقليمية قد أبدت اهتماماً بتوجهات روحاني "المعتدلة"، فإنها في الوقت نفسه تضع أمام عينيها تجربة الماضي. ففي عهدَي رفسنجاني وخاتمي كان مجرد التغيير في الخطاب السياسي الإيراني من التشدد إلى الانفتاح أمراً إيجابياً بالنسبة إلى الخارج، سواء القوى الإقليمية أو الدولية، لكن تجربة خاتمي تحديداً تدعو الخارج إلى المطالبة بأفعال وتغيرات حقيقية واستراتيجية في مجال السياسة الخارجية الإيرانية وليس مجرد أقوال أو تغيرات تكتيكية. فقد كان الخطاب السياسي المعتدل لخاتمي سبباً في الترحيب به إقليمياً ودولياً، لكنه لم يستطع أن يُحدث تغييراً جوهرياً في مواقف بلاده الخارجية على المستوى العملي، ويبدو أن القوى الغربية أو دول الخليج العربية غير راغبة في تكرار تجربتها مع خاتمي مرة أخرى مع روحاني، وهذا يمثّل عامل ضغط عليه لاتخاذ خطوات عملية على أرض الواقع؛ ولذلك فإنه حتى الذين طالبوا في الغرب بإعطاء فرصة لروحاني أصروا على إبقاء العقوبات الدولية سارية بوصفها عامل ضغط عليه.[109]

ثامناً، الأزمة الاقتصادية الصعبة التي تعانيها البلاد، وتعود في أحد جوانبها المهمة إلى العقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة على إيران بسبب

برنامجها النووي، في هذا السياق أشار استطلاع رأي لمؤسسة "جالوب" الأمريكية في يوليو 2013 إلى أن نصف الإيرانيين لا يملكون ما يكفي لشراء الغذاء والحصول على المسكن، وأن أغلبية الشعب الإيراني تشعر بالقلق والحزن والغضب طوال اليوم بسبب تردي الأوضاع المعيشية.[110] ومن ثمّ، فإن معالجة هذه الأزمة من قبل روحاني تحتاج إلى تحرّك من أجل تخفيف هذه العقوبات أو رفعها، ولكن هذا يحتاج إلى تنازلات في الملف النووي.

تاسعاً، في ظل الأزمة الاقتصادية، وأزمة الشرعية التي يعانيها النظام الإيراني، والوضع الصعب للمرشد الأعلى في ظل انخراطه في الصراع السياسي وتخلّيه عن دوره كحكَم بين السلطات منذ انتخابات الرئاسة في عام 2009، وتحوّل نظرية ولاية الفقيه، التي تمثل العمود الفقري للنظام الإيراني منذ الثورة في عام 1979، إلى مادة للسجال والنقاش، في ظلّ كل ذلك يتعرض النظام الإيراني إلى خطر جدي تتزايد حدته مع الضغوط الخارجية، وهذا يمكن أن يساعد روحاني على مراجعة بعض الأمور الداخلية والخارجية بموافقة المرشد، بالنظر إلى أمر أساسي وهو أن الحفاظ على النظام يمثل الغاية الكبرى لسياسات الحكم منذ 1979، ومن ثم يُعد مبرِّراً لتحوّل المواقف والتوجهات، بل ولتقديم التنازلات، مثلما حدث، على سبيل المثال، في الحرب مع العراق (1980-1988)، فحينما شعر آية الله الخميني بأن النظام الإيراني نفسه يتعرض للخطر، اضطُر إلى قبول وقف إطلاق النار في عام 1988، واصفاً هذا القرار بأنه كـ "تجرّع السّم"، وفي أثناء الحرب أيضاً لجأت إيران إلى الحصول على أسلحة من الولايات المتحدة الأمريكية عبر إسرائيل،

التي اعتبرتها عدوها الإقليمي الأول و"الشيطان الأصغر" في مقابل "الشيطان الأكبر"، وهو الولايات المتحدة.

عاشراً، جاء روحاني إلى منصب الرئاسة الإيرانية في الوقت الذي تعاني فيه بلاده أزمة كبيرة على المستويين الإقليمي والعالمي، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، وهذا الوضع يمكن أن يمثل دافعاً له لمراجعة سياسة بلاده الخارجية وموافقة المرشد الأعلى على منحه هامشاً للحركة في هذا المجال، على غرار ما حدث حينما جاء رفسنجاني إلى سدة الرئاسة عام 1989، إذ دفعته الظروف الاقتصادية الداخلية والبيئة الإقليمية والدولية الصعبة والضاغطة إلى إجراء مراجعة مهمة لخط السياسة الخارجية؛ من أجل نزع التوتر مع الخارج وتركيز الجهد في معالجة مشكلات الاقتصاد في الداخل. وقد أشار روحاني إلى شيء من هذا في ردّه على مهاجمة بعض المتشددين لأعضاء في حكومته التي قدّمها إلى البرلمان بحجة أنهم أصدقاء للغرب ومحرّضون على الفتنة، قائلاً إن البلاد قد «تعبت من التشدد».[111]

حادي عشر، جاء روحاني إلى الرئاسة في وقت اتسعت فيه النظرة السلبية لها على المستوى الشعبي، العربي والعالمي. فعلى المستوى العربي، كشف استطلاع للرأي حول توجهات المواطنين العرب تجاه إيران أجرته مؤسسة "زغبي إنترناشيونال" في يونيو 2011، وشمل أربعة آلاف مواطن من دول عربية مختلفة، عن نظرة شعبية سلبية إلى إيران مقارنة بعام 2006 (تاريخ العدوان الإسرائيلي على لبنان)؛ إذ كانت شعبية إيران في أعلى

مستوياتها بهذه الدول في ذلك التاريخ. فبعد أن كانت النظرة إيجابية لإيران بنسبة 85٪ في السعودية، و82٪ في المغرب عام 2006، انخفضت إلى 72٪ و65٪ على التوالي في عام 2008، وإلى 35٪ و57٪ على التوالي في عام 2009، ثم إلى 6٪ و14٪ في عام 2011.[112] وجاءت إيران في المرتبة الثالثة كمصدر للخطر على الدول العربية بعد كلّ من إسرائيل والولايات المتحدة، وذلك في "المؤشر العربي 2011" ضمن "مشروع قياس الرأي العام العربي"، الذي أجراه المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في الدوحة، والذي صدر في مارس 2012، وشمل 12 دولة عربية تمثّل 85٪ من سكان العالم العربي، وهي مصر والمملكة العربية السعودية ولبنان والسودان وفلسطين وتونس والأردن والجزائر والمغرب وموريتانيا والعراق واليمن.[113]

وعلى المستوى العالمي، كشف الاستطلاع الذي أجراه مركز "بيو" للأبحاث في مارس– مايو 2013، وشمل 39 دولة، أن هناك نظرة سلبية لدى أغلبية جماهير هذه الدول إلى إيران عبّر عنها 88٪ في فرنسا، و59٪ في بريطانيا، و69٪ في الولايات المتحدة، و70٪ في كندا، ووصلت هذه النسبة إلى 86٪ في تركيا.[114]

عوامل معوقة للتغيير في السياسة الخارجية

في مقابل العوامل أو الاعتبارات التي يمكن أن تمثّل مصادر أو محفّزات للتغيير في سياسة إيران الخارجية في ظل تولي روحاني للرئاسة، فإن هناك العديد من العوامل الأخرى التي تُعيق، أو تقلل، من احتمالات حدوث

تغيرات مهمة أو جوهرية، أهمها أن المواقف التي عبّر عنها روحاني، سواء في حملته الانتخابية أو بعد فوزه من خلال اللقاءات الصحافية، لا تعبّر عن توجه لتغيير جذري أو جوهري في السياسة الخارجية الإيرانية في ملفاتها المختلفة، وإنما يتعلق الأمر بتغيير في إدارة هذه الملفات والتكتيكات السياسية المتبعة بشأنها. وإذا أخذنا البرنامج النووي مثالاً في هذا الشأن، فإن روحاني أشار بوضوح إلى أنه يؤيد المضي قُدُماً في هذا البرنامج، ويرى أن امتلاك إيران القوة النووية هو جزء من قوتها الشاملة وهيبتها الإقليمية والدولية، ولم يُشر إلى التخلي عن تخصيب اليورانيوم، ولكنه يرى ضرورة تقديم خطاب سياسي هادئ ومعتدل حول هذه القضية، وإبداء بعض المرونة التي تؤدي إلى نزع التوتّر مع الغرب، ومن ثم كسب المزيد من الوقت لمواصلة تخصيب اليورانيوم.[115] وقد أشار روحاني إلى هذا الأمر بوضوح في كتابه **"الأمن القومي والدبلوماسية النووية"**، الذي سبقت الإشارة إليه، بقوله «في الوقت الذي كنّا نُجري فيه محادثات مع الأوروبيين في طهران، كنا نقوم بتركيب المعدات في أجزاء من المنشأة النووية في أصفهان، وفي الواقع فمن خلال خلق بيئة هادئة كنّا قادرين على إكمال العمل في أصفهان»،[116] إضافة إلى إبعاد البرنامج النووي الإيراني عن أيدي مجلس الأمن، وإبقائه ضمن نطاق الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وعلى الرغم من أن رئيس الجمهورية في إيران يمتلك هامشاً للحركة في مجال السياسة الخارجية بحكم موقعه في الدستور وعلاقاته مع مراكز القوى المختلفة، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، فإن تجربتَي رفسنجاني وخاتمي تقدّمان

خبرة سلبية بشأن قدرة روحاني على إحداث تغيير حقيقي في مجال السياسة الخارجية حتى لو امتلك إرادة هذا التغيير، خصوصاً في ظل التأثير الكبير الذي تمارسه القوى المتشددة في السياسة الخارجية.

فعلى الرغم من نفوذ رفسنجاني وعلاقاته القوية داخل مراكز السلطة الإيرانية، فإنه وُوجِهَ بمقاومة شديدة من قبل التيار المتشدد والحرس الثوري، إضافة إلى المرشد، في محاولته إحداث تقارُب مع الغرب أو حتى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المجاورة، وعملت قوى مناوئة له على إفشال تحركاته، حتى إنه بعد التقارب بين إيران والمملكة العربية السعودية، وبينها وبين دول مجلس التعاون الأخرى في عام 1993 وتوجيه دعوة رسمية إلى العاهل السعودي الراحل الملك فهد بن عبدالعزيز لزيارة طهران، سارعت شخصيات إيرانية متشددة إلى التهجّم على السعودية في وسائل الإعلام، ونظّم طلاب إيرانيون مسيرة احتجاج ضد دعوة الملك فهد لزيارة بلادهم؛ ما دعا السعودية إلى إصدار بيان قالت فيه "إنها عاجزة عن فهم السياسات الإيرانية المتضاربة".[117] ومن ثم ترك رفسنجاني السلطة، بينما القضايا الخلافية العالقة بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي أو الغرب كما هي دون تغيير أو مراجعة.

وعلى الرغم من موجة التفاؤل الكبيرة التي صاحبت فوز خاتمي بالرئاسة في عام 1997، والتوقعات بقدرته على إحداث تغيير مهم في مجال السياسة الخارجية، فقد ترك السلطة في عام 2005 دون أي تغيير في مصادر الاحتقان والتوتر في علاقات بلاده الإقليمية والدولية لأسباب عدة؛ أهمها

أن المرشد الأعلى والحرس الثوري وقفا ضده وضيقا الهامش المتاح له للحركة، على الرغم من أن الخارج حاول مساعدته والصبر عليه لفترة طويلة، وكانت دول مجلس التعاون الخليجي في المقدمة من ذلك.[118]

أمّا بالنسبة إلى روحاني فإنه يمكن الإشارة إلى التصريح الذي أدلى به حسين شريعتمداري، القريب من المرشد الأعلى آية الله خامنئي، تعليقاً على فوزه بالرئاسة، والذي جاء فيه أن «الحدث الوحيد الجديد الذي جرى هذه الأيام بانتخاب السيد روحاني، هو تداول مسؤولية الشؤون التنفيذية للبلاد من وضع سياسي سابق إلى وضع سياسي جديد في إطار ومسلك معروف يعتمده النظام، لكن السياسات العامة والأساسية للنظام وفقاً للمادة (110) من الدستور هي من صلاحيات القيادة، لذلك فإن السياسات الأساسية للنظام لم تتغير، ولن تتغير مطلقاً».[119]

إضافة إلى ما سبق فإنه خلال فترتي محمود أحمدي نجاد في السلطة جرى ما يمكن تسميته عسكرة السياسة والاقتصاد في إيران، وهذا عزّز دور الحرس الثوري على الساحة السياسية الإيرانية بتوجهاته الراديكالية المناوئة للانفتاح على الخارج، خصوصاً الغرب والولايات المتحدة الأمريكية. فعلى الرغم من أن دور الحرس الثوري قد بدأ في البروز على الساحة الإيرانية منذ الحرب العراقية–الإيرانية، فإنه ظهر بقوة في عهد أحمدي نجاد،[120] وقد عبّر صعود العسكريين السياسي منذ 2005، وزيادة انغماس الحرس الثوري بشكل خاص في السياسة عن نفسه من خلال العديد من المظاهر، لعل أهمها

تولي كثيرين منهم مناصب وزارية،[121] وهذا ما وضح بشكل خاص في الحكومة التي شكّلها نجاد بعد فوزه بالدورة الرئاسية الثانية عام 2009، إذ انتمت غالبية وجوهها إلى الحرس الثوري والباسيج (قوات التعبئة الشعبية) والدائرة الضيّقة التي عملت معه حينما كان عمدة لطهران،[122] يضاف إلى ذلك زيادة تمثيل العسكريين، سواء من الحرس أو الباسيج، في البرلمان، وانتشارهم في مؤسسات صنع القرار المختلفة، لاسيما وزارة الخارجية.[123]

ولم يتوقف صعود الحرس الثوري على المجال السياسي فقط، وإنما امتد إلى المجال الاقتصادي أيضاً، فقد أشارت إحصاءات إلى أن العقود الاستشارية التي ذهبت إليه زادت من أربعة مليارات دولار إلى 12 مليار دولار في فترة نجاد الرئاسية الأولى، وزادت سيطرة الشركات التابعة له على المشروعات النفطية بشكل خاص من خلال مؤسسة "خاتم الأنبياء"، التي تُعرف بأنها الذراع الهندسية له، حتى إن أحد التعليقات على فوز نجاد بانتخابات عام 2005 ذهب إلى القول إن «الفائز بانتخابات الرئاسة التاسعة هي [مؤسّسة] خاتم الأنبياء والمؤسسات العسكرية التي تنفذ المشروعات التنموية».[124]

ولا شك في أن النفوذ الكبير للحرس الثوري في مجالي الاقتصاد والسياسة يمثّل عائقاً أمام روحاني في إقدامه على إحداث أي مرونة أو "تراجع" في المجال الخارجي، بالنظر إلى التوجهات الراديكالية للحرس ومواقفه المتشددة في قضايا السياسة الخارجية. ولذلك فإنه في الوقت الذي طالب فيه روحاني الحرس الثوري بالابتعاد عن السياسة، فإنه حرص على

عدم استعدائه أو إثارته ضده عبر الإشارة إلى أن قوات الحرس «أرقى وأبعد عن الأحداث السياسية»، وأن لديها «شأناً أكبر وهو الأمّة كلها».[125]

وإذا كان روحاني شخصية براجماتية تتميز بالاعتدال والمرونة، فإنه في الأول والأخير رجل دين ينتمي إلى نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية ومقتنع به، ومن ثم فإنه لا يسعى إلى إحداث تغيير أو تحوّل كبير في ثوابته ومنطلقاته، وهذا كان أحد الأسباب التي أعاقت محمد خاتمي، على سبيل المثال، عن الوقوف في وجه معارضيه بقوة؛ لأنه لم يكن يريد أن يؤثّر سلبياً في تماسك النظام، أو ينال من استقراره بالنظر إلى أنه رجل دين مؤمن بالأسس التي قام عليها النظام. فضلاً عن ذلك، فإن روحاني لم تتم الموافقة على ترشيحه في الانتخابات من قِبَل مجلس صيانة الدستور إلا بعد التدقيق في توجهاته، والتثبت من أنها لا تمس أسس الجمهورية الإسلامية الإيرانية أو ثوابتها الداخلية والخارجية.[126]

وبالإضافة إلى ما سبق، نشير إلى أن سياسة إيران الخارجية تتضمن مبادئ أو ثوابت عليا عدة ثمة توافق عامّ حولها من قِبَل القوى المؤثّرة في صنع القرار، ويتركز الاختلاف حول طرق التنفيذ والسياسات التكتيكية أو المرحلية.[127] وأهمّ هذه الثوابت، هي: الإيمان بأن إيران قوة إقليمية كبيرة يجب أن يكون لها دور رئيس في تقرير مسار الأحداث في منطقة الشرق الأوسط، والحق في امتلاك تكنولوجيا نووية، وحماية حدود الأرض الإيرانية (بما في ذلك الجزر الإماراتية المحتلة)، ورفض الوجود الأجنبي في الخليج،

واعتبار أمن الخليج مسؤولية الدول المطلّة عليه، إضافة إلى أهمية العلاقة مع القوى الشيعية بالمنطقة، في ما يطلق عليه «البُعد الشيعي في السياسة الإيرانية»،[128] إذ تنظر إيران إلى نفسها على أنها قِبلة الشيعة في العالم كله، وحامية للأقليات الشيعية ومدافعة عن حقوقها.

هذه الثوابت تجعل هامش التغيير في السياسة الخارجية الإيرانية محدوداً بشكل كبير، كما تجعل مساحة الاستمرارية فيها أكثر من مساحة التغيير، خصوصاً تجاه منطقة الخليج العربي.[129] وبالنظر إلى أن هناك أربعة أنماط للتغير في السياسة الخارجية للدول – أولها هو التغير التعديلي أو التكيفي، ويشير إلى تغير في مستوى اهتمام الدولة بقضية ما دون تغيّر في أهداف وأدوات السياسة الخارجية في التعامل معها؛ وثانيها هو التغير البرنامجي، ويشير إلى تغير أدوات وأساليب السياسة الخارجية دون المساس بأهدافها وغاياتها العليا؛ وثالثها هو التغير الهدفي، ويشير إلى تغير في أهداف السياسة الخارجية وما يستتبعه ذلك من تغير في أدواتها وآليات عملها؛ ورابعها هو تغير التوجه، ويشير إلى تغير شامل في السياسة الخارجية يشمل التوجه العام والأهداف والأدوات[130] – فإن ثوابت السياسة الخارجية الإيرانية تُبقي أي "تغير" فيها في إطار "التغير البرنامجي" الذي ينصرف إلى التغير في الأدوات والأساليب دون الأهداف والغايات الكبرى.

فضلاً عن ذلك، فإن مساحة التوافق حول السياسة الخارجية بين القوى المعنية بتحديد توجهاتها أكبر منها بالنسبة إلى السياسة الداخلية،

كما أن مساحة التوافق بين تيارات النخبة الإيرانية حول السياسة الخارجية تجاه الجوار الخليجي، تبدو أكبر منها تجاه المناطق الأخرى، خصوصاً في ما يتعلق بأمن الخليج والدور الإيراني فيه والموقف من الجزر الإماراتية المحتلة، وغيرها.

وتشير التجربة التاريخية في إيران إلى أن "القرارات الكبرى" التي تم اتخاذها في سياسة إيران الخارجية منذ الثورة عام 1979، كانت مرتبطة بعوامل وضغوط خارجية أكثر من ارتباطها بتغيرات داخلية في شخصيات أو مراكز صنع القرار، لاسيما في ما يتعلق بمنصب الرئاسة. فعلى سبيل المثال، جاء قرار آية الله الخميني بقبول وقف إطلاق النار مع العراق في عام 1988 نتيجة لإحساسه بصعوبة موقف إيران في ميدان القتال، وتعرّض النظام لخطر حقيقي، وجاء قرار تعليق تخصيب اليورانيوم في عام 2003 بموافقة المرشد الأعلى علي خامنئي نتيجة لقلق طهران من تعرّضها لعدوان أمريكي بعد الغزو الأمريكي-البريطاني للعراق، والحديث عن احتمالات تعرض دول أخرى في المنطقة للمصير نفسه، وكانت إيران في مقدمة المستهدفين، خصوصاً أنها كانت ضمن "محور الشر" الذي وضعته إدارة جورج بوش (الابن)، وضمّ إيران والعراق وكوريا الشمالية.

ثمّة اتفاق على أن قدرة حسن روحاني على التأثير في السياسة الإيرانية، الداخلية أو الخارجية، ترتبط، من بين عوامل عدة، بقدرته على معالجة حالة الاستقطاب الحادة على الساحة السياسية الداخلية، وكان حصوله على 51٪ من الأصوات في الانتخابات مؤشراً مهماً إلى ذلك الاستقطاب. لكن

المشكلة هنا أن المرشد الأعلى علي خامنئي يحرص، كما حرص كل من الشاه والخميني من قبله، على إبقاء هذا الانقسام حيّاً؛ لأنه يصبّ في مصلحته ويعزز نفوذه، ويتيح له أن يقوم بدوره حكَماً بين السلطات.[131] إذ يحرص المرشد على أن يكون ثمّة توازن وتنافس وصراع ضمن إطار محسوب ومحدد بين القوى المؤثرة في صنع القرار، وعدم سيطرة إحداها على الأخرى، فهو يدرك أن سلطته سوف تكون أعلى وأقوى عندما لا يستطيع أي فصيل احتكار السلطة، ولهذا السبب تدخّل ضد أحمدي نجاد حينما رأى أنه يعمل على احتكار السلطة داخل التيار المحافظ ويستبعد الآخرين.[132]

وتمثل آلية اتخاذ القرار قيداً مهماً على قدرة روحاني، أو أي رئيس إيراني، على التأثير في قرار السياسة الخارجية، وفي هذا السياق يذهب أحد الآراء إلى القول إن «القرارات الرئيسة في السياسة الخارجية، تُتخذ من قِبَل مجموعة صغيرة من كبار المسؤولين يُقال إنها بمعزل عن التحولات الانتخابية والتبدلات التي تجري في الهيكليات المؤسساتية الرسمية».[133] ويدعم هذا الرأي التصريح الذي أدلى به أحمدي نجاد، إبّان الحملة الانتخابية الرئاسية 2013، والذي قال فيه، ردّاً على الانتقادات التي وُجّهت إلى إدارته لملف الأزمة النووية مع الغرب، إن هذا الملف لم يكن من صلاحياته، ولم يكن صاحب القرار فيه.[134] إضافة إلى ما سبق فإن هامش التأثير الذي تمارسه القوى والتيارات المختلفة داخل دائرة صنع القرار الإيراني في إطار هيمنة المرشد الأعلى، يختلف من قضية إلى أخرى؛ ففي القضايا العسكرية يتصاعد دور الحرس الثوري، وفي القضية النووية يبرز دور المجلس الأعلى للأمن

القومي الذي أوكلت إليه إدارتها، وفي القضايا الاقتصادية تزيد أهمية دور رئيس الجمهورية، مثل قرار الاقتراض من الخارج الذي اتخذه رفسنجاني بعد حرب الخليج الثانية لمواجهة الظروف الاقتصادية الصعبة؛ برغم معارضته للدستور والاعتراضات عليه من قبل قوى إيرانية مختلفة،[135] وهكذا دواليك.

أخيراً، فإنه لا يُتوقع أن يسمع العالم صوتاً إيرانياً واحداً في مجال السياسة الخارجية في عهد حسن روحاني أو في عهد أي رئيس إيراني، فعلى الرغم من أن تعدد مراكز السلطة المؤثرة في السياسة الخارجية في إيران يؤدي في بعض الأحيان إلى التناقض، على مستوى الخطاب والممارسة، أو على المستوى التكتيكي على الأقل، وهذا يسبّب مشكلة في فهم المضمون الحقيقي للسياسة الخارجية الإيرانية، فضلاً عن أنه يمكن أن يخلق جداول أعمال متضاربة للقوى المختلفة في التعامل مع بعض الملفات، حتى إن أحد الباحثين يذهب إلى القول إن «مَن يحاول أن يطبق منطقاً تحليلياً على عملية صنع القرار في إيران، هو كمن يحاول أن يمسك خيوط بيت العنكبوت» [136]، على الرغم من ذلك فإن هذا التعدد يتيح للجمهورية الإسلامية الإيرانية هامشاً للحركة والمراجعة من خلال تمييع المواقف، والتدخل -إذا ما لزم الأمر- للقول إن موقفاً بعينه لا يعبّر عن السياسة الرسمية، ومن ثمّ نزع فتيل التوتر في العلاقة مع دولة أو مجموعة من الدول. ولذلك فإن تناقض المواقف في السياسة الخارجية الإيرانية قد يكون في أحد جوانبه أمراً ممنهجاً؛ لأنه يوفّر للنظام الإيراني ميزتين؛ الأولى، الغموض في فهم حقيقة توجهاته، والثانية، القدرة على التراجع والإنكار إذا دعت الحاجة إلى ذلك.[137]

أهم ملامح السياسة الخارجية في عهد الرئيس روحاني

ستتناول في هذا القسم أهم ملامح السياسة الخارجية في عهد الرئيس حسن روحاني، من منظورين: منظور العلاقة مع الأطراف الإقليمية والدولية، ومنظور القضايا والأزمات؛ علماً أنه لا يمكن عملياً الفصل بين المنظورين للتداخل الوثيق بين كلٍّ منهما.

منظور العلاقة مع الأطراف الإقليمية والدولية

من أهم الأطراف الإقليمية والدولية التي ستتعاطى معها السياسة الخارجية الإيرانية في عهد روحاني، هي:

دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

ثمة توجه ثابت في سياسة إيران تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وهو "اللعب" على التباينات بين دول المجلس، فقد كانت هذه السياسة قائمة في عهد خاتمي واستمرت في عهد نجاد، ومن المتوقع أن تستمر في عهد روحاني. ويعزز من ذلك التباين الذي يميز سياسات ومواقف دول مجلس التعاون من إيران، وإن كان هذا التباين قد تراجع بشكل ملحوظ لمصلحة الاتساق النسبي، في ظل التغيرات التي شهدتها المنطقة على وقع ما يسمى "الربيع العربي"، ما هدّد استراتيجية "تشتيت الضغط" التي اتبعتها طهران في سياساتها الخارجية تجاه دول المجلس منذ

انتهاء الحرب العراقية - الإيرانية في عام 1988، وكانت تعتمد فيها بشكل أساسي على التباينات بين دول المجلس في سياستها تجاهها.[138]

ومن جهة أخرى، من المتوقع أن يُبدي روحاني اهتماماً خاصاً بالعلاقة مع المملكة العربية السعودية، وهذا ما أشارت إليه تصريحاته، سواء في أثناء حملته الانتخابية أو بعد فوزه في الانتخابات، كما سبقت الإشارة إلى ذلك. وبالنظر إلى أن روحاني يعدّ امتداداً لكل من رفسنجاني وخاتمي، فإنه يتبنى رؤيتهما ذاتها في ما يتعلق بالعلاقة مع السعودية. وإذا أخذنا فترة خاتمي مثالاً فإنه حرص بقوة على إقامة علاقات وثيقة مع الرياض لعدد من الأسباب، أهمها أنه رأى أن التقارب مع السعودية من شأنه أن يشجع الدول الأخرى، سواء في إطار مجلس التعاون الخليجي أو في الإطار العربي العام، على الانفتاح على إيران، بالنظر إلى نفوذ الرياض على المستويين الخليجي والعربي،[139] كما رأت إيران أن التقارب مع السعودية من شأنه أن يمثّل مدخلاً للتهدئة مع الولايات المتحدة.[140]

لكن المشكلة التي تواجه روحاني في هذا الشأن هي أن الرياض، كما اتضح من سياستها خلال العامين الماضيين، قد تخلّت عن سياسة "الاحتواء" إلى "المواجهة"[141] في العلاقة مع طهران، وهذا يضيّق من خيارات الحركة أمام روحاني في أي محاولة للتقارب معها أو الانفتاح عليها، خصوصاً أن السعودية أصبحت تتبنى استراتيجية ذات شقين: الأول، "السيطرة على الضرر"، بمعنى التحرك القوي ضد أي مصدر

تهديد للأمن الوطني السعودي وفي المقدمة إيران؛ والشق الثاني، "سياسة المشاركة"، وتعني استخدام الموارد والقدرات السعودية، المالية والمعنوية، في المبادرة بالتدخل في الملفات المختلفة، وعدم الركون إلى تبني سياسة ردة الفعل مثل ما كان يحدث في الماضي.[142]

ويلاحظ من جهة ثالثة، أن إيران عمدت إلى تصدير خطاب مزدوج إزاء دول الجوار الخليجي منذ عهد رفسنجاني، وهو خطاب يجمع بين الانفتاح والتشدد في الوقت نفسه. وهذا الازدواج يتم من خلال آليّتين: الأولى، توزيع الأدوار كما كان يحدث في عهد أحمدي نجاد، وذلك كتكتيك سياسي يساعد على المناورة؛ والثانية، تصارع المواقف كما كان يحدث في عهدَي رفسنجاني وخاتمي. ومن المتوقع أن يستمر الخطاب المزدوج نفسه في عهد روحاني، إذ يقدّم الرئيس خطاباً انفتاحياً، في حين تعمد مراكز قوى إيرانية أخرى إلى توتير الأجواء من خلال مواقف متشددة وتصريحات استفزازية.

القوى الشيعية خارج إيران

تمثل العلاقة مع القوى الشيعية خارج إيران بُعداً استراتيجياً مهماً في سياسة إيران الخارجية، ومن ثم لا يتوقع أن يتخلى أيّ رئيس إيراني مهما كانت توجهاته عنها، لكن الاختلاف يكون فقط في الآليات والأساليب. ولعل تجربة محمد خاتمي تقدم درساً مهماً في هذا الشأن؛ فعلى الرغم من أن هدف "تصدير الثورة" قد تعرض للمراجعة في علاقة إيران مع جوارها

الخليجي في عهده، وأعلن بشكل صريح أن إيران لم تعد بحاجة إلى الاستمرار في تبني مبدأ "تصدير الثورة" بالمفاهيم والمعاني والأدوات ذاتها التي عُرف بها بعد الثورة الإيرانية،[143] وأغلق مكاتب حزب الله الإيراني في العاصمة والمدن الكبرى،[144] ورفض وجود نظام محدد ونهائي للحكم في الإسلام،[145] فإنه لم يستطع أن يتجاهل، في ظلّ التغيرات الجديدة في المنطقة بعد عام 2003، أهمية البُعد الشيعي في سياسة بلاده الخارجية تجاه المنطقة العربية وإن لم يصرح بذلك علناً، وهذا ما ظهر من جولته العربية في مايو 2003، خلال الشهر التالي لسقوط نظام صدام حسين في العراق وبروز الشيعة بقوة على الساحة السياسية هناك، والتي شملت كلاً من لبنان وسوريا واليمن والبحرين، حيث كان من الملاحظ أن كل هذه الدول تشتمل على عنصر شيعي، سواء على مستوى السلطة أو الشعب، ولذلك فقد تم النظر إلى هذه الجولة على أنها كانت محاولة لإقامة «حزام أمني شيعي حول إيران في مواجهة التهديدات المستمرة من جانب الولايات المتحدة»، واعتُبرت زيارة خاتمي إلى لبنان، بشكل خاص، إشارة مهمة إلى سعي إيران لتأكيد «الروابط الشيعية العابرة للقوميات»، في إطار الصحوة الشيعية والشرق الأوسط الجديد الذي كان في طور التشكّل.[146]

وعلى الرغم من أن روحاني عارض في خطابه أمام مجلس الشورى، في 4 أغسطس 2013، بعد أدائه اليمين الدستورية «تغيير الأنظمة السياسية أو حدود الدول بالقوة»،[147] فإنه لا يمكن الاعتماد على ذلك الخطاب للجزم بأنه يرفض مبدأ "تصدير الثورة" في مفهومه العام بشكل مطلق، وإنما يعترض

على إحدى أدواته؛ وهي تغيير أنظمة الحكم أو حدود الدول بالقوة، خصوصاً أن هذا المفهوم راسخ في السياسة الإيرانية منذ الثورة.

وفي ضوء ما سبق، فمن المتوقع أن يستمر روحاني في تعزيز العلاقة مع القوى الشيعية خارج إيران، وإن بدرجة أقل من العلنية والاستفزاز اللذين ميّزا عهد أحمدي نجاد، ولعل تصريحاته حول مملكة البحرين، يمكن أن تُقدم مؤشراً مهماً في هذا الشأن، ففي حين أشار إلى أهمية استقرار البحرين، فإنه أكد أنه «لا ينبغي تجاهل تطلعات الشعب البحريني للحصول على حقوقه المشروعة».[148] ويعزز ما سبق أن روحاني جاء إلى السلطة في ظل احتقان طائفي سنّي-شيعي إقليمي عميق له أبعاده السياسية والمذهبية الواضحة في المنطقة.

الولايات المتحدة الأمريكية

كما سبقت الإشارة إلى ذلك، فإن روحاني دعا إلى فتح صفحة جديدة في العلاقة مع الولايات المتحدة، ولم يستبعد إجراء حوار مباشر معها. وقد أكّدت طهران ما قاله الرئيس الأمريكي باراك أوباما بشأن تبادله الرسائل مع روحاني بعد انتخابه رئيساً.[149] كما أنه، على هامش اجتماعات الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، حدث اتصال هاتفي بين الرئيسين الأمريكي والإيراني كان الأول من نوعه بين رئيسي البلدين منذ عام 1979. [150]

وفي هذا السياق، فإن هناك اعتبارات عدة تتحكم في العلاقات الإيرانية- الأمريكية، وتحدد طبيعتها في عهد روحاني: **الأول،** هو مدى قدرة الطرفين على تنحية الميراث السلبي للعلاقة بينهما، أو ما يمكن أن يطلق عليه "وطأة التاريخ" على هذه العلاقة؛ فعلى سبيل المثال، لا ينسى الإيرانيون دور أمريكا في إطاحة حكومة محمد مصدق في عام 1953، وفي المقابل، لا ينسى الأمريكيون احتجاز 52 أمريكياً رهائن في السفارة الأمريكية في طهران لمدة 444 يوماً بعد اندلاع الثورة الإيرانية عام 1979.

والاعتبار الثاني، هو موقف المتشددين على الجانبين، الأمريكي والإيراني. ففي إيران هناك تيار يرفض أو يتحفظ على العلاقة مع الولايات المتحدة، يقع على رأسه المرشد الأعلى خامنئي الذي يشير تحليل خطاباته، منذ أن كان رئيساً للجمهورية، إلى أنه لم يتحدث عن الولايات المتحدة بخير، وهذا امتداد لموقف الخميني الذي وصف أي علاقة بين واشنطن وطهران بأنها ستكون مثل العلاقة بين «الذئب والحمَل».[151] وعلى الرغم من أنه قد نُقل عن حسين موسويان، العضو السابق في الفريق الإيراني بشأن المفاوضات النووية، قوله إن روحاني قد حصل على "تفويض" من المرشد الأعلى للدخول في مفاوضات مباشرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، واستخدم خامنئي نفسه مصطلح "الدبلوماسية المرنة الشجاعة"، ودعا الحرس الثوري، ذا التوجهات المتشددة في مجال السياسة الخارجية، خصوصاً في ما يتعلق بالعلاقة مع الولايات المتحدة، إلى عدم التدخل في السياسة.[152] على الرغم من ذلك فإنّ خامنئي انتقد جانباً

من نشاطات روحاني في نيويورك، خلال حضوره الاجتماعات السنوية للجمعية العامة للأمم المتحدة، واعتبرها "غير مناسبة"، وأشار إلى أن الإدارة الأمريكية «غير جديرة بالثقة وغير منطقية ومتغطرسة وناقضة للعهود وتقع تحت سيطرة الصهيونية العالمية».[153] وفي حين أن خامنئي لم يحدد طبيعة هذه النشاطات التي اعترض عليها، فإن ربطه بينها وبين انتقاده للسياسة الأمريكية يشير إلى أنه قصد بها الاتصال الهاتفي بين روحاني وأوباما، وهذا ما أشار إليه بوضوح المحلل الإيراني القريب من التيار المحافظ، أمير محبيان.[154] وفي هذا السياق، رأى بعض المحللين أن روحاني ربما تخطّى المسموح له به من خامنئي باتصاله بنظيره الأمريكي.[155] إضافة إلى ما سبق، فقد قوبل روحاني بعد عودته من نيويورك باعتراضات من قبل المتشددين بسبب نهجه في التعامل مع الولايات المتحدة، وقال قائد الحرس الثوري محمد علي جعفري إن اتصال روحاني–أوباما كان سابقاً لأوانه،[156] واعتبر بعضهم أن تفادي روحاني للّقاء المباشر مع أوباما في نيويورك كان مرجعه الخوف من ردة فعل المحافظين المتشددين في إيران.[157]

لقد عبّر الجدل الذي أثير حول مكالمة روحاني–أوباما الهاتفية ومَن الذي بادر بالاتصال، عن مدى التعقيد الذي يحيط بعلاقات البلدين.[158] وفي هذا السياق، يبدو موقف الحرس الثوري هو الأكثر تأثيراً في مواجهة توجهات روحاني "الانفتاحية"، بالنظر إلى أن استمرار العقوبات الدولية يحقق مصالحه، لأن عزلة إيران تزيد من دور الحرس في المجال الاقتصادي وتقلل من المنافسة

الاقتصادية له في الداخل.[159] وعلى الجانب الأمريكي هناك تيار يرفض تقديم أي حوافز لطهران، ويطالب بالاستمرار في الضغط الدائم عليها.[160]

أما الاعتبار الثالث، فهو موقف إسرائيل من إيران وبرنامجها النووي، وهو موقف يمثل عامل ضغط مؤثراً في صنع القرار الأمريكي، ومن الواضح أن تل أبيب تضغط في اتجاه التشدد تجاه طهران، وعدم "الانخداع" بمجيء روحاني المعتدل إلى الرئاسة، الذي وصفه بنيامين نتنياهو، رئيس الوزراء الإسرائيلي، بأنه «ذئب في ثوب الحمَل».[161] وفي خطابه أمام الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة قال نتنياهو إن إسرائيل مستعدة للوقوف بمفردها لمنع إيران من امتلاك سلاح نووي،[162] وجاء على ذكر إيران بشكل مباشر أو غير مباشر نحو مائة مرة في هذا الخطاب،[163] في إشارة إلى مدى القلق الذي تشعر به تل أبيب جرّاء توجهات روحاني الخارجية المعلنة، خصوصاً تجاه الولايات المتحدة. وفي الوقت الذي لا تسعى فيه الولايات المتحدة إلى تفكيك البرنامج النووي الإيراني، وإنما إلى منع إيران من الوصول إلى النقطة التي يمكنها عندها صنع السلاح النووي، فإن إسرائيل ترى أن الهدف الأساسي من أي مفاوضات نووية مع طهران يجب أن يكون التخلّص نهائياً من برنامجها النووي.[164]

منظور القضايا والأزمات

لا مراء في أن أزمة البرنامج النووي والأزمة السورية هما أكثر قضيتين تحظيان بالأولوية على أجندة السياسة الخارجية الإيرانية.

القضية السورية

لا يُتوقع أن تحدث مراجعة جوهرية لسياسة إيران بشأن العلاقة مع الدولة السورية؛ لأن ذلك محل اتفاق كبير على الساحة الإيرانية، إذ يتعلق الأمر بموقع إيران في الإطار الإقليمي، ولعل من الإشارات الدالّة في هذا الشأن أنه في الوقت الذي اهتم فيه المرشحون للانتخابات الرئاسية 2013، بمن فيهم حسن روحاني، في حملاتهم الانتخابية بقضايا العقوبات الدولية والملف النووي والعلاقة مع الجوار الخليجي، فإن أيّاً منهم لم يُثر قضية الدعم الإيراني لنظام بشار الأسد في سوريا،[165] وذلك في إشارة إلى أن الأمر محلّ اتفاق ولا يثير أي خلافات أو مظاهر للجدل. وبشكل عام، فإن العلاقة مع سوريا لها بُعد استراتيجي مهم في سياسة إيران تجاه المنطقة العربية، فهي خطّ دفاع متقدم تجاه إسرائيل، كما قال روحاني،[166] والممر الأساسي للدعم اللوجستي (خصوصاً الأسلحة) إلى حزب الله اللبناني الشيعي، والمانع لإقامة تحالف عربي قوي في مواجهة طهران. ولذلك، فإن العلاقة بين الجانبين لها طابعها الاستراتيجي، بغض النظر عمّن يعتلي سدة الرئاسة في إيران.

لكن على الرغم من ذلك، فإن موقف إيران تجاه الصراع الداخلي في سوريا ليس جامداً أو غير قابل للتغيير في ظل ما تتسم به سياستها الخارجية من براجماتية من ناحية، وفي ضوء تطورات الملف السوري ومواقف القوى الدولية منه، لاسيما روسيا، من ناحية أخرى. وفي هذا السياق يمكن الإشارة، على سبيل المثال، إلى التغير الذي لحق بالخطاب السياسي والعسكري الإيراني تجاه التهديد باستخدام القوة ضد نظام الأسد، من اعتبار

أن أي هجوم على سوريا هو هجوم على إيران، إلى الاكتفاء بالتحذير من النتائج الخطيرة أو الكارثية لهذا الهجوم.[167]

والواقع أن إيران منذ عهد أحمدي نجاد كانت لديها رؤية بشأن كيفية المحافظة على مصالحها في سوريا حتى من دون بشار الأسد، وقد أشارت تقارير إعلامية عن لقاءات تمت بين مسؤولين إيرانيين وبعض قوى المعارضة السورية.[168] وهذا يعني أن روحاني، من خلال توجهاته المعلنة، يتبنى النهج ذاته تجاه سوريا: التمسك بالعلاقة معها باعتبارها علاقة استراتيجية لا يمكن التفريط فيها، والاستعداد للتعامل مع أي تغير في رأس النظام الحاكم فيها بما لا يضر بهذه العلاقة، أو يفقد طهران أحد أهم حلفائها العرب في المنطقة.

البرنامج النووي

كما سبقت الإشارة إلى ذلك، فإن روحاني يتمسك بالبرنامج النووي من حيث المبدأ، لكن يمكن مراجعة بعض الأساليب أو اتخاذ بعض الخطوات إلى الوراء دون حدوث تحول استراتيجي. ويمكن أن يستثمر روحاني علاقته القديمة مع أوروبا لخلق نوع من الشقاق بينها وبين الولايات المتحدة بشأن البرنامج النووي، كما كان عليه الأمر خلال الفترة التي تولى فيها المسؤولية عن إدارة المفاوضات بشأن هذا البرنامج. وفي هذا السياق أشار أحد الباحثين في الشؤون الإيرانية، وهو تريتا بارسي، إلى أن المرشد الأعلى علي خامنئي ربما يكون قد وصل إلى اقتناع بأن مخاطر المواجهة مع الولايات المتحدة والغرب في القضية النووية تتجاوز مخاطر التسوية، وهذا قد يدفعه إلى

إتاحة الفرصة لروحاني لاتباع نهج تصالحي مع الغرب من دون تقويض صدقيته، أي المرشد، أو اضطراره إلى التخلي عن مواقفه المتشددة أو المبدئية في هذا الخصوص.[169] لكن في الوقت نفسه، فإن التدخل الدولي العسكري ضد نظام معمر القذافي في ليبيا وإطاحته، على الرغم من تخلّيه، طواعية، عن برنامجه النووي، وتسليم وثائقه إلى الغرب، زاد من تمسّك التيار المتشدد داخل إيران بالبرنامج النووي، وضرورة امتلاك قوة نووية تعمل على ردع أي محاولة لإسقاط النظام في طهران أو النيل من الدولة، وإنه لا يمكن الثقة بأن تخلّي النظام الإيراني عن طموحاته النووية سوف يؤدي إلى توقف محاولات الغرب لإطاحته.[170]

وعلى الرغم من أن روحاني قد كلّف وزير الخارجية القريب منه، محمد جواد ظريف، بمسؤولية ملف المفاوضات النووية،[171] بعد أن كان هذا الملف من مسؤوليات المجلس الأعلى للأمن القومي، الذي يهيمن عليه المرشد الأعلى علي خامنئي،[172] فإنه لا يمكنه تحقيق أي "اختراق" حقيقي في المفاوضات مع القوى الكبرى حول برنامج بلاده النووي من دون موافقة خامنئي، وربما لم يكن بمقدوره أن يُقدِم على خطوة نقل الملف النووي من المجلس الأعلى للأمن القومي إلى وزارة الخارجية من دون رضا المرشد الأعلى، الذي يتوقف كل شيء في مجال السياسة الخارجية الإيرانية على قراره.

ومن خلال حديث روحاني في مقالته في صحيفة **الواشنطن بوست**، التي سبقت الإشارة إليها، عن "المشاركة البنّاءة" التي يربح فيها الجميع، يتضح أن إيران لا تريد مناقشة ملفها النووي مع القوى الكبرى بمعزل عن ملفات الخلاف الأخرى بينها وبين الغرب، وإنما تريد التوصل إلى "اتفاق شامل" يقوم على تقديم "تنازلات" بالملف النووي في مقابل "تنازلات" غربية في هذه الملفات تستطيع طهران من خلالها تعزيز وضعها الإقليمي.[173] لكن المشكلة هنا أن هناك معوقات كثيرة تقف أمام مثل هذا "الاتفاق الشامل"، أهمها ضغوط إسرائيل، والعديد من الأطراف الإقليمية والدولية، التي ترى في هذا الاتفاق تهديداً لها.

الخاتمة

في ضـوء مـا ورد في المباحـث الـسابقة، فإنـه يمكـن القـول إن سياسـة روحاني الخارجية سوف تحكمها اعتبارات أساسية عدة، أهمها:

أولاً، مدى استعداد المرشد الأعلى، علي خـامنئي، لمنحـه هامـشاً كبـيراً للحركة في المجال الخارجي، ينطوي على تغير حقيقـي واسـتراتيجي، ولـيس مجرّد تغير تكتيكي في موقف المرشد.

ثانياً، مدى قدرة روحاني على مواجهة معارضيه وتحمّل ثمـن رغبتـه في التغيير، سواء على المستوى الداخلي أو المستوى الخارجي، وفي هـذا الـسياق، تقدّم تجربة محمد خاتمي درسا مهماً؛ فما ساعد التيـار المحـافظ عـلى إجهـاض توجهاته الانفتاحية في مجال السياسة الخارجية هو شخصيته غـير الـصدامية، وحرصه على تماسك النظام وعدم تعريض استقرار إيران للخطر، خـصوصاً أن المحـافظين أبـدَوْا تـصميماً شـديداً عـلى تحدّيـه عـلى المـستويين الـداخلي والخارجي، ونظروا إلى سياساته وأفكاره على أنها خطر يتهدد نفوذهم، وكان المرشد الأعلى هو رأس الحربة في هذا التحدي، حتى إنه أجهض الكثـير مـن هذه السياسات والأفكار بالتدخل المباشـر.[174]

ثالثاً، مدى إحساس النظـام الإيـراني بـالخطر. وهـذا يـرتبط بطبيعـة الضغوط الخارجية عليه، سواء تلك التي تأتي من الإقليم أو التي تـأتي مـن

خارجه، من جهة الولايات المتحدة والقوى الكبرى، إذ يتأثر النظام الإيراني بالخارج أكثر من تأثّره بالداخل في اتخاذه للقرارات الكبرى في مجال السياسة الخارجية.

رابعاً، طبيعة التعامل الغربي مع توجهات روحاني، وفي هذا السياق، هناك من دعا – ويدعو – الولايات المتحدة الأمريكية إلى تقديم "حوافز" له من خلال بعض خطوات التهدئة التي تساعده على تقوية موقفه في الداخل في مواجهة المحافظين المعارضين لأي تراجع في قضايا السياسة الخارجية، وفي مقدمتها القضية النووية. لكن المشكلة هنا تتمثل في ثلاثة جوانب: الجانب الأول، هو أن تجربة محمد خاتمي قد تركت اقتناعاً غربياً بأن قدرة الرئيس في إيران على التغيير محدودة، ومن ثم فإن تقديم الحوافز له، كما حدث في عهد خاتمي، ليس مفيداً إذا كان المرشد الأعلى يعارض التغيير. الجانب الثاني، هو أن إدارة طهران لمفاوضات الملف النووي منذ عام 2002 قد كشفت عن تكتيك جوهري وهو اللعب على عامل الوقت، ومن ثمّ فإن أغلبية ردات الفعل الغربية التي صدرت بعد فوز روحاني بالرئاسة طالبته بخطوات وقرارات عملية لإزالة التوتر مع الخارج ونزع فتيل الانفجار من الملف النووي. الجانب الثالث، هو أن الرئيس الأمريكي باراك أوباما على الرغم من أن خطابه أقل صخباً تجاه إيران منذ أن جاء إلى السلطة في عام 2008، فإن سياسة العقوبات التي اتبعها في مواجهتها أدت إلى تعريضها لمخاطر اقتصادية حقيقية، وكان فوز روحاني نتيجة لها، فضلاً عن حدوث خلافات داخلية واضحة حول إدارة الملف النووي، ومن ثم ذهب بعض السياسيين الغربيين

إلى القول إن المرشد الأعلى الإيراني لم يعق وصول روحاني إلى سدة الرئاسة لكي يقنع الغرب بوقف سياسة العقوبات أو تخفيفها، ومن ثم منح إيران فرصة لالتقاط أنفاسها.[175] ومؤيدو هذا الرأي، في الغرب وإسرائيل، دعوا إلى المطالبة بالاستمرار في تصعيد العقوبات، وعدم الانخداع بفوز روحاني.

خامساً، موقف روسيا من البرنامج النووي الإيراني؛ فهي حليفة إيران على الساحة الدولية، وتنظر إليها على أنها ركن مهم وأساسي في سياستها تجاه منطقة الشرق الأوسط. ولا شك في أن المؤشرات والمظاهر التي تعبّر عن رغبة روسيا في عهد الرئيس فلاديمير بوتين، في تعزيز نفوذها الدولي في مواجهة الولايات المتحدة والغرب، تمنح طهران هامشاً مهماً للمناورة والحركة، خصوصاً في ما يتعلق بأزمة الملف النووي والعلاقة مع الغرب بشكل عام، وفي هذا السياق، تمّ الحديث عن "مبدأ بوتين" الذي يهدف إلى تعزيز مكانة روسيا على الساحتين الإقليمية والدولية اعتماداً على تعزيز القوة العسكرية الروسية، وإعاقة استخدام الولايات المتحدة للأمم المتحدة في خدمة سياساتها الدولية، والتنسيق مع الدول التي تشارك موسكو رؤيتها بشأن النظام الدولي.[176]

أخيراً، مدى قدرة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على بناء موقف موحّد تجاه إيران، ومن ثم سدّ الثغرات التي يمكنها أن تنفذ منها للّعب على التباينات بين دول المجلس، في العلاقة معها.

الهوامش

1. عرفت إيران منذ الثورة عام 1979 ستة رؤساء للجمهورية، هم: أبوالحسن بني صدر (يناير 1980- يونيو 1981)، وقد عزَله مجلس الشورى؛ ومحمد علي رجائي (من 2 أغسطس 1981 إلى 30 أغسطس)، وقد اغتيل؛ وعلي خامنئي (1981-1989)، وهاشمي رفسنجاني (1989-1997)، ومحمد خاتمي (1997 - 2005)، ثم محمود أحمدي نجاد (من 2005 إلى يونيو 2013).
2. وحدة العلاقات الإقليمية «تأثيرات فوز روحاني بالرئاسة على السياسة الخارجية الإيرانية»، **التقديرات**، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، يونيو 2013، متاح على موقع المركز: (http://rcssmideast.org).
3. للتعرف إلى مضمون هذه النظرية بالتفصيل يمكن الرجوع إلى: محسن كديفر، **نظريات الحكم في الفقه الشيعي، بحوث في ولاية الفقيه** (بيروت: دار الجديد، 2000)؛ وأحمد الكاتب، **تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه** (بيروت: دار الجديد، 1998)؛ ووجيه كوثراني، **الفقيه والسلطان، جدلية الدين والسياسة في إيران الصفوية - القاجارية والدولة العثمانية** (بيروت: دار الطليعة، ط2، 2001)؛ ومصطفى اللباد، **حدائق الأحزان.. إيران "ولاية الفقيه"** (القاهرة: دار الشروق، 2006).
4. كريم سجادبور «توجيهات لمقاربة إيران»، **تعليق على حدث**، مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، يونيو 2007، ص4، متاح على الرابط:
(http://carnegieendowment.org/files/approaching_iran.pdf).
5. ثمة تفاصيل كاملة عن برامج المرشحين في: «الانتخابات الإيرانية»، موقع "الجزيرة نت"، على الرابط:.(http://www.aljazeera.net/iranelection).
6. «انتخابات الرئاسة الإيرانية.. قليل من التغيير كثير من المرشحين»، رويترز، 1 يونيو 2013.

7. انظر:

Wilson Center, "The Domestic and Foreign Policy Challenges of the New Iranian President, Hassan Rouhani", View Point, No. 30, June 2013, at (http://www.wilsoncenter.org/publication/the-domestic-and-foreign-policy-challenges-the-new-iranian-president-hassan-rouhani).

8. انظر في دلالات هذا الاستبعاد في: فاطمة الصمادي «رفسنجاني ومشائي.. تبعات الإقصاء»، **تقارير**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، مايو 2013، على الرابط:

(http://studies.aljazeera.net/reports/2013/05/2013523114856610874.htm).

9. ماركوس جورج، «مرشحون يتطلعون للرئاسة في إيران ولكن لا حلّ سريعاً لأزمات الاقتصاد»، رويترز، 10 يونيو 2013؛ وأمير بايفار، «المشاكل الاقتصادية في إيران تُخيّم على أجواء الانتخابات»، موقع "بي بي سي العربية"، 12 يونيو 2013، على الرابط:

(http://www.bbc.co.uk/arabic/business/2013/06/130608_iran_elections_economy.shtml).

ولمزيد من التفاصيل حول التحدي الاقتصادي الذي يواجه حكومة روحاني انظر: فرح الزمان أبوشعير، «الاقتصاد.. العقبة الأبرز أمام حكومة روحاني»، **تقارير**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، أغسطس 2013، على الرابط:

(http://studies.aljazeera.net/reports/2013/08/201382191713142329.htm).

10. مهدي خلجي، «أزمة أيديولوجية الدولة التي تواجه إيران»، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، 19 إبريل 2013، على الرابط:

(http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/irans-crisis-of-state-ideology).

11. «الإيرانيون ينتخبون رئيساً جديداً وخامنئي يسخر من أمريكا»، رويترز، 14 يونيو 2012.

12. «غداً صفعة الإيرانيين لأعدائهم»، صحيفة **كيهان العربي** (طهران)، 13 يونيو 2013.

13. انظر:

Katerina Dalacoura, "The 2011 uprisings in the Arab Middle East: Political change and geopolitical implications", International Affairs, No. 88, 2012, p. 75.

وانظر أيضاً: محمد عباس ناجي، «الربيع العربي.. إيران في شرق أوسط جديد»، **كراسات استراتيجية**، العدد 226 (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2011)، ص 28-29؛ وأبوالفضل الإسناوي، «موقف التيارات الإسلامية المصرية من العلاقات مع إيران»، موقع **السياسة الدولية** على الإنترنت، 19 مارس 2012، على الرابط: .(http://www.siyassa.org.eg/Index.aspx)

14. نيفين عبدالمنعم مسعد، «انتخابات الرئيس السابع للجمهورية الإسلامية الإيرانية»، صحيفة **الشروق** (القاهرة)، 2 مايو 2013؛ وانظر كذلك:

Kenneth Pollack and Ray Takeyh, "Doubling Down on Iran", The Washington Quarterly, Fall 2011, p. 12.

وأيضاً: خالد الحروب، «الثورات العربية والانقسامات الطائفية»، صحيفة **الاتحاد** (أبوظبي)، 7 نوفمبر 2011؛ ومحمد بن المختار الشنقيطي، «الثورة السورية والبنية الإقليمية الشيعية»، وجهات نظر، موقع "الجزيرة نت"، 21 ديسمبر 2011، على الرابط:

(http://www.aljazeera.net/NR/EXERES/ECE819C9-C338-467D-B939-77FBD41B1DDC.htm).

15. انظر:

Graham Fuller, "Who are The Biggest Losers and Winners Coming Out of The Arab Spring?", Cristian Science Monitor, November 18, 2011.

ولمزيد من التفاصيل حول أزمة إيران في ظل التحولات الإقليمية منذ نهاية 2010، انظر: محمد عباس ناجي، «الربيع العربي.. إيران في شرق أوسط جديد»، مرجع سابق.

16. مهدي خلجي، «تقلّص النفوذ: الديمقراطية في العالم العربي تستعدّ لتجريد إيران من قوّاتها»، مجلة **المجلة** (لندن)، 12 إبريل 2011؛ وانظر كذلك:

Marc Lynch, "Upheaval: U.S Policy toward Iran in a Changing Middle East", Center for a New American Security, June 2011, p. 16, at (http://www.cnas.org/files/documents/publications/CNAS_Upheaval_Lynch.pdf).

17. نيفين مسعد، «غرائب وعجائب المواقف الإيرانية: مستضعفون في البحرين.. مستكبرون في سوريا والعراق»، صحيفة **أخبار الخليج** (المنامة)،31 مارس 2011.

18. وحدة تحليل السياسات، «ما الذي يحدد الموقفين الروسي والصيني من الأزمة السورية؟»، **تقدير موقف**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، فبراير 2012، على الرابط:

(http://www.dohainstitute.org/release/17eb9c98-db79-4b1e-8d46-60a66332fba2).

وانظر كذلك:

Marcin Kaczmarski, "Russians Middle East Policy after the Arab Revolutions", OSW Commentary, Center for Eastern Studies, Russia, July 26, 2011, p. 6; Yekaterina Kudashkina and Dan Moody, "Chinas strategic Interests Threatened by Arab Revolutions", The Voice of Russia, February 24, 2011, at (http://english.ruvr.ru/radio_broadcast/25298789/45990027.html).

19. شحاتة محمد ناصر، «تحولات النخبة السياسية الإيرانية»، مجلة **آفاق المستقبل** (أبوظبي)، العدد 9، يناير - فبراير 2011، ص 28-33.

20. «خامنئي لا يريد أن ينال أحد من سلطته في الانتخابات الإيرانية»، رويترز، 10 يونيو 2013.

21. مصطفى اللباد، «طائر إيران الخرافي ثلاثي الأجنحة»، في: مجموعة مؤلفين، **إيران.. جمهورية إسلامية أم سلطنة خمينية؟** (القاهرة: مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، 2009)، ص 15-16.

22. منصور فرهانج، «حدود السياسة الفئوية ومغزاها في الجمهورية الإسلامية الإيرانية»، في: مجموعة مؤلفين، **الخليج العربي بين المحافظة والتغيير** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008)، ص 116.

23. هو الفصل العاشر من الدستور الذي يتضمن المواد من 152 إلى 155.

24. مثل المواد: 3 و11 و43 و81 و82 و145 و146، وغيرها.

25. إذ تنص المادة التاسعة والتسعون من الدستور على أن: يتولى مجلس صيانة الدستور الإشراف على انتخابات مجلس خبراء القيادة، ورئيس الجمهورية، وأعضاء مجلس الشورى الإسلامي، وعلى الاستفتاء العام.

26. سيد حسن موسويان، «وهل أبدى المرشحون قدرات تشجع على توقع استقلاليتهم عن المرشد الأعلى؟»، صحيفة **الشرق الأوسط** (لندن)، 9 يونيو 2013؛ وانظر كذلك: مصطفى اللباد، «الانتخابات الرئاسية الإيرانية 2013.. المشوار الطويل للرؤساء منذ الثورة»، صحيفة **السفير** (بيروت)، 8 يونيو 2013.

27. انظر بالتفصيل في هذه الجزئية:

Abolghasem Bayyenat, "The meaning of Rouhani's electoral victory for Iran's foreign policy", Foreign Policy Journal, July 3, 2013, at: (http://www.foreignpolicyjournal.com/2013/07/03/the-meaning-of-rouhanis-electoral-victory-for-irans-foreign-policy).

28. المادة 110 من الدستور.

29. ويلفريد بوختا، **من يحكم إيران؟ بنية السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية**، دراسات مترجمة (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2003)، ص 69.

30. انظر حول وضع المرشد في النظام الإيراني:

Ziba Moshaver, "Revolution, Theocratic leadership and Iran's Foreign Policy: Implication for Iran-EU Relations," The Review of International Affairs, Vol. 3, No. 2, Winter 2003, p. 287; Moslem Mehdi, Factional Politics in Post-Khomeini Iran (New York: Syracuse University Press, 2002), p. 32.

31. انظر:

Said Amir Arjomand, "Constitutional Implications of Current Political Debates in Iran", in: Ali Gheissari (ed.), Contemporary Iran. Economy, Society, Politics (New York: Oxford University Press, 2009), p. 247.

32. أصغر شيرازي، **دستور إيران، السياسة والدولة في الجمهورية الإسلامية**، ترجمة: حميد سلمان الكعبي (دمشق: دار المدى للثقافة والنشر، 2002)، ص425.

33. انظر:

Keith Crane, et al., Iran's Political, Demographic, and Economic Vulnerabilities (Santa Monica: Rand Corporation, 2008), p. 10.

34. مهدي نور بخش، «الدين والسياسة والاتجاهات الأيديولوجية في إيران المعاصرة»، في: جمال سند السويدي (إعداد)، **إيران والخليج.. البحث عن الاستقرار** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1998)، ص 44-45.

35. بهمان بختياري، «المؤسسة الحاكمة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، المرشد الأعلى والرئاسة ومجلس الشورى والبرلمان»، في: جمال سند السويدي (إعداد)، المرجع السابق، ص 81-83. انظر أيضاً:

Mehdi Khalaji, "The House of the Leader: The Real Power in Iran", Washington Institute for Near East Policy, Policy Watch, No. 1524, June 2009, at (http://www.washingtoninstitute.org/templateC05.php?CID=3061).

36. انظر في ذلك:

Alireza Nader (ed.), The Next Supreme Leader. Succession in the Islamic Republic of Iran (Santa Monica: Rand Corporation, 2011), pp. 6-7.

37. حسن أحمد العمري، «القرار السياسي في إيران بين الثورة والدولة»، في: شفيق شقير (محرر)، **إيران ومرتكزات القوة**، ملفات، مركز الجزيرة للدراسات، إبريل 2013، على الرابط:

(http://studies.aljazeera.net/files/iranandstrengthfactors/2013/04/201343105119173879.htm).

38. انظر:

Greg Bruno and Mohsen M. Milani, "Iranian Presidents Have a Critical Role in Policymaking", Interview, Council on Foreign Relations, Washington, DC, June 10, 2009, at (http://www.cfr.org/iran/iranian-presidents-have-critical-role-policymaking/p19607).

39. شحاتة محمد ناصر، «تحولات النخبة السياسية الإيرانية»، مرجع سابق، ص 28-33.

40. انظر:

Abbas Maleki, "Decision Making in Iran's Policy: A Heuristic Approach", Journal of Social Affaires (American University of Sharjah), No. 73, Spring 2002, p. 9.

41. نيفين مسعد، **صنع القرار في إيران والعلاقات العربية-الإيرانية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص 217-244.

42. انظر في ذلك:

Scott Petrson, "Iran Protests: Is Supreme Leader Ali Khamenei Winning?", Cristian Science Monitor, March 18, 2010.

43. انظر:

Jalil Roshandel, "Evolution of the Decision-Making Progress in Iran Foreign Policy, 1979-1999", in: Eric Hooglund (ed.), Twenty Years of Islamic Revolution: Political and Social Transition in Iran since 1979 (New York: Syracuse University Press, 2002), pp.79-82.

44. رشيد يلوح، «لماذا أقيل متقي؟»، **بحث في حدث**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 26 فبراير 2011، على الرابط:

(http://www.dohainstitute.org/release/9386b3c4-6fd4-44cc-8283-251f41ab5a81).

45. «حوارات هيكل، الجزء الأول»، صحيفة **الشروق** (القاهرة)، 1 يوليو 2009.

46. كريم سجادبور، «في فهم الإمام الخامنئي: رؤية قائد الثورة الإسلامية الإيرانية»، **تقرير**، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، إبريل 2008، ص5، على الرابط:

(http://carnegieendowment.org/files/reading.pdf).

47. المادة 113 من الدستور.

48. المادة 123 من الدستور.

49. المادة 125 من الدستور.

50. المادة 128 من الدستور.

51. المادة 133 من الدستور.

52. المادة 136 من الدستور.

53. المادة 176 من الدستور.

54. انظر:

Mahmoud Alinejad, "Between Defiance and Détente: Iran's 2009 Presidential Election and its Impact on Foreign Policy", Analysis, Lowy Institute for International Policy, Sydny, June 2009, p. 12.

55. انظر:

Anoushiravan Ehteshami, "The Foreign Policy of Iran", in: Raymond A. Hinnebusch and Anoushiravan Ehteshami (eds), The Foreign Policies of Middle East States (Boulder: Lynne Rienner, 2002), pp. 292-293.

56. بهمان بختياري، «المؤسسة الحاكمة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، المرشد الأعلى والرئاسة ومجلس الشورى والبرلمان»، مرجع سابق، ص 82-89.

57. أصغر شيرازي، **دستور إيران، السياسة والدولة في الجمهورية الإسلامية**، مرجع سابق، ص 427.

58. «دعم خامنئي لأحمدي نجاد، هل يحسم الصراع السياسي في إيران؟»، نشرة **أخبار الساعة** (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي)، 16 نوفمبر 2005.

59. انظر:

Meir Javedanfar, "Who's Next On Ahmadinejad's List?", The Diplomat, December 21, 2010.

60. «البرلمان الإيراني محذّراً أحمدي نجاد: قد نرفض 5 من وزراء حكومتك الجديدة»، صحيفة **الشرق الأوسط** (لندن)، 21 أغسطس 2009.

61. نيفين مسعد، **صنع القرار في إيران**..، مرجع سابق، ص180.

62. «الصراع داخل دائرة السلطة ومستقبل النظام الإيراني»، نشرة **أخبار الساعة**، 24 مارس 2011.

63. انظر:

Hessam Vaez, "Post –Revolutionary Politics in Iran: Continuity and Change", British Journal of Middle Eastern Studies, November 2004, pp. 235-241.

ولمزيد من التفاصيل انظر أيضاً:

David Menashri, Post-Revolutionary Politics in Iran: Religion, Society and Power (London: Frank Cass Publishers, 2001).

64. انظر:

Tawfik Al-Saif, Islamic Democracy and Its Limits, The Iranian Experience Since 1979 (Beirut: Saqi, 2007), p. 180.

65. «حسن روحاني رجل دين معتدل رئيساً لإيران»، وكالة الأنباء الفرنسية، 15 يونيو 2013.

66. سماح عبدالصبور، «السياسة الخارجية الإيرانية بعد فوز روحاني بالرئاسة»، **تحليلات**، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 17 يونيو 2013، متاح على الرابط:

(http://rcssmideast.org).

67. انظر:

Mohsen Milani, "Rouhani's Foreign Policy", Foreign Affairs, June 25, 2013, at (http://www.foreignaffairs.com/articles/139531/mohsen-milani/rouhanis-foreign-policy).

68. انظر: الجزيرة نت، «الانتخابات الإيرانية»، مرجع سابق.

69. فاطمة الصمادي، «الخيارات الصعبة لروحاني القادم بعباءتي خاتمي ورفسنجاني»، **تقارير**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، يونيو 2013، على الرابط:

(http://studies.aljazeera.net/reports/2013/06/201361762659720487.htm).

70. «روحاني: البلاد بحاجة إلى الاعتدال بعيداً عن الإفراط أو التفريط»، موقع قناة العالم الإخبارية (طهران)، 17 يونيو 2013، على الرابط:

(http://www.alalam.ir/news/1485361).

71. «روحاني يدعو إلى تفاهُم بنّاء مع المجتمع الدولي»، وكالة الأنباء الفرنسية، 29 يونيو 2013.

72. انظر عرضاً لأهمّ ما جاء في هذا الخطاب في: صحيفة **الوسط** (المنامة)، 5 أغسطس 2013؛ وتحليلاً للخطاب في: مصطفى عبدالعزيز مرسي، «روحاني وحدود التغيّرات

المتوقّعة في السياسة الخارجية»، **قضايا الساعة**، موقع مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 26 أغسطس2013، متاح على الرابط:

(http://www.ecssr.ac.ae/).

73. انظر:

Hassan Rouhani, "Why Iran seeks Constructive engagement", The Washington Post, September 20, 2013.

74. انظر:

Kaveh L. Afrasiabi, "Rouhani Lead Iran's New Soft Power", Iran Review, June 21, 2013, at (http://www.iranreview.org/content/Documents/Rouhani-Leads-Iran-s-New-Soft-Power.htm).

75. الجزيرة نت، «الانتخابات الإيرانية»، مرجع سابق.

76. «روحاني: أولوية قصوى لتحسين العلاقات مع دول الجوار اذا انتخبت رئيساً لإيران»، صحيفة **الشرق الأوسط** (لندن)، 13 يونيو 2013.

77. «تصريحات الرئيس روحاني تجاه دول الجوار والرد المنتظر»، موقع قناة العالم (طهران)، 17 يونيو 2013، على الرابط:

(http://www.alalam.ir/news/1485584).

78. انظر:

Baker Institute Study, "Iran and Its Strategic Role in The Persian Gulf Policy Options for the United States", Baker Institute Study Paper, No. 7, June 1998, p. 2.

وانظر أيضاً: كيهان برزيجار، «سياسة خاتمي الخارجية والعلاقات الإيرانية – السعودية»، **مختارات إيرانية (القاهرة)**، العدد 10، مايو 2001، ص23؛ وكذلك: غلام رضا محمدي، «إيران والسعودية.. نحو علاقات فاعلة»، رسالت «الرسالة»، ترجمة: **مختارات إيرانية**، العدد الأول، أغسطس 2000، ص 38-39.

79. فاطمة الصمادي، «الخيارات الصعبة لروحاني القادم بعباءتي خاتمي ورفسنجاني»، مرجع سابق.

80. الجزيرة نت، «الانتخابات الإيرانية»، مرجع سابق.

81. «روحاني: أولوية قصوى لتحسين العلاقات مع دول الجوار...»، صحيفة **الشرق الأوسط**، مرجع سابق.

82. «روحاني: نرغب في علاقات جيدة مع دول الجوار...»، صحيفة **الشرق الأوسط**، مرجع سابق.

83. «روحاني يُعلن تشبّث طهران بحقوقها النووية»، صحيفة **الشرق الأوسط**، 11 سبتمبر 2013.

84. المرجع السابق؛ وانظر كذلك:

Scott Peterson, "Hassan Rohani is Iran's next president. What will change?", The Christian Science Monitor, June 15, 2013.

85. الجزيرة نت، «الانتخابات الإيرانية»، مرجع سابق.

86. إيمان رجب، «بعد انتخابه.. الملا الدبلوماسي حسن روحاني هل يغيّر في السياسة الخارجية لإيران؟»، **الأهرام الرقمي** (القاهرة)، 17 يونيو 2013، على الرابط:

(http://gate.ahram.org.eg/News/360422.aspx).

87. «روحاني تحدث يوماً لصالح إخفاء البرنامج النووي الإيراني»، رويترز، 19 يوليو 2013.

88. سماح عبدالصبور، «السياسة الخارجية الإيرانية بعد فوز روحاني بالرئاسة»، مرجع سابق.

89. «روحاني: نرغب في علاقات جيدة...»، صحيفة **الشرق الأوسط**، مرجع سابق؛ و«روحاني: أولوية قصوى...»، صحيفة **الشرق الأوسط**، مرجع سابق.

90. انظر:

Gareth Porter, "Burnt Offering", The American Prospect, May 21, 2006, at (http://prospect.org/article/burnt-offering).

91. «روحاني يعلن تشبّث...»، صحيفة **الشرق الأوسط**، مرجع سابق.

92. محمد عباس ناجي، «من يحكم إيران: التعقيدات الداخلية لصنع القرار في طهران»، **سلسلة قضايا**، العدد 25 (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، 2007)، ص10.

93. ويلفريد بوختا، **من يحكم إيران؟**، مرجع سابق، ص 190.

94. انظر:

Mohsen Milani, "Rouhani's Foreign Policy", op. cit.

95. انظر:

Wilson Center, "The Domestic and Foreign Policy Challenges of the New Iranian President, Hassan Rouhani," op. cit.

96. ماكس فيشر، «وهل أبدى المرشحون قدرات تشجّع على توقع استقلاليتهم عن المرشد الأعلى؟»، صحيفة **الشرق الأوسط** (لندن)، 9 يونيو 2013.

97. انظر:

Michael Nayebi-Oskoui and Kamran Bokhari, "The Foreign Policy Impact of Iran's Presidential Election", Stratfor, June 18, 2013, at (http://www.stratfor.com/weekly/foreign-policy-impact-irans-presidential-election).

98. انظر:

Suzanne Maloney, "Why Rouhani Won -- And Why Khamenei Let Him", Foreign Affairs, June 16, 2013, at www.foreignaffairs.com/articles/139511/suzanne-maloney/why-rouhani-won-and-why-khamenei-let-him); Suzanne Maloney, "Iran Surprises yet again; Strong Showing by Rouhani Forecasts Historic Shift", Saban Center for Middle East Policy, June 14, 2013, at (http://www.brookings.edu/blogs/iran-at-saban/posts/2013/06/14-iran-election-shocker).

وانظر كذلك: عبدالوهاب بدرخان، «إيران: بارقة أمل أم سراب؟»، صحيفة **الاتحاد** (أبوظبي)، 18 يونيو 2013.

99. محمد السلمي، «الانتخابات الإيرانية.. لماذا روحاني؟»، صحيفة **الشرق الأوسط** (لندن)، 17 يونيو 2013.

100. «سياسيون عرب وإيرانيون: روحاني سينجح في تحسين العلاقات مع الدول العربية»، وكالة أنباء الشرق الأوسط (القاهرة)، 23 يونيو 2013؛ وقناة الجزيرة الفضائية، برنامج ما وراء الخبر، حلقة بعنوان «دلالات فوز روحاني برئاسة إيران»، 16يونيو 2013، على الرابط:

(http://www.aljazeera.net/programs/pages/2a127c59-adb2-4fcb-b1b9-85555a418fa4).

101. انظر:

Michael Nayebi-Oskoui and Kamran Bokhari, "The Foreign Policy Impact of Iran's Presidential Election", op. cit.

102. انظر:

Mohsen Milani, "Rouhani's Foreign Policy", op. cit.

103. انظر:

Wilson Center, "The Domestic and Foreign Policy Challenges of the New Iranian President, Hassan Rouhani", op. cit.

104. نغمة سوهرابي، «الداخل الإيراني وانعكاساته على السياسة الخارجية الإيرانية»، في: مجموعة مؤلفين، **تحديات الأمن الإقليمي ومستقبل الاستقرار في الشرق الأوسط.. حالة العراق والخليج العربي** (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، 2008)، ص 14-19.

105. «إيران: صراع على السلطة أم على الصلاحيات؟»، **قضايا راهنة**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، مايو 2011، على الرابط:

(http://www.dohainstitute.org/release/061e8fe2-f07e-4793-b0aa-2b3c717baf7b).

106. «الحرس الثوري الإيراني يعرب عن استعداده للتعاون مع إدارة روحاني»، صحيفة **اليوم السابع** (القاهرة)، 16 يونيو 2013.

107. انظر:

Patrick Clawson, "Rouhani's Nuclear Views: An Open Book?", The Washington Institute, Policy Watch, No. 2093, June 19, 2013.

108. انظر:

Tawfik Al-Saif, Islamic Democracy and Its Limit ..., op. cit., pp. 180-181.

109. انظر:

Doyle McManus, "McManus: Chance for a new approach on Iran", Los Angeles Times, June 22, 2013.

110. انظر:

Steve Crabtree, "Half of Iranians Lack Adequate Money for Food, Shelter. Majorities aay they feel worry, sadness, anger during much of the say", Gallup, July 1, 2013, at (http://www.gallup.com/poll/163295 /half-iranians-lack-adequate-money-food-shelter.aspx).

111. «المتشدّدون يهاجمون حكومة روحاني.. الرئيس يردّ: البلاد تريد الاعتدال»، صحيفة **الشرق الأوسط** (لندن)، 13 أغسطس 2013.

112. للاطلاع على الاستطلاع كاملاً، انظر:

James Zogby, "Arab Attitudes toward Iran, 2011", Arab American Institute Foundation, June, 2011, at (http://b.3cdn.net/aai/ 3c5edf53ed2f56e799_5qm6ba4r9.pdf).

كذلك انظر: فراس أبوهلال،«إيران والثورات العربية.. الموقف والتداعيات»، **تقييم حالة**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، يوليو 2011، على الرابط:

(http://www.dohainstitute.org/release/19e95fcf-4bf5-437f-9542-b996d4a5f7f5).

وعلي حسين باكير،«قراءة في الموقف الإيراني المستجد من النظام السوري»، **مقالات وتعليقات**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 22 يناير 2011، على الرابط:

(http://www.dohainstitute.org/release/73d8ba36-e4ac-4081-8385-1c517de01736).

113. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، «المؤشر العربي 2011»، الدوحة، مارس 2012، على الرابط:

(http://www.dohainstitute.org/file/pdfviewer/4cdb1658-588f-4c53-923d-08d6d4972dda).

114. انظر:

"Global Views of Iran Overwhelmingly Negative, Opposition Still Widespread to Tehran Obtaining Nuclear Arms", Pew Research, June 11, 2013, at (http://www.pewglobal.org/2013/06/11/global-views-of-iran-overwhelmingly-negative/).

115. انظر:

Max Fisher, "5 things to know about Iran’s new president, Hassan Rouhani", The Washington Post, June 17, 2013.

116. نقلاً عن:

Patrick Clawson, "Rouhani's Nuclear Views: An Open Book", op. cit.

117. صالح المانع، «البعد الأيديولوجي في العلاقات السعودية-الإيرانية»، في: جمال سند السويدي (إعداد)، **الخليج وإيران.. البحث عن الاستقرار**، مرجع سابق، ص240-241؛ وعصام السيد عبدالحميد، **العلاقات السعودية الإيرانية**، 1982-1997 (القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 2006)، ص65- 66.

118. انظر في ذلك بالتفصيل:

The International Institute for Strategic Studies, "Iran's foreign-policy agenda.. Any change under Khatami?", IISS Strategic Comments, Vol. 3, No. 6, July 1997, p. 1; Markj Gasiorowski, "Iran under Khatami: Deadlock or Change?", Global Dialogue, Vol. 3 , Nos. 2–3, Spring/Summer 2001, pp. 9-18.

119. نقلاً عن: علي أنصاري، مدير معهد الدراسات الإيرانية بجامعة سانت أندروز، في الحلقة النقاشية التي عقدها المعهد الملكي للشؤون الدولية (شاتام هاوس) بلندن في يونيو 2013 بعنوان: «إيران ما بعد أحمدي نجاد»، انظر بالتفصيل حول هذه الحلقة:

Ali Ansari, Shahram Chubin and Lindsey Hilsuy, "Iran after Ahmadinejad", Transcript, Chatham House, London, June 18, 2013, at (http://www.chathamhouse.org/sites/default/files/public/Meetings/Meeting%20Transcripts/180613Iran.pdf).

120. منصور فرهانج، «حدود السياسة الفئوية ومغزاها في الجمهورية الإسلامية الإيرانية»، مرجع سابق، ص 116-117.

121. انظر :

Mehdi Khalaji, "Ahmadinejad's Cabinet: Loyalists and Radicals", Policy Watch, No. 1571, Washington Institute for Near East policy, August 2009, at (http://www.washingtoninstitute.org/templateC05.php?CID=3109).

وكذلك انظر:

Adam Goodman, "Iran: Informal Networks and Leadership Politics", Advanced Research and Assessment Group, Middle East Series, Defence Academy of The United Kingdom, April 2008, p. 9.

122. منال لطفي، «حكومة نجاد الثانية.. عسكرية من الحرس الثوري والباسيج»، صحيفة **الشرق الأوسط**، 4 سبتمبر 2009.

123. محمد عباس ناجي، «داخل الحرس الثوري.. ثلاثون عاماً من الحكم الحديدي لإيران»، مجلة **المجلة** (لندن)، 19 فبراير 2010. كذلك انظر بالتفصيل:

Bernard Hourcade, "The Rise to Power of Iran's Guardians of the Revolution", Middle East Policy Journal, Vol. XVI, No. 3, Fall 2009, pp. 58-62.

124. انظر:

International Crisis Group, "Iran: Ahmadinejad's Tumultuous Presidency", Middle East Briefing, No. 21, February 2007, p.12.

125. «روحاني يطلب من الحرس الثوري الإيراني الابتعاد عن السياسة»، رويترز، 17 سبتمبر 2013.

126. انظر:

Middle East Policy Council, "Has Iran Really Elected Reformer?", Commentary, June 17, 2013, at (http://www.mepc.org/articles-commentary/commentary/has-iran-really-elected-reformer).

127. انظر:

Daniel Byman, et al., Security Decision Making in Iran (Santa Monica: Rand Corporation, 1999), pp. 12-22.

128. انظر:

Kayhan Barzegar, "The Shia Factor in Iran's Foreign Policy", Articles, Center for Strategic Research, Tehran, November 2008, at (http://www.csr.ir/departments.aspx?lng=en&abtid=07&&depid=74&semid=1421).

وانظر كذلك: محمد أبورمان، «خريطة التحالفات الإيرانية مع الجماعات الإسلامية»، مجلة **آفاق المستقبل** (أبوظبي)، العدد 10، مارس-إبريل 2011، ص111.

129. نيفين مسعد، «الرؤية الإيرانية لأمن الخليج.. دراسة في الإدراك والسياسات»، **سلسلة أوراق استراتيجية خليجية**، العدد 2 (الشارقة؛ والقاهرة: مركز الإمارات للبحوث الإنمائية والاستراتيجية، ومركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، 1994)، ص10.

130. انظر:

Charles Hermann, "Changing Course: When governments choose to redirect Foreign policy", International Studies Quarterly, Vol. 34, No. 1, March 1990, pp. 5-6.

وأيضاً: محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية** (بيروت: دار الجيل، ط2، 2001)، ص 100-101.

131. انظر:

Mehdi Khalaji, "Iran's Supreme Power Struggle", Project Syndicate, December 16, 2010, at (http://www.project-syndicate.org/commentary/khalaji6/English).

132. أراش أراميش، «خامنئي وتوازن القوى»، مجلة **المجلة** (لندن)، 25 نوفمبر 2010.

133. انظر:

International Crisis Group, "Dealing with Iran's Nuclear Program", Middle East Report, No. 18, October 2003, p. 20, at

(http://www.crisisgroup.org/en/regions/middle-east-north-africa/iraq-iran-gulf/iran/018-dealing-with-irans-nuclear-program.aspx).

134. «الرئيس الإيراني: الملف النووي لم يكن من صلاحياتي»، صحيفة **الشرق الأوسط**، 9 يونيو 2013.

135. نيفين مسعد، **صنع القرار في إيران...**، مرجع سابق، ص205.

136. جيمس نويز، «البرنامج النووي الإيراني وتأثيره في أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية»، في: مجموعة مؤلفين، **البرنامج النووي الإيراني.. الوقائع والتداعيات** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2007)، ص 102.

137. انظر بالتفصيل حول هذه الجزئية:

Stephanie Cronin and Nur Masalha, "The Islamic Republic of Iran and GCC States: Revolution To Realpolitik?", Kuwait Program on Development, Governance and Globalization in the Gulf States, The London School of Economic and Political Science, No. 17, August 2011, p. 21; Anoushiravan Ehteshami and Mahjoob Zweiri (eds), Iran's Foreign Policy From Khatami To Ahmadinejad (UK: Ithaca Press, 2008), pp. 8-11.

138. أحمد ياسين عبدالفتاح، «الربيع العربي وخيارات إيران الاستراتيجية»، **تحليلات سياسية**، مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية، اليمن، 25 أغسطس 2011، على الرابط:

(http://www.shebacss.com/docs/PolicyAnalysis/scssapa018-11.pdf).

139. كيهان برزيجار، «سياسة خاتمي الخارجية والعلاقات الإيرانية – السعودية»، **مختارات إيرانية** (القاهرة)، العدد 10، مايو 2001، ص23؛ وغلام رضا محمدي، «إيران والسعودية.. نحو علاقات فاعلة»، **مختارات إيرانية**، العدد الأول، أغسطس 2000، ص 38-39.

140. انظر:

Mohsen M. Milani, "Iran's Transformation from Revolutionary to Status Quo Power in the Persian Gulf", Woodrow Wilson International Center,

2004, p. 7, at (http://www.wilsoncenter.org/sites/default/files/Mohsen MilaniFinal.pdf)

141. محمد عباس ناجي، «الانكماش: مستقبل الدور الإقليمي لإيران بعد الثورات العربية»، **السياسة الدولية** (القاهرة)، العدد 185، يوليو 2011، ص57.

142. خالد بن نايف الهباس، «السياسة الخارجية السعودية في زمن الثورات العربية»، صحيفة **الحياة** (لندن)، 14 أغسطس 2011.

143. يمكن القول إن خاتمي حوّل مفهوم "تصدير الثورة" من القصد السياسي إلى القصد الثقافي، بمعنى جعْل إيران أنموذجاً مُلهِماً للدول الأخرى، وفي مقدمتها دول مجلس التعاون، من خلال «تأسيس نموذج حكومة إسلامية مستقلة لا شرقية ولا غربية تدفع الآخرين إلى تقليدها والاقتداء بها». انظر: نجاح محمد علي، «إيران والعرب: بين الواقعية المطلوبة والود المفقود»، موقع "سويس إنفو"، 26 يناير 2007، على الرابط:

(www.swissinfo.ch/ara/detail/content.html?cid=5685202).

144. شحاتة محمد ناصر، «العلاقات العربية – الإيرانية، حدود الانفتاح وآفاق المستقبل»، **كراسات استراتيجية خليجية** (القاهرة: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، 1998)، ص10.

145. انظر:

Tawfik Al-Saif, Islamic Democracy and Its Limits.., op. cit., p. 139.

146. انظر:

Vali Nasr, The Shia Revival: How Conflicts within Islam will Shape the Future (New York; London: W.W. Norton & Company, 2006), p. 171.

147. انظر عرضاً لأهم ما جاء في هذا الخطاب في: صحيفة **الوسط** (المنامة)، 5 أغسطس 2013.

148. «روحاني: أولوية قصوى لتحسين العلاقات مع دول الجوار...»، صحيفة **الشرق الأوسط**، مرجع سابق.

149. «إيران تؤكد تبادل الرسائل بين روحاني وأوباما»، رويترز، 17 سبتمبر 2013.

150. «مكالمة أوباما وروحاني تنهي قطيعة 34 عاماً وتثير جدلاً في طهران»، صحيفة **الشرق الأوسط**، 29 سبتمبر 2013.

151. كريم سجادبور، «في فهم الإمام الخامنئي.. رؤية قائد الثورة الإسلامية الإيرانية»، مرجع سابق، ص17.

152. فاطمة الصمادي، «اللعبة التي لم تعد صفرية بين إيران وواشنطن»، **تقارير**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 24 نوفمبر 2013، على الرابط:

(http://studies.aljazeera.net/reports/2013/09/2013923122834720320.htm).

153. «خامنئي ينتقد أنشطة لروحاني في نيويورك»، صحيفة **البيان** (دبي)، 6 أكتوبر 2013.

154. انظر:

Thomas Erdbrink, "From Iranian Ayatollah, Support for U.S Outreach, but Also Criticism", The New York Times, October 5, 2013.

155. نقلت آراءهم رويترز في تقرير تحليلي لها، انظر: «مكالمة أوباما روحاني الهاتفية تثير شكوك المتشددين في إيران»، رويترز، 2 أكتوبر 2013.

156. «تقرير: قائد إيراني يقول إن مكالمة روحاني وأوباما سابقة لأوانها»، رويترز، 30 سبتمبر 2013.

157. كاميليا انتخابي فرد، «المصالحة بين حسين أوباما وحسن روحاني»، صحيفة **الشرق الأوسط** (لندن)، 1 أكتوبر 2013.

158. سلطان محمد النعيمي، «أوباما وروحاني: من اتصل بمن؟»، صحيفة **الاتحاد** (أبوظبي)، 7 أكتوبر 2013.

159. انظر:

Thomas L.Friedman, "A Wolf, a Sheep, or What?", The New York Times, October 5, 2013.

160. شهير شهيد ثالث، «روحاني مصر على وضع نهاية للموقف المتأزم مع أمريكا، وسباق محموم للحيلولة دون فشل محتمل للمحادثات بين البلدين»، صحيفة **الشرق الأوسط (لندن)**، 20 يوليو 2013.

161. «نتنياهو: أحمدي نجاد ذئب.. وروحاني كذلك لكن في زيّ حمل»، صحيفة **الشرق الأوسط** (لندن)، 16 يوليو 2013.

162. «نتنياهو: لا تثقوا في روحاني ومفاتحات إيران خادعة»، رويترز، 2 أكتوبر 2013.

163. نقلاً عن: عطاء الله مهاجراني، «من هو الذئب المخادع الذي يرتدي ثوب الحمل؟»، صحيفة **الشرق الأوسط** (لندن)، 7 أكتوبر 2013.

164. وحدة تحليل السياسات، «بواعث القلق الإسرائيلي من احتمالات التقارب الأمريكي–الإيراني»، **تقدير موقف**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، أكتوبر 2013، على الرابط:

(http://www.dohainstitute.org/release/fe8aacb1-f7e0-4de0-bd7d-3a0015e72059).

165. «انتخابات الرئاسة الإيرانية.. قليل من التغيير كثير من المرشحين»، رويترز، 13 يونيو 2013.

166. «حسن روحاني: انتخابي لن يغير سياسات إيران تجاه سوريا»، صحيفة **الوطن** (القاهرة)، 4 يونيو 2013.

167. انظر في ذلك: فاطمة الصمادي، «في الموقف من سوريا: هل بدأت إيران تتراجع؟»، **تقارير**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 29 أغسطس 2013، على الرابط:

(http://studies.aljazeera.net/reports/2013/08/201382995719674724.htm).

168. انظر:

Richard Spencer, "Iranian Officials Meet With Syrian Opposition", The Telegraph, November 14, 2011.

169. نقلاً عن:

Max Fisher, "Iran's next president, Hassan Rouhani, seen as best hope for ending nuclear standoff with West", The Washington Post, June 15, 2013.

170. انظر:

Marc Lynch, "Upheaval: U.S Policy toward Iran in a Changing Middle East", op. cit., p. 19.

كذلك انظر:

Steve Coll, "Perspectives on the Arab Spring", U.S./Middle East Project, U.S/ME Policy Brief, July 2011, p. 3, at (http://www.usmep.us/usmep/wp-content/uploads/2011-18-USMEPolicy-Brief1.pdf).

171. «وزارة الخارجية الإيرانية تتولى المحادثات النووية مع القوى العالمية»، رويترز، 6 سبتمبر 2013.

172. تولى الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومي إدارة المفاوضات النووية مع القوى الكبرى خلال السنوات الماضية، وكان آخر من تولى هذه المهمة الأمين العام السابق سعيد جليلي الذي كان من المقربين من المرشد الأعلى.

173. وحدة تحليل السياسات، «بواعث القلق الإسرائيلي من احتمالات التقارب الأمريكي-الإيراني»، مرجع سابق.

174. انظر أمثلة على هذا التدخّل في: محجوب الزويري، «في استقالة وزير الاستخبارات الإيراني: خامنئي والدور السّياسي»، **مقالات**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 27 إبريل 2011، على الرابط:

(http://www.dohainstitute.org/file/pdfviewer/f53cae30-9762-4767-a628-54e38fb99508).

انظر كذلك:

Geneive Abdo, "The Fragility of Khatami's Revolution", The Washington Quarterly, Autumn 2000, pp. 55-61.

175. انظر:

Wilson Center, "The Domestic and Foreign Policy Challenges of the New Iranian President, Hassan Rouhani", op. cit.

176. لمزيد من التفاصيل حول ما يسمى "مبدأ بوتين" انظر:

Ilai Saltzman, "The Putin Doctrine", Los Angeles Times, September 13, 2013; Leon Aron, "The Putin Doctrine", Foreign Affairs, March 8, 2013, at (http://www.foreignaffairs.com/articles/139049/leon-aron/the-putin-doctrine).

المراجع

العربية

1. الكتب

أبوطالب، حسن (تحرير). **التقرير الاستراتيجي العربي 2003-2004** (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2004).

بوختا، ويلفريد. **من يحكم إيران؟ بنية السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية**، دراسات مترجمة (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2003).

جنسن، لويد. **تفسير السياسة الخارجية**، ترجمة: محمد بن أحمد مفتي، ومحمد السيد سليم (الرياض: جامعة الملك سعود، 1989).

سليم، محمد السيد. **تحليل السياسة الخارجية** (بيروت: دار الجيل، ط2، 2001).

السويدي، جمال سند (إعداد). **إيران والخليج.. البحث عن الاستقرار** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1998).

شيرازي، أصغر. دستور إيران، **السياسة والدولة في الجمهورية الإسلامية**، ترجمة: حميد سلمان الكعبي (دمشق: دار المدى للثقافة والنشر، 2002).

عبدالحميد، عصام السيد. العلاقات السعودية الإيرانية، 1982–1997 (القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، 2006).

الكاتب، أحمد. تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه (بيروت: دار الجديد، 1998).

كديفر، محسن. نظريات الحكم في الفقه الشيعي، بحوث في ولاية الفقيه (بيروت: دار الجديد، 2000).

كوثراني، وجيه. الفقيه والسلطان، جدلية الدين والسياسة في إيران الصفوية-القاجارية والدولة العثمانية (بيروت: دار الطليعة، ط2، 2001).

اللباد، مصطفى. حدائق الأحزان.. إيران " ولاية الفقيه" (القاهرة: دار الشروق، 2006).

مجموعة مؤلفين. البرنامج النووي الإيراني.. الوقائع والتداعيات (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2007).

مجموعة مؤلفين، تحديات الأمن الإقليمي ومستقبل الاستقرار في الشرق الأوسط.. حالة العراق والخليج العربي (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، 2008).

مجموعة مؤلفين. الخليج العربي بين المحافظة والتغيير (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008).

مجموعة مؤلفين. إيران.. جمهورية إسلامية أم سلطنة خمينية؟ (القاهرة: مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، 2009).

مسعد، نيفين. صنع القرار في إيران والعلاقات العربية-الإيرانية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2001).

2. الدوريات والسلاسل

برزيجار، كيهان. «سياسة خاتمي الخارجية والعلاقات الإيرانية-السعودية»، **مختارات إيرانية** (القاهرة)، العدد 10، مايو 2001.

راشد، سامح. «السياسة الخارجية الإيرانية في عهد نجاد.. حدود التغيير»، **السياسة الدولية** (القاهرة)، العدد 162، أكتوبر 2005.

فضة، محمد إبراهيم. «أثر عامل الشخصية في صنع السياسة الخارجية»، السياسة الدولية (القاهرة)، العدد 74، أكتوبر 1983.

محمدي، غلام رضا. «إيران والسعودية.. نحو علاقات فاعلة»، رسالت «الرسالة»، ترجمة: مختارات إيرانية (القاهرة)، العدد الأول، أغسطس 2000.

محيو، سعد. «روسيا والربيع العربي: الثوابت والمتغيرات»، المستقبل العربي (بيروت)، العدد 405، نوفمبر 2012.

مسعد، نيفين. «الرؤية الإيرانية لأمن الخليج.. دراسة في الإدراك والسياسات»، سلسلة أوراق استراتيجية خليجية، العدد 2 (الشارقة؛ والقاهرة: مركز الإمارات للبحوث الإنمائية والاستراتيجية، ومركز البحوث والدراسات السياسية في جامعة القاهرة، 1994).

ناجي، محمد عباس. «الانكماش: مستقبل الدور الإقليمي لإيران بعد الثورات العربية»، السياسة الدولية (القاهرة)، العدد 185، يوليو 2011.

ناجي، محمد عباس. «الربيع العربي.. إيران في شرق أوسط جديد»، كراسات استراتيجية، العدد 226 (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2011).

ناجي، محمد عباس. «من يحكم إيران: التعقيدات الداخلية لصنع القرار في طهران»، سلسلة قضايا، العدد 25 (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، 2007).

ناصر، شحاتة محمد. «العلاقات العربية -الإيرانية، حدود الانفتاح وآفاق المستقبل»، كراسات استراتيجية خليجية (القاهرة: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، 1998).

3. المصادر الإلكترونية

أبوهلال، فراس. «إيران والثورات العربية.. الموقف والتداعيات»، تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، يوليو 2011.

أبوشعير، فرح الزمان. «الاقتصاد.. العقبة الأبرز أمام حكومة روحاني»، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، أغسطس 2013.

الإسناوي، أبوالفضل. «موقف التيارات الإسلامية المصرية من العلاقات مع إيران»، موقع مجلة السياسة الدولية على الإنترنت، 19 مارس 2012.

باكير، علي حسين. «قراءة في الموقف الإيراني المستجدّ من النظام السوري»، مقالات وتعليقات، موقع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 22 يناير 2011.

بايفار، أمير. «المشاكل الاقتصادية في إيران تخيّم على أجواء الانتخابات»، موقع "بي بي سي العربية"، 12 يونيو 2013.

خلجي، مهدي. «أزمة أيديولوجية الدولة التي تواجه إيران»، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، 19 إبريل 2013.

رجب، إيهاب. «بعد انتخابه.. الملا الدبلوماسي حسن روحاني هل يغيّر في السياسة الخارجية لإيران؟»، الأهرام الرقمي (القاهرة)، 17 يونيو 2013.

الزويري، محجوب. «في استقالة وزير الاستخبارات الإيراني: خامنئي والدور السياسي»، مقالات، موقع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 27 إبريل 2011.

سجادبور، كريم. «توجيهات لمقاربة إيران»، تعليق على حدث، مركز كارنيجي للسلام الدولي، يونيو 2007.

سجادبور، كريم. «شهادة مكتوبة»، مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، 30 أكتوبر 2007.

سجادبور، كريم. «في فهم الإمام الخميني (الخامنئي).. رؤية قائد الثورة الإسلامية الإيرانية»، تقرير، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، إبريل 2008.

الشنقيطي، محمد بن المختار. «الثورة السورية والبنية الإقليمية الشيعية»، وجهات نظر، موقع "الجزيرة نت"، 21 ديسمبر 2011.

الصمادي، فاطمة. «الخيارات الصعبة لروحاني القادم بعباءتي خاتمي ورفسنجاني»، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، يونيو 2013.

الصمادي، فاطمة. «رفسنجاني ومشائي.. تبعات الإقصاء»، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، مايو 2013.

الصمادي، فاطمة. «في الموقف من سوريا: هل بدأت إيران تتراجع؟»، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 29 أغسطس 2013.

عبدالصبور، سماح. «السياسة الخارجية الإيرانية بعد فوز روحاني بالرئاسة»، تحليلات، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 17 يونيو 2013.

عبدالفتاح، أحمد ياسين. «الربيع العربي وخيارات إيران الاستراتيجية»، تحليلات سياسية، مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية، اليمن، 25 أغسطس 2011.

علي، نجاح محمد. «إيران والعرب: بين الواقعية المطلوبة والود المفقود»، موقع "سويس إنفو"، 26 يناير 2007.

العمري، حسن أحمد. «القرار السياسي في إيران بين الثورة والدولة»، في: شفيق شقير (محرر)، إيران ومرتكزات القوة، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، إبريل 2013.

مرسي، مصطفى عبدالعزيز. «روحاني وحدود التغيّرات المتوقّعة في السياسة الخارجية»، قضايا الساعة، موقع مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 26 أغسطس 2013.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. «إيران: صراع على السلطة أم على الصلاحيات؟»، **قضايا راهنة**، الدوحة، مايو 2011.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. "المؤشر العربي 2011"، الدوحة، مارس 2012.

وحدة تحليل السياسات. «ما الذي يحدّد الموقفين الروسي والصيني من الأزمة السورية؟»، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، فبراير 2012.

وحدة العلاقات الإقليمية. «تأثيرات فوز روحاني بالرئاسة على السياسة الخارجية الإيرانية»، التقديرات، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، يونيو 2013.

يلوح، رشيد. «لماذا أُقيل متقي؟»، بحث في حدث، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 26 فبراير 2011.

4. المجلات والصحف

أبورمان، محمد. «خريطة التحالفات الإيرانية مع الجماعات الإسلامية»، مجلة **آفاق المستقبل** (أبوظبي)، العدد 10، مارس-إبريل 2011.

أراميش، أراش. «خامنئي وتوازن القوى»، مجلة المجلة (لندن)، 25 نوفمبر 2010.

بدرخان، عبدالوهاب. «إيران: بارقة أمل أم سـراب؟»، صـحيفة **الاتحاد** (أبـوظبي)، 18 يونيو 2013.

الحروب، خالد. «الثورات العربية والانقسامات الطائفية»، صـحيفة **الاتحاد** (أبـوظبي)، 7 نوفمبر 2011.

«حوارات هيكل، الجزء الأول»، صحيفة **الشروق** (القاهرة)، 1 يوليو 2009.

خلجي، مهدي. «تقلّص النفوذ: الديمقراطية في العـالم العـربي تـستعد لتجريـد إيـران مـن قواتها»، مجلة **المجلة** (لندن)، 12 إبريل 2011.

السلمي، محمد. «الانتخابات الإيرانية.. لماذا روحاني؟»، صحيفة **الشـرق الأوسط** (لندن)، 17 يونيو 2013.

«غداً صفعة الإيرانيين لأعدائهم»، صحيفة **كيهان العربي** (طهران)، 13 يونيو 2013.

غلاب، نجيب عبدالله. «السياسة الخارجية اليمنية: دراسة في الأنـساق العقائديـة للـرئيس علي عبدالله صالح»، صحيفة **26 سبتمبر** (صنعاء)، 15 أغسطس 2006.

فيشـر، ماكس. «وهل أبدى المرشّحون قدرات تشجّع على توقّع اسـتقلاليتهم عـن المرشـد الأعلى؟»، صحيفة **الشـرق الأوسط** (لندن)، 9 يونيو 2013.

لطفي، منال. «حكومة نجاد الثانية.. عسكرية مـن الحـرس الـثوري والباسـيج»، صـحيفة **الشـرق الأوسط** (لندن)، 4 سبتمبر 2009.

اللباد، مصطفى. «الانتخابات الرئاسـية الإيرانيـة 2013.. المـشوار الطويـل للرؤسـاء منـذ الثورة»، صحيفة السفير (بيروت)، 8 يونيو 2013.

مسعد، نيفين عبد المنعم. «انتخابـات الـرئيس الـسابع للجمهوريـة الإسـلامية الإيرانيـة»، صحيفة الشـروق (القاهرة)، 2 مايو 2013.

مسعد، نيفين. «غرائب وعجائب المواقف الإيرانية: مستضعفون في البحرين.. مـستكبرون في سوريا والعراق»، صحيفة أخبار الخليج (المنامة)،31 مارس 2011.

موسويان، سيد حسن. «وهل أبدى المرشّحون قدرات تشجّع على توقّع اسـتقلاليتهم عـن المرشد الأعلى؟»، صحيفة الشـرق الأوسط (لندن)، 9 يونيو 2013.

ناجي، محمد عباس. «داخل الحرس الثوري.. ثلاثون عاماً من الحكـم الحديـدي لإيـران»، مجلة المجلة (لندن)، 19 فبراير 2010.

ناصـر، شحاتة محمد. «تحولات النخبة السياسية الإيرانية»، مجلة آفاق المستقبل (أبـوظبي)، العدد 9، يناير - فبراير 2011.

الهباس، خالد بن نايف. «السياسة الخارجية السعودية في زمن الثورات العربيـة»، صـحيفة الحياة (لندن)، 14 أغسطس 2011.

الأجنبية

Alinejad, Mahmoud. "Between Defiance and Détente: Iran's 2009 Presidential Election and its Impact on Foreign Policy", Analysis, Lowy Institute for International Policy, Sydny, June 2009.

Al-Saif, Tawfik. Islamic Democracy and Its Limits, The Iranian Experience Since 1979 (Beirut: Saqi, 2007).

Baker Institute Study. "Iran and Its Strategic Role in the Persian Gulf Policy Options for the United States", June 1998.

Barzegar, Kayhan. "The Shia Factor in Iran's Foreign Policy", Articles, Center for Strategic Research, Tehran, November 2008.

Byman, Daniel, et al. Security Decision Making in Iran (Santa Monica: Rand Corporation, 1999).

Clawson, Patrick. "Rouhani's Nuclear Views: An Open Book?", The Washington Institute for Near East Policy, Policy Watch, No. 2093, June 19, 2013.

Coll, Steve. "Perspectives on the Arab Spring", U.S./Middle East Project, U.S/ME Policy Brief, July 2011.

Crabtree, Steve. "Half of Iranians Lack Adequate Money for Food, Shelter, Majorities say they feel worry, sadness, anger during much of the day", Gallup, July 1, 2013.

Crane, Keith, et al. Iran's Political, Demographic, and Economic Vulnerabilities (Santa Monica: Rand Corporation, 2008).

Cronin, Stephanie and Nur Masalha. "The Islamic Republic of Iran and GCC States: Revolution to Realpolitik?", Kuwait Program on Development, Governance and Globalization in the Gulf States, The London School of Economic and Political Science, August 2011.

Dalacoura, Katerina. "The 2011 Uprisings in the Arab Middle East: Political Change and Geopolitical Implications", International Affairs, No. 88, 2012.

Ehteshami, Anoushiravan and Mahjoob Zweiri (ed.). Iran's Foreign Policy from Khatami to Ahmadinejad (UK: Ithaca Press, 2008).

Fisher, Max. "5 things to know about Iran's new president, Hassan Rouhani", The Washington Post, June 17, 2013.

Fisher, Max. "Iran's next president, Hassan Rouhani, seen as best hope for ending nuclear standoff with West", The Washington Post, June 15, 2013.

Friedman, Thomas L. "A Wolf, aSheep, or What?", The New York Times, October 5, 2013

Fuller, Graham. "Who are The Biggest Losers and Winners Coming out of the Arab Spring?", Cristian Science Monitor, November 18, 2011.

Gasiorowski, Markj. "Iran under Khatami: Deadlock or Change?", Global Dialogue, Vol. 3, Nos. 2–3, Spring/Summer 2001.

Gheissari, Ali (ed.). Contemporary Iran. Economy, Society, Politics (New York: Oxford University Press, 2009).

Goodman, Adam. "Iran: Informal Networks and Leadership Politics", Advanced Research and Assessment Group, Middle East Series, Defence Academy of The United Kingdom, April 2008.

Hen, Elliot and Nathan Gonzalez. "Is Iran's Militarization a Good Thing?", Real Clear World, December 22, 2010.

Hermann, Charles. "Changing Course: When governments choose to redirect Foreign policy", International Studies Quarterly, Vol. 34, No. 1, March 1990.

Hinnebusch, Raymond A. and Anoushiravan Ehteshami (eds). The Foreign Policies of Middle East States (Boulder: Lynne Rienner, 2002).

Hooglund, Eric (ed.). Twenty Years of Islamic Revolution: Political and Social Transition in Iran since 1979 (New York: Syracuse University Press, 2002).

International Crisis Group. "Dealing with Iran's Nuclear Program", Middle East Report, No. 18, October 2003.

International Crisis Group. "Iran: Ahmadinejad's Tumultuous Presidency", Middle East Briefing, No. 21, February 2007.

Iran Review. "Power of Logic and Logic of Power in Rohani's Diplomacy..Interview with Mohammad Farhad Koleini, Senior Expert on Strategic Issues", June 21, 2013.

Javedanfar, Meir. "Who's Next On Ahmadinejad's List?", The Diplomat, December 21, 2010.

Kaczmarski, Marcin. "Russians Middle East Policy after the Arab Revolutions", OSW Commentary, Center for Eastern Studies, Russia, July 26, 2011.

Khalaji, Mehdi. "Ahmadinejad's Cabinet: Loyalists and Radicals", The Washington Institute for Near East Policy, Policy Watch, No. 1571, August 2009.

Khalaji, Mehdi. "Iran's Supreme Power Struggle", Project Syndicate, December 16, 2010.

Khalaji, Mehdi. "The House of the Leader: The Real Power in Iran", The Washington Institute for Near East Policy, Policy Watch, No. 1524, June 2009.

Lynch, Marc. "Upheaval: U.S Policy toward Iran in a Changing Middle East", Center for a New American Security, June 2011.

Maleki, Abbas. "Decision Making in Iran's Policy: A Heuristic Approach", Journal of social Affairs, American University of Sharjah, No. 73, Spring 2002.

Maloney, Suzanne. "Iran Surprises Yet Again; Strong Showing By Rouhani Forecasts Historic Shift", Saban Center for Middle East Policy, June 14, 2013.

Maloney, Suzanne. "Why Rouhani Won and Why Khamenei Let Him", Foreign Affairs, June 16, 2013.

McManus, Doyle. "McManus: Chance for a new approach on Iran", Los Angeles Times, June 22, 2013.

Mehdi, Moslem. Factional Politics in Post-Khomeini Iran (New York: Syracuse University Press, 2002).

Menashri, David. Post-Revolutionary Politics in Iran: Religion, Society and Power (London: Frank Cass Publishers, 2001).

Milani, Mohsen M. "Iran's Transformation from Revolutionary to Status Quo Power in the Persian Gulf", Woodrow Wilson International Center, 2004.

Milani, Mohsen. "Rouhani's Foreign Policy", Foreign Affairs, June 25, 2013.

Moshaver, Ziba. "Revolution, Theocratic leadership and Iran's Foreign Policy: Implication for Iran-EU Relations", The Review of International Affairs, Vol. 3, No. 2, Winter 2003.

Nader, Alireza, et al. The Next Supreme Leader. Succession in the Islamic Republic of Iran (Santa Monica: Rand Corporation, 2011).

Nasr, Vali. The Shia Revival: How Conflicts within Islam will Shape the Future (New York: w.w. Norton & Company, 2006).

Nayebi-Oskoui, Michael and Kamran Bokhari. "The Foreign Policy Impact of Iran's Presidential Election", Stratfor, June 18, 2013.

Petrson, Scott. "Iran Protests: Is Supreme Leader Ali Khamenei Winning?", Cristian Science Monitor, March 18, 2010.

Pew Research. "Global Views of Iran Overwhelmingly Negative, Opposition Still Widespread to Tehran Obtaining Nuclear Arms", June 11, 2013.

Pollack, Kenneth and Ray Takeyh. "Doubling Down on Iran", The Washington Quarterly, Fall 2011.

Rouhani, Hassan. "Why Iran Seeks Constructive Engagement", The Washington Post, September 20, 2013.

The International Institute for Strategic Studies. "Iran's foreign-policy agenda.. Any change under Khatami?", IISS Strategic Comments, Vol. 3, No. 6, July 1997.

Wilson Center. "The Domestic and Foreign Policy Challenges of the New Iranian President, Hassan Rouhani", View Point, No. 30, June 2013

Zogby, James. "Arab Attitudes toward Iran, 2011", Arab American Institute Foundation, June 2

نبذة عن المؤلف

شحاتة محمد ناصر؛ باحث متخصص في شؤون إيران ومنطقة الخليج العربي. يعمل محرراً في مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية منذ عام 2002، وعمل باحثاً سياسياً في مجلس الشعب بجمهورية مصر العربية منذ عام 1993، وكان مدير تحرير مجلة **شؤون خليجية** المحكّمة، وسلسلة **كراسات استراتيجية خليجية** الدورية.

لديه العديد من المساهمات البحثية، في كتب ودوريات عربية. وهو حاصل على درجتي الدكتوراه والماجستير في العلوم السياسية من معهد الدراسات العربية، التابع لجامعة الدول العربية بالقاهرة، عام 2013 و2010، والدبلوم العالي في الدراسات العربية من معهد الدراسات العربية عام 2007، والدبلوم العالي في إدارة الأزمات من جامعة عين شمس عام 2001، إضافة إلى بكالوريوس العلوم السياسية من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة عام 1993.

صدر من سلسلة دراسات استراتيجية

العدد	المؤلف	العنوان
.1	جيمس لي ري	الحروب في العالم: الاتجاهات العالمية ومستقبل الشرق الأوسط
.2	ديفيد جارنم	مستلزمات الردع: مفاتيح التحكم بسلوك الخصم
.3	هيثم الكيلاني	التسوية السلمية للصراع العربي- الإسرائيلي وتأثيرها في الأمن العربي
.4	هوشانج أمير أحمدي	النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين: تفاعل بين قوى السوق والسياسة
.5	حيدر بدوي صادق	مستقبل الدبلوماسية في ظل الواقع الإعلامي والاتصالي الحديث: البعد العربي
.6	هيثم الكيلاني	تركيا والعرب: دراسة في العلاقات العربية-التركية
.7	سمير الزبن ونبيل السهلي	القدس معضلة السلام
.8	أحمد حسين الرفاعي	أثر السوق الأوربية الموحدة على القطاع المصرفي الأوربي والمصارف العربية
.9	سامي الخزندار	المسلمون والأوربيون: نحو أسلوب أفضل للتعايش
.10	عوني عبدالرحمن السبعاوي	إسرائيل ومشاريع المياه التركية: مستقبل الجوار المائي العربي
.11	نبيل السهلي	تطور الاقتصاد الإسرائيلي 9481 - 1996
.12	عبدالفتاح الرشدان	العرب والجماعة الأوربية في عالم متغير

13. ماجد كيّالي — المشروع «الشرق أوسطي»: أبعاده - مرتكزاته - تناقضاته
14. حسين عبدالله — النفط العربي خلال المستقبل المنظور: معالم محورية على الطريق
15. مفيد الزيدي — بدايات النهضة الثقافية في منطقة الخليج العربي في النصف الأول من القرن العشرين
16. عبدالمنعم السيد علي — دور الجهاز المصرفي والبنك المركزي في تنمية الأسواق المالية في الدول العربية
17. ممدوح محمود مصطفى — مفهوم «النظام الدولي» بين العلمية والنمطية
18. محمد مطر — الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية كشرط لانضمام الدول إلى منظمة التجارة العالمية
19. أمين محمود عطايا — الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية
20. سالم توفيق النجفي — الأمن الغذائي العربي: المتضمنات الاقتصادية والتغيرات المحتملة (التركيز على الحبوب)
21. إبراهيم سليمان المهنا — مشروعات التعاون الاقتصادي الإقليمية والدولية مجلس التعاون لدول الخليج العربية: خيارات وبدائل
22. عماد قدورة — نحو أمن عربي للبحر الأحمر
23. جلال عبدالله معوض — العلاقات الاقتصادية العربية - التركية
24. عادل عوض وسامي عوض — البحث العلمي العربي وتحديات القرن القادم: برنامج مقترح للاتصال والربط بين الجامعات العربية ومؤسسات التنمية
25. محمد عبدالقادر محمد — استراتيجية التفاوض السورية مع إسرائيل
26. ظاهر محمد صكر الحسناوي — الرؤية الأمريكية للصراع المصري - البريطاني: من حريق القاهرة حتى قيام الثورة

27. صالح محمود القاسم — الديمقراطية والحرب في الشرق الأوسط خلال الفترة 1945 - 1989
28. فايز سارة — الجيش الإسرائيلي: الخلفية، الواقع، المستقبل
29. عدنان محمد هياجنة — دبلوماسية الدول العظمى في ظل النظام الدولي تجاه العالم العربي
30. جلال الدين عزالدين علي — الصراع الداخلي في إسرائيل (دراسة استكشافية أولية)
31. سعد ناجي جواد وعبدالسلام إبراهيم بغدادي — الأمن القومي العربي ودول الجوار الأفريقي
32. هيل عجمي جميل — الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية: الحجم والاتجاه والمستقبل
33. كمال محمد الأسطل — نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
34. عصام فاهم العامري — خصائص ترسانة إسرائيل النووية وبناء «الشرق الأوسط الجديد»
35. علي محمود العائدي — الإعلام العربي أمام التحديات المعاصرة
36. مصطفى حسين المتوكل — محددات الطاقة الضريبية في الدول النامية مع دراسة للطاقة الضريبية في اليمن
37. أحمد محمد الرشيدي — التسوية السلمية لمنازعات الحدود والمنازعات الإقليمية في العلاقات الدولية المعاصرة
38. إبراهيم خالد عبدالكريم — الاستراتيجية الإسرائيلية إزاء شبه الجزيرة العربية
39. جمال عبدالكريم الشلبي — التحول الديمقراطي وحرية الصحافة في الأردن
40. أحمد سليم البرصان — إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وحرب حزيران/ يونيو 1967

41.	حسن بكر أحمد	العلاقات العربية - التركية بين الحاضر والمستقبل
42.	عبدالقادر محمد فهمي	دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي
43.	عوني عبدالرحمن السبعاوي وعبدالجبار عبد مصطفى النعيمي	العلاقات الخليجية - التركية: معطيات الواقع، وآفاق المستقبل
44.	إبراهيم سليمان مهنا	التحضر وهيمنة المدن الرئيسية في الدول العربية: أبعاد وآثار على التنمية المستدامة
45.	محمد صالح العجيلي	دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة في الجغرافيا السياسية
46.	موسى السيد علي	القضية الكردية في العراق: من الاستنزاف إلى تهديد الجغرافيا السياسية
47.	سمير أحمد الزبن	النظام العربي: ماضيه، حاضره، مستقبله
48.	الصوفي ولد الشيباني ولد إبراهيم	التنمية وهجرة الأدمغة في العالم العربي
49.	باسيل يوسف باسيل	سيادة الدول في ضوء الحماية الدولية لحقوق الإنسان
50.	عبدالرزاق فريد المالكي	ظاهرة الطلاق في دولة الإمارات العربية المتحدة: أسبابه واتجاهاته - مخاطره وحلوله (دراسة ميدانية)
51.	شذا جمال خطيب	الأزمة المالية والنقدية في دول جنوب شرقي آسيا
52.	عبداللطيف محمود محمد	موقع التعليم لدى طرفي الصراع العربي - الإسرائيلي في مرحلة المواجهة المسلحة والحشد الأيديولوجي
53.	جورج شكري كتن	العلاقات الروسية-العربية في القرن العشرين وآفاقها
54.	علي أحمد فياض	مكانة حق العودة في الفكر السياسي الفلسطيني
55.	مصطفى عبدالواحد الولي	أمن إسرائيل: الجوهر والأبعاد
56.	خيرالدين نصر عبدالرحمن	آسيا مسرح حرب عالمية محتملة
57.	عبدالله يوسف سهر محمد	مؤسسات الاستشراق والسياسة الغربية تجاه العرب والمسلمين

58.	علي أسعد وطفة	واقع التنشئة الاجتماعية واتجاهاتها: دراسة ميدانية عن محافظة القنيطرة السورية
59.	هيثم أحمد مزاحم	حزب العمل الإسرائيلي 1968 - 1999
60.	منقذ محمد داغر	علاقة الفساد الإداري بالخصائص الفردية والتنظيمية لموظفي الحكومة ومنظماتها (حالة دراسية من دولة عربية)
61.	رضا عبدالجبار الشمري	البيئة الطبيعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاستراتيجية المطلوبة
62.	خليل إسماعيل الحديثي	الوظيفية والنهج الوظيفي في نطاق جامعة الدول العربية
63.	علي سيد فؤاد النقر	السياسة الخارجية اليابانية دراسة تطبيقية على شرق آسيا
64.	خالد محمد الجمعة	آلية تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية
65.	عبدالخالق عبدالله	المبادرات والاستجابات في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة
66.	إسماعيل عبدالفتاح عبدالكافي	التعليم والهوية في العالم المعاصر (مع التطبيق على مصر)
67.	الطاهرة السيد محمد حمية	سياسات التكيف الاقتصادي المدعمة بالصندوق أو من خارجه: عرض للدراسات
68.	عصام سليمان الموسى	تطوير الثقافة الجماهيرية العربية
69.	علي أسعد وطفة	التربية إزاء تحديات التعصب والعنف في العالم العربي
70.	أسامة عبدالمجيد العاني	المنظور الإسلامي للتنمية البشرية

71. حمد علي السليطي — التعليم والتنمية البشرية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: دراسة تحليلية
72. سرمد كوكب الجميل — المؤسسة المصرفية العربية: التحديات والخيارات في عصر العولمة
73. أحمد سليم البرصان — عالم الجنوب: المفهوم وتحدياته
74. محمد عبدالمعطي الجاويش — الرؤية الدولية لضبط انتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط
75. مازن خليل غرايبة — المجتمع المدني والتكامل: دراسة في التجربة العربية
76. تركي راجي الحمود — التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية في دولة قطر (دراسة ميدانية)
77. أبوبكر سلطان أحمد — التحول إلى مجتمع معلوماتي: نظرة عامة
78. سلمان قادم آدم فضل — حق تقرير المصير: طرح جديد لمبدأ قديم دراسة لحالات أريتريا – الصحراء الغربية – جنوب السودان
79. ناظم عبدالواحد الجاسور — ألمانيا الموحدة في القرن الحادي والعشرين: صعود القمة والمحددات الإقليمية والدولية
80. فيصل محمد خير الزراد — الرعاية الأسرية للمسنين في دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة نفسية اجتماعية ميدانية في إمارة أبوظبي
81. جاسم يونس الحريري — دور القيادة الكاريزمية في صنع القرار الإسرائيلي: نموذج بن جوريون
82. علي محمود الفكيكي — الجديد في علاقة الدولة بالصناعة في العالم العربي والتحديات المعاصرة

83. عبدالمنعم السيد علي — العولمة من منظور اقتصادي وفرضية الاحتواء
84. إبراهيم مصحب الدليمي — المخدرات والأمن القومي العربي (دراسة من منظار سوسيولوجي)
85. سيار كوكب الجميل — المجال الحيوي للخليج العربي: دراسة جيواستراتيجية
86. منار محمد الرشواني — سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن
87. محمد علي داهش — اتجاهات العمل الوحدوي في المغرب العربي المعاصر
88. محمد حسن محمد — الطاقة النووية وآفاقها السلمية في العالم العربي
89. رضوان السيد — مسألة الحضارة والعلاقة بين الحضارات لدى المثقفين المسلمين في الأزمنة الحديثة
90. هوشيار معروف — التنمية الصناعية في العالم العربي ومواجهة التحديات الدولية
91. محمد الدعمي — الإسلام والعولمة: الاستجابة العربية – الإسلامية لمعطيات العولمة
92. أحمد مصطفى جابر — اليهود الشرقيون في إسرائيل: جدل الضحية والجلاد
93. هاني أحمد أبوقديس — استراتيجيات الإدارة المتكاملة للموارد المائية
94. محمد هشام خواجكية وأحمد حسين الرفاعي — القطاع الخاص العربي في ظل العولمة وعمليات الاندماج: التحديات والفرص
95. ثامر كامل محمد ونبيل محمد سليم — العلاقات التركية – الأمريكية والشرق الأوسط في عالم ما بعد الحرب الباردة
96. مصطفى عبدالعزيز مرسي — الأهمية النسبية لخصوصية مجلس التعاون لدول الخليج العربية

97. علي مجيد الحمادي — الجهود الإنمائية العربية وبعض تحديات المستقبل
98. آرشاك بولاديان — مسألة أصل الأكراد في المصادر العربية
99. خليل إبراهيم الطيار — الصراع بين العلمانية والإسلام في تركيا
100. جهاد حرب عودة — المجلس التشريعي الفلسطيني للمرحلة الانتقالية: نحو تأسيس حياة برلمانية
101. محمد علي داهش ورواء زكي يونس — اتحاد المغرب العربي ومشكلة الأمن الغذائي: الواقع ومتطلبات المستقبل
102. عبدالله المجيدل — حقوق الطفل الاجتماعية والتربوية: دراسة ميدانية في سوريا
103. حسام الدين ربيع الإمام — البنك الدولي والأزمة المائية في الشرق الأوسط
104. شريف طلعت السعيد — مسار التجربة الحزبية في مصر (1974 – 1995)
105. علي عباس مراد — مشكلات الأمن القومي: نموذج تحليلي مقترح
106. عمار جفال — التنافس التركي – الإيراني في آسيا الوسطى والقوقاز
107. فتحي درويش عشيبة — الثقافة الإسلامية للطفل والعولمة
108. عدي قصيور — حماية حقوق المساهمين الأفراد في سوق أبوظبي للأوراق المالية
109. عمر أحمد علي — جدار الفصل في فلسطين: فكرته ومراحله – آثاره – وضعه القانوني
110. محمد خليل الموسى — التسويات السلمية المتعلقة بخلافة الدول وفقاً لأحكام القانون الدولي
111. محمد فايز فرحات — مجلس التعاون لدول الخليج العربية وعملية التكامل في منطقة المحيط الهندي: نحو سياسة خليجية جديدة

112. صفات أمين سلامة — أسلحة حروب المستقبل بين الخيال والواقع
113. وليد كاصد الزيدي — الفرانكفونية في المنطقة العربية: الواقع والآفاق المستقبلية
114. محمد عبدالباسط الشمنقي ومحمد حاجي — استشراف أولي لآثار تطبيق بروتوكول كيوتو بشأن تغير المناخ على تطور السوق العالمية للنفط
115. محمد المختار ولد السعد — عوائق الإبداع في الثقافة العربية بين الموروث الآسر وتحديات العولمة
116. ستار جبار علاي وخضر عباس عطوان — العراق: قراءة لوضع الدولة ولعلاقاتها المستقبلية
117. إبراهيم فريد عاكوم — إدارة الحكم والعولمة: وجهة نظر اقتصادية
118. نوزاد عبدالرحمن الهيتي — المساعدات الإنمائية المقدمة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: نظرة تحليلية
119. إبراهيم عبدالكريم — حزب كديما وحكومته الائتلافية: دراسة حالة في الخريطة السياسية الإسرائيلية وانعكاساتها
120. لقمان عمر النعيمي — تركيا والاتحاد الأوربي: دراسة لمسيرة الانضمام
121. محمد بن مبارك العريمي — الرؤية العُمانية للتعاون الخليجي
122. ماجد كيالي — مشروع الشرق الأوسط الكبير: دلالاته وإشكالاته
123. حسن الحاج علي أحمد — خصخصة الأمن: الدور المتنامي للشركات العسكرية والأمنية الخاصة
124. سعد غالب ياسين — نظم إدارة المعرفة ورأس المال الفكري العربي
125. عادل ماجد — مسؤولية الدول عن الإساءة للأديان والرموز الدينية
126. سهيلة عبد الأنيس محمد — العلاقات الإيرانية – الأوربية: الأبعاد وملفات الخلاف

الرقم	المؤلف	العنوان
127.	ثامر كامل محمد	الأخلاقيات السياسية للنظام العالمي الجديد ومعضلة النظام العربي
128.	فاطمة حافظ	تمكين المرأة الخليجية: جدل الداخل والخارج
129.	مصطفى علوي سيف	استراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه منطقة الخليج العربي
130.	محمد بوبوش	قضية الصحراء ومفهوم الحكم الذاتي: وجهة نظر مغربية
131.	راشد بشير إبراهيم	التحقيق الجنائي في جرائم تقنية المعلومات: دراسة تطبيقية على إمارة أبوظبي
132.	سامي الخزندار	تطور علاقة حركات الإسلام السياسي بالبيئتين الإقليمية والدولية
133.	محمد عبدالحميد داود	الإدارة المتكاملة والتنمية المستدامة للموارد المائية لدى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
134.	عبدالله عبدالكريم عبدالله	تسوية نزاعات الاستثمار الأجنبي: دراسة في اتفاقية واشنطن لتسوية نزاعات الاستثمار ونطاق أعمالها
135.	أحمد محمود الأسطل	تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال قياسات الرأي العام: مسح لأساليب الممارسة وللرأي العام
136.	محسن محمد صالح	النهوض الماليزي: قراءة في الخلفيات ومعالم التطور الاقتصادي
137.	رضوان زيادة	الإسلام السياسي في سوريا
138.	رضا عبدالسلام علي	اقتصاديات استثمار الفوائض النفطية: دراسة مقارنة وتطبيقية على المملكة العربية السعودية
139.	عبدالوهاب الأفندي	أزمة دارفور: نظرة في الجذور والحلول الممكنة

الرقم	المؤلف	العنوان
140.	حسين عبد المطلب الأسرج	دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الصناعية في الدول العربية
141.	خالد حامد شنيكات	عمليات حفظ السلام: دراسة في التطورات وسياقاتها المستقبلية
142.	محمد يونس	تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في حماية البيئة
143.	عبد العالي حور	حقوق الإنسان في الشراكة الأوروموتوسطية
144.	مسعود ضاهر	المستعربون اليابانيون والقضايا العربية المعاصرة
145.	شيرين أحمد شريف	القطاع الزراعي في دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة اقتصادية تحليلية
146.	شريف شعبان مبروك	صناديق الثروة السيادية بين التحديات الغربية والآفاق الخليجية
147.	عبدالجليل زيد المرهون	أمن الخليج: العراق وإيران والمتغير الأمريكي
148.	صباح نعوش	منطقة التجارة الحرة الخليجية - الأوربية
149.	محمد المختار ولد السعد ومحمد عبدالحي	تجربة التحول الديمقراطي في موريتانيا: السياق - الوقائع - آفاق المستقبل
150.	محمد سيف حيدر	اليمن ومجلس التعاون لدول الخليج العربية: البحث عن الاندماج
151.	بشارة خضر	عملية الاندماج الأوربي: النشأة - العقبات - التحديات المستقبلية
152.	محمد صفوت الزيات	القرصنة في القرن الإفريقي: تنامي التهديدات وحدود المواجهات
153.	محمد عبدالرحمن العسومي	التنمية الصناعية في دول الخليج العربية في ظل العولمة

154. فواز جرجس — أوباما والشرق الأوسط: مقاربة بين الخطاب والسياسات
155. طه حميد حسن العنبكي — العراق بين اللامركزية الإدارية والفيدرالية
156. جاسم حسين علي — مكانة الدولار في ظل تنامي عملات عالمية أخرى
157. محمد شوقي عبد العال — فض المنازعات في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية مقارنة بتجارب منظمات إقليمية
158. إبراهيم علي المنصوري — تقييم الرعاية النفسية للأحداث الجانحين في دولة الإمارات العربية المتحدة
159. سيرجي شاشكوف — العلاقات الروسية – الإيرانية: إلى أين؟
160. أحمد مبارك سالم — الشرطة المجتمعية في إطار استراتيجية خليجية موحدة
161. عبدالجليل زيد المرهون — السياسة الروسية تجاه الخليج العربي
162. حمدي عبدالرحمن حسن — الاتحاد الأفريقي والنظام الأمني الجديد في أفريقيا
163. نوزاد عبدالرحمن الهيتي — الدور التنموي للمنظمات غير الحكومية: الجمعيات النسائية الخليجية نموذجاً
164. عمار محمد سلو العبادي — محددات السياسة النفطية الإنتاجية والسعرية للمملكة العربية السعودية
165. عبداللطيف محمد الشامسي — صناعة التعليم: نحو بناء مجتمع الاقتصاد المعرفي الإماراتي
166. شريف شعبان مبروك — السياسة الخارجية الإيرانية في أفريقيا
167. محمد مصطفى الخياط — هيكلية قوانين الطاقة المتجددة
168. الشفيع عمر حسنين — الصحافة الإلكترونية: المفهوم والخصائص والانعكاسات

169. سيد أحمد قوجيلي — تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي
170. عطا محمد زهرة — يهودية إسرائيل: رؤية مستقبلية
171. وليد بن نايف السديري — العقلانية في سلوك التصويت الانتخابي
172. خالد حامد شنيكات — المنظمات غير الحكومية والسياسة العالمية: دراسة في الأبعاد التمويلية
173. عمار محمد سلو العبادي — تقنيات استكشاف النفط والغاز وعوائدها الاقتصادية في منطقة الخليج العربي
174. باسم برقاوي — ضمان الجودة في التعليم العالي: حالة دولة الإمارات العربية المتحدة
175. صباح نعوش — التنمية التكنولوجية الخليجية
176. مريم سلطان لوتاه — أمن الخليج: التحديات الراهنة والسيناريوهات المستقبلية
177. عقيل سعيد محفوض — تركيا والغرب: المفاضلة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية
178. حازم حسن الجمل — التطبيقات العسكرية المحتملة لتقنية النانو وسبل مواجهة مخاطرها
179. ريما الصبان — الحداثة والتطور وتأثيرهما في العادات والتقاليد في المجتمعات الخليجية
180. محمد الأمين البشرى — التخطيط الأمني لمكافحة المخدرات في دولة الإمارات العربية المتحدة
181. حسين عبد المطلب الأسرج — تفعيل دور المشروعات الاقتصادية المشتركة في تحقيق الأمن الغذائي العربي

182. ربيع محمد يحيى — الغاز الطبيعي الإسرائيلي بين تقليص التبعية والانعكاسات الإقليمية (2000 – 2013)

183. التجاني بولعوالي — صورة الإسلام في المقاربة الأكاديمية الأوروبية: المقاربة الأكاديمية الهولندية نموذجاً

184. محمد عبدالقادر خليل — الأبعاد الأمنية والعسكرية للعلاقات الخليجية–التركية

185. عزمي محمد الغايش — الوقود الحيوي بين أزمة الغذاء وأزمة الطاقة

186. عبدالسلام محمد البلوشي — بوصلة الشركة: محاولة لتحديد المصلحة التي تبتغيها الشركة (دراسة قانونية مقارنة)

187. فضل عصام المزيني — أوضاع غزة الاقتصادية والاجتماعية في ظل الحصار الإسرائيلي

188. محمد عبيد محمد — سياسة التجارة الخارجية الإماراتية في إطار العضوية في منظمة التجارة العالمية

189. محمد إبراهيم حسن الصبحي — إدارة المعرفة في بوابات الحكومة الإلكترونية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

190. أحمد منيسي — الجاليات العربية في دول المهجر الدور وآليات تفعيله

191. شحاتة محمد ناصر — السياسة الخارجية الإيرانية في عهد الرئيس حسن روحاني: حدود التأثير وأهم الملامح

قواعد النشر

أولاً: القواعد العامة

1. تقبل البحوث ذات الصلة بالدراسات الاستراتيجية، وباللغة العربية فقط.
2. يشترط ألا يكون البحث قد سبق نشره، أو قُدم للنشر في جهات أخرى.
3. يراعى في البحث اعتماد الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث الأكاديمية.
4. يتعيّن ألا يزيد عدد صفحات البحث على 50 صفحة مطبوعة (نحو 15000 كلمة)، بما في ذلك الهوامش، والمراجع، والملاحق.
5. يقدم البحث مطبوعاً بلغة سليمة في نسخة واحدة، ورقية أو إلكترونية.
6. يرفق الباحث بياناً موجزاً بسيرته العلمية، وملخصاً للبحث (في حدود 300 كلمة)، ووسائل الاتصال به (عنوان البريد الإلكتروني، وأرقام الهواتف، والعنوان البريدي).
7. على الباحث أن يقدم موافقة الجهة التي قدمت له دعماً مالياً، أو مساعدة علمية (إن وجدت).
8. تكتب الهوامش بأرقام متسلسلة، وتوضع في نهاية البحث.
9. توضع الجداول والرسوم البيانية في متن البحث حسب السياق، ويتم تحديد مصادرها أسفلها.
10. يراعى عند كتابة الهوامش توافر البيانات التوثيقية التالية جميعها وبالترتيب نفسه:

الكتب: المؤلف، **عنوان الكتاب** (مكان النشر: دار النشر، سنة النشر)، الصفحة.

الدوريات: المؤلف، «عنوان البحث»، اسم الدورية، العدد (مكان النشر: تاريخ النشر)، الصفحة.

11. تقوم هيئة التحرير بمراجعة البحث، وتعديل المصطلحات بالشكل الذي لا يخل بمحتوى البحث أو مضمونه.

12. يقدم المركز لمؤلف البحث المجاز نشره مكافأة مالية قدرها 5000 دولار أمريكي، بالإضافة إلى إهدائه 10 نسخ من البحث عند الانتهاء من طباعته بشكله النهائي.

ثانياً: إجراءات النشر

1. ترسل البحوث والدراسات باسم مدير إدارة النشر العلمي، عبر البريد الإلكتروني (pubdis@ecssr.ae)، أو البريد العادي (ص.ب 4567، إدارة النشر العلمي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة).

2. يتم إخطار الباحث بما يفيد وصول بحثه خلال أسبوع من تاريخ التسلم.

3. إذا حاز البحث الموافقة الأولية لهيئة التحرير، ترسل اتفاقية النشر الخاصة بالسلسلة إلى الباحث لتوقيعها.

4. يرسل البحث إلى محكمَين اثنين من ذوي الاختصاص في مجال البحث.

5. في حالة ورود ملاحظات من المحكمين، ترسل الملاحظات إلى الباحث لإجراء التعديلات اللازمة، على أن تعاد خلال مدة أقصاها شهر واحد.

6. تصبح البحوث والدراسات المنشورة ملكاً لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ولا يحق للباحث إعادة نشرها في مكان آخر من دون الحصول على موافقة كتابية من المركز.

7. المركز غير مسؤول عن إرجاع البحوث التي يتقرر الاعتذار عن عدم نشرها ضمن السلسلة، كما أنه غير ملزم بإبداء أسباب عدم النشر.

قسيمة اشتراك في سلسلة

دراسات استراتيجية

الاسم : ....

المؤسسة : ....

العنوان : ....

ص.ب : .... المدينة : ....

الرمز البريدي : ....

الدولة : ....

هاتف : .... فاكس : ....

البريد الإلكتروني : ....

بدء الاشتراك: (من العدد: .... إلى العدد : ....)

رسوم الاشتراك*

للأفراد:	220 درهماً	60 دولاراً أمريكياً
للمؤسسات:	440 درهماً	120 دولاراً أمريكياً

- ☐ للاشتراك من داخل الدولة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، والحوالات النقدية.
- ☐ للاشتراك من خارج الدولة تقبل فقط الحوالات المصرفية، مع تحمل المشترك تكاليف التحويل.
- ☐ في حالة الحوالة المصرفية، يرجى تحويل قيمة الاشتراك إلى حساب مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية رقم 1950050565 بنك أبوظبي الوطني، فرع الخالدية، ص.ب: 46175 أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، الرقم الدولي للحساب البنكي (IBAN): AE660350000001950050565
- ☐ يمكن الاشتراك عبر موقعنا على الإنترنت (www.ecssr.ae) باستعمال بطاقتي الائتمان Visa و Master Card.

لمزيد من المعلومات حول آلية الاشتراك يرجى الاتصال:
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
قسم التوزيع والمعارض
ص.ب: 4567 أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة
هاتف: 4044445(9712) فاكس: 4044443(9712)
البريد الإلكتروني: books@ecssr.ae
موقع المركز على الإنترنت: http://www.ecssr.ae
موقع الإصدارات على الإنترنت: http://www.Books.ecssr.ae
/ Books.ecssr

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثني عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك.

ISSN 1682-1203





مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص.ب: 4567 - أبوظبي - إ.ع.م. - هاتف: 4044541 -2-971 - فاكس: 4044542 -2-971 - E-mail: pubdis@ecssr.ae